# دلالة المصطلح النّحويّ عند الطّبريّ

## في تفسيره «جامع البيان»

أ.م.د. قاسم رحيم حسن السّلطاني*

**المُلخّص:**

تناولتُ في هذا البحث المصطلحَ النّحويَّ عند المفسّرين مُتّخذًا تفسير الطّبريّ أُنموذجًا، بعرض المستعمل منه عند الطّبريّ والألفاظ والعبارات المرادفة له الّتي تتضمّن المفهوم نفسه، وما استعمله المفسّرون في تفاسيرهم من هذه المصطلحات، وذِكر مَن وافق الطّبريّ ومَن خالفه منهم، ثمّ توثيق المصطلح وإرجاعه إلى مُبتكره إن أمكن، وكان معظم تلك المصطلحات في الغالب ينتهي عند الخليل؛ لأنّه يُعدّ المصدر الأوّل لمصطلحات كِلا المذهبَين، والكشف عن درجة التّقارب فيما بينها، ثمّ الكشف عن استعمالات النّحويّين لتلك المصطلحات ووظائفها الّتي استعملها النّحويّون المُتقدّمون على الطّبريّ والمتأخّرون عنه ومَن واكبه من علماء عصره، والمصطلحات المرادفة الّتي استعملها أولئك النّحويّون، ثمّ الإشارة إلى المذاهب النّحويّة والمصطلحات الّتي اشتركت في استعمالها أو الّتي تفرّد بها كلُّ مذهب، وتمّ ذلك في أكثر من طريقة إحصائيّة.

* رئيس قسم الدّراسات اللّغويّة في مركز بابل للدّراسات الحضاريّة والتّاريخيّة- جامعة بابل- العراق.

أوّلًا: إحصاء المصطلحات وما يُشتقّ منها من ألفاظ متقاربة في الشّكل والصّورة، ثمّ استخراج دلالة تلك الألفاظ وتجميعها في حقل واحد، ثمّ توزيع المصطلحات ذات الدّلالات المتقاربة الّتي تقع تحت مفهوم واحد وفي حقل واحد وهو الحقل الدّلاليّ، وبهذه الطّريقة اتّضحت لنا أمور كثيرة، منها منهج الطّبريّ في استعمال المصطلح، والمصطلحات الّتي استعملها ودلالاتها، وكثير من النّتائج الّتي خرج بها البحث، والّتي ذكرناها في الخاتمة. وعلى ذلك بُنِيَ كلّ مبحث، فنذكر المصطلحات المترادفة، مرجّحين اللّفظة الأقرب إلى المعنى، ثمّ استعمالها عنوانًا للمبحث.

ثانيًا: إحصاء المصطلحات في هدي المواضيع الإعرابيّة من رفع ونصب وخفض، وعلى ذلك رُتِّبت المباحث.

ثالثًا: إحصاء المصطلحات الاسميّة والفعليّة والحرفيّة، وعليه ترتّبت مصطلحات الأصناف، وحاولتُ في المباحث خلق موازنة بين المصطلحات لترجيح اللّفظة الألصق بمعنى المصطلح عند الطّبريّ أو عند غيره من النّحويّين والمُفسّرين، مع مراعاة المصطلحات الأكثر شيوعًا عند نحويّي كِلا المذهبَين والنّحويّين عامّة في اختيار عنوان الباب أو المبحث.

**الكلمات المفتاحيّة:** المصطلح النّحويّ، الطّبريّ، المفسّرون، الكوفيّون، البصريّون.

**المقدّمة**

الحمد لله الأوّل بلا أوّل كان قبله، والآخر بلا آخر يكون بعده، وصلّى اللّه على خير خلقه أبي القاسم محمّد وعلى آله الطّيّبين الطّاهرين.

وبعد، تُعدّ دراسة المصطلح من الدّراسات اللّغويّة المهمّة الّتي حظيت باهتمام الباحثين؛ لأنّها الأداة الّتي يتعامل بها أصحابُ كلّ فنّ أو علم أو صنعة، وتكمن هذه الأهمّيّة في كونه من أدوات التّفاهم بين أبناء المجتمع الواحد وبين مختلَف المجتمعات، فبه يُترجم كلّ فرع من فروع المعرفة عن مفاهيمه. ولأهمّيّة هذه الدّراسات في بناء علم المصطلح الّذي يُعدّ في طور التّكوين، فقد أوْلتها المؤسّسات الثّقافيّة والمراكز العلميّة، ولا سيّما المجامع العلميّة، الاهتمامَ الكبير، فأصبحت دراسة المصطلح موضع عناية الدّارسين في مجالات التّعليم العالي، وأخذ هذا الاهتمام بالازدياد في وقتنا الحاضر، نتيجة التّطوّر الكبير والسّريع في شتّى مجالات المعرفة، وكذلك تطوّرت العلاقات الثّقافيّة بين الأمم المختلفة وفي مختلف مجالات الحياة، ونتيجة لهذا التّطوّر والامتزاج الحضاريّ الّذي أخذ بالنّموّ شيئًا فشيئًا حتّى وصل إلى ذروته في وقتنا الحاضر، واجهت المؤسّسات العلميّة والثّقافيّة كثيرًا من المشكلات والصّعوبات في نقل العلوم من بلد إلى آخر؛ لاختلاف اللّغات واللّهجات، سواء أكان بين أبناء البلدان المتعدّدة، أو بين أبناء البلد الواحد، أو بين أصحاب الحِرَف والعلوم المختلفة، فكان لا بدّ من التّوجّه إلى توحيد المصطلحات في الاختصاص الواحد، ثمّ التّخصّصات المتنوّعة وفي المجالات العلميّة والثّقافيّة كافّة، خطوة نحو توحيدها سواء أكان بين أصحاب الاختصاص الواحد أم بين أبناء الأمّة الواحدة؛ كي يتسنّى للمتخصّصين نقلها وترجمتها إلى الأمم الأُخر، رفدًا للمؤسّسات العلميّة وتماشيًا

مع التطوّر الثّقافيّ الواسع في بلدان العالم. ومن أهمّ المعارف والفنون الّتي سُلِّط عليها الضّوء هو علم اللّغة، على اختلاف أقسامه اللّغويّة والأدبيّة وفي فروعها كافّة، فأصبحت دراسة مفردات اللّغة ومصطلحاتها محور الدّراسات اللّغويّة في المجامع العلميّة؛ لأهمّيّتها البالغة في التّلاقح الفكريّ بين الحضارات الإنسانيّة وشعوب العالَم، ومن هذا المنطلق حاولنا تسليط الضّوء على فرع من فروع اللّغة العربيّة المهمّة، وهو النّحو العربيّ الّذي حفل بأعداد كبيرة من المصطلحات لاختلاف النّحاة فيما بينهم الكوفيّين منهم والبصريّين.

وقد نالت دراسة المصطلح النّحويّ الاهتمام والعناية من لدن الدّارسين في مناهج التّأليف النّحويّ واللّغويّ في كتب التّفسير مثله مثل المباحث اللّغويّة الأُخر، إلّا أنّ هذا الاهتمام لم يكن شاملًا؛ لأنّ دراسة المصطلح لم تتّضح معالمها إلّا في المدّة المتأخّرة من القرن السّابق، على يد مجموعة من الباحثين كان أبرزهم عوض حمد القوزي في كتابه «المصطلح النّحويّ نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجريّ ».

وتطوّرَ هذا النّوعُ من البحث فشمل جميع فروع اللّغة، وكان في ضمنها النّحو العربيّ الّذي لم يستقرّ أصحابه على مصطلحاته المتداوَلة بينهم؛ لتعدّد المذاهب النّحويّة واختلافها واختلاف الآراء والمصطلحات بين أصحاب تلك المذاهب النّحويّة، فتحتّم علينا الرّجوع إلى المصادر النّحويّة واللّغويّة القديمة لاستخراج المصطلحات المبثوثة في أثنائها.

وهذه الدّراسات بقيت محصورةً في كتب النّحو والمعاجم اللّغويّة، ولم تتوسّع فتشمل التّراث الكبير الّذي خلّفه علماء المسلمين في العلوم المختلفة، وبالخصوص كتب التّفسير والفقه وأصوله، فكانت جهودهم مقتصرةً على جانب، وأغفلت جوانبَ كثيرةً إلّا في بعض الرّسائل الجامعيّة الّتي تضمّنت إشارات قليلة، درست كتب التّفسير من النّاحيتين اللّغويّة والنّحويّة في المدّة المتأخّرة من عصرنا هذا، فدراسة المصطلح في كتب التّفسير جديرة بالعناية والاهتمام، ولا بدّ من توجيه جهود الدّارسين، ولا سيّما أهل النّحو واللّغة، إلى هذا الجانب، وليس النّحويّ منها فقط وإنّما المصطلح في مختلَف فروع اللّغة، لِما تحويه هذه الكتب من موادَّ نحويّةٍ ولغويّةٍ كثيرةٍ، فهي جديرة بالدّراسة والبحث ولا سيّما المصطلح النّحويّ؛ لأنها تمثّل ثروةً لغويّة نفيسة لطلّاب اللّغة العربيّة.

ولأنّ علم اللّغة بكلّ فروعه كان أحد الوسائل المستعملة بوصفها أدوات لدراسة النّصوص القرآنيّة الكريمة، وفي ترجيح رأي على آخر، لذلك قمت بدراسة المصطلح النّحويّ في تفسير الطّبريّ (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) الّذي يُعدّ من التّفاسير الّتي قلّ نظيرها، لِما حواه من معارفَ متنوّعةٍ، وبما تضمّنه من آراءٍ نحويّةٍ وصرفيّةٍ وصوتيّةٍ ودلالّية وغيرها، فهو موسوعة معارفَ كانت مبثوثة بين طيّاته، فهو لا يقلّ أهمّيّة عن كتب النّحو، كونه جامعًا لكثير من قواعد النّحو العربيّ وآراء علماء البصرة والكوفة، إلّا أنّ حجم التّفسير الكبير، الّذي بلغ ثلاثين جزءًا، حال دون دراسته حتّى أوقات متأخّرة، إلى أن جاء الدّكتور زكي فهمي الآلوسيّ الّذي درسه نحويًّا، فكانت دراسته مصدرًا يرجع إليه الباحثون كثيرًا.

وكانت دراستي للمصطلح النّحويّ عند الطّبريّ محاولة لإخراج ما تضمّنه هذا السِّفر

العظيم من عـدد كبير من المصطلحـات النّحويّة لكلتا المدرسـتين الكوفيّة والبصريّة، للكشـف عن دلالات كلّ مصطلـح، ومعنـاه عنـد أصحاب كلّ مذهـب وما يرادفـه عند أصحـاب المذهب الآخر، للإفادة مـن هذا الرّافـد المهمّ لقدم زمـن تأليفه، مُتوخّيًـا في بحثـي الحذر كي لا يكون إعـادةً لِما سبق في دراسـتي للمصطلح النّحويّ فيه، محاولًا إحصاء المصطلحـات النّحويّة وتبويبها بحسـب الأبـواب النّحويّة المعروفة، المرفوعات والمنصوبات والمخفوضـات، وأتبعتهـا بمبحـث في التّوابع، لذا اقتضى البحث قسـمته على أربعة مباحثَ تسبقها مقدّمةٌ وتلحقها خاتمةٌ، وهي كما يأتي.

**المبحـث الأوّل:** وتضمّن مصطلحـات المرفوعات وأسماء العِلل الرّافعة لها، فذكرتُ فيه المصطلحات الّتي لا تأتي إلّا في المرفوعات، نحو: الفاعل، واسـم ما لم يُسـمّ، فاعله، والمبتـدأ، والخبر، وما يرادفها عند نحويّي كِلا المذهبَين.

**أمّـا المبحـث الثّانـي:** فتضمّـن: مصطلحـات المنصوبات، وأسـماء العِلل النّاصبة لها، واتّخذت العبـارات أو التّسـميات الّتي شـاعت في تفسـير الطّـبريّ مصطلحـاتٍ تمثّـل الأبـواب الرّئيسـة للمنصوبـات، وكانـت في الغالـب مصطلحـات كوفيّـة، نحـو: المفعـول بـه، والمصـدر في إرادة المفعول المطلَق، والتّفسـير للفعل في إرادة المفعول لأجلـه، والظّرف، والـصّرف في إرادة المفعول معه في أحـد مَوارده، مع ذِكـر المصطلحات والعبارات المرادفـة لهـا. وزيادة على ذلك شـمل هذا المبحث مصطلحات أشـباه المفاعيل، نحو: الحال والتّبيين (التّمييز) والعلل النّاصبـة، مع ذكر المصطلحات الّتي أطلقها الطّبريّ عليها.

**أمّـا المبحـث الثّالـث:** فـكان في مصطلحـات المخفوضات وأقسـامها، وأنواع الأسماء المستعمَلة للتّعبير عن ذلك.

**وتضمّـن المبحث الرّابـع:** مصطلحـات التّوابع الّتـي كانت مـن أكثـر المباحث تعقيـدًا من جهة تعدّد المصطلحات والتّسـميات للموضوع الواحد، وإطلاق أكثرَ من لفظة مرادفة لتلك المصطلحات.

وقد تناولتُ في البحـث المصطلحَ النّحويَّ في أكثر من جانب، بعرض المسـتعمل منها عنـد الطّبريّ والألفـاظ والعبـارات المرادفـة لها الّتـي تتضمّن المفهوم نفسـه، ثمّ توثيق المصطلـح وإرجاعه إلى مُبتكره إن أمكن، وكان معظم تلك المصطلحات في الغالـب ينتهي عند الخليل؛ لأنّه يُعدّ المصدر الأوّل لمصطلحات كِلا المذهبين، ثمّ أبيّن ارتباط المصطلح بالمعنى اللّغويّ (المعجميّ) في بعضها، والكشـف عن درجـة التّقارب فيمـا بينها، ثمّ الكشـف عن استعمالات النّحويّين لتلك المصطلحات ووظائفها الّتي اسـتعملها النّحويّون المتقدّمون على الطّبريّ والمتأخّـرون عنه ومَـن واكبه من علمـاء عصره، والمصطلحـات المرادفـة الّتـي اسـتعملها أولئـك النّحويّـون، ثـمّ الإشـارة إلى المذاهـب النّحويّـة والمصطلحات الّتي اشتركت في استعمالها أو الّتي تفـرّد بها كلّ مذهب، وتمّ ذلك في أكثرَ من طريقة إحصائيّة.

**أولًا:** إحصـاء المصطلحـات وما يُشـتقّ منها من ألفاظ متقاربة في الشّـكل والصّورة، ثمّ استخراج دلات تلـك الألفـاظ وتجميعها في حقـل واحد، ثمّ توزيـع المصطلحات ذات الـدّلالات المتقاربة الّتي تقـع تحـت مفهـوم واحـد وفي حقل واحـد وهو الحقل الدّلاليّ، وبهـذه الطّريقة اتّضحت لنا أمور

كثيرة، منها منهج الطّبريّ في استعمال المصطلح، والمصطلحات الّتي استعملها ودلالاتها، وكثير من النّتائج الّتي خرج بها البحث، وقد ذكرناها في الخاتمة. وعلى ذلك بُنِيَ كلّ مبحث، فنذكر المصطلحات المترادفة، مرجّحين اللّفظة الأقرب إلى المعنى، ثمّ استعمالها عنوانًا للمبحث.

**ثانيًا:** إحصاء المصطلحات في هدي المواضيع الإعرابيّة من رفع ونصب وخفض، وعلى ذلك رُتِّبت المباحث، وهي: المرفوعات، والمنصوبات، والمخفوضات. لكنّ تداخل الأبواب النّحويّة مع بعضها جعلنا نقتصر في هذه المباحث على أعلام هذه الأبواب من المصطلحات، وأفردنا ما كان له اشتراك ضعيف معها في باب آخر.

**ثالثًا:** إحصاء المصطلحات الاسميّة والفعليّة والحرفيّة، وعليه ترتّبت مصطلحات الأصناف، وقد أشرنا في كلّ مبحث إلى أصل التّسمية والعلّة الّتي من أجلها سُمّيت كذلك، وشيوع تلك التّسمية دون غيرها عند بعض أصحاب تلك المذاهب وعدم ذِكرها عند بعضهم الآخر، مع تعليل ذلك، وذِكر معناها اللّغويّ (المعجميّ) والاصطلاحيّ، أمّا معناه الاصطلاحيّ فقد أوردناه على نحو تعريف إجرائيّ، مشيرين إلى اشتراك تلك المذاهب في بعضها وتفرّدها في بعضها الآخر إذا كان مشترك ذلك بينهم، ونسبته إلى أحد المذاهب النّحويّة إن كان متفرّدًا به، وحاولتُ في المباحث خلق موازنة بين المصطلحات لترجيح اللّفظة الألصق بمعنى المصطلح عند الطّبريّ أو عند غيره من النّحويّين والمفسّرين، مع مراعاة المصطلحات الأكثر شيوعًا عند نحويّي كِلا المذهبين والنّحويّين عامّة في اختيار عنوان الباب أو المبحث.

## المبحث الأوّل: مصطلحات المرفوعات:

### الفاعل

استعمل الطّبريّ مصطلح (الفاعل) فضلًا عن استعمال (اسم الفاعل) و(الفاعل المأمور) و(المأمور) و(اسم المأمور) (الفعل إلى) و(إضافة الفعل إلى مَن وجد منه) ويريد المسند إليه الفعل و(مسبّب الفعل) و(الاسم) و(الفعل لـ)، (الرّفع بالفعل)[1] فيما جرى من الكلام من «اسم صريح أو مؤوّل أُسند إليه فعل، قُدّم عليه بالأصالة واقعًا منه أو قائمًا به»[2].

والفاعل من المصطلحات المشتركة بين المذهبين البصريّ والكوفيّ[3]، ويعدّ من المصطلحات الّتي تناولها الدّرس النّحويّ بالدّراسة منذ نشأة النّحو العربيّ، وهذا ما أشار إليه ابن النّديم فيما رواه عن الأوراق الّتي حوت مصطلحات في النّحو العربيّ الّتي أعطاها الإمام عليّ عليه السّلام لأبي الأسود الدّؤليّ، فيروي أنَّه رأى ما يدلّ على أنَّ النّحو عن أبي الأسود الدّؤليّ في أربع ورقات ضُمِّنت كلامًا في الفاعل والمفعول من أبي الأسود الدّؤليّ بخطّ يحيى بن يعمر، لكنّ اختفاء تلك الأوراق مع

---

(١) يُنظَر: «جامع البيان »، الطّبريّ: ٨/ ٤٣ – ٤٤.

(٢) «شرح قطر النّدى»، ابن هشام الأنصاريّ، (بتحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد): ١٨٠.

(٣) يُنظَر: «الكتاب »، سيبويه (بتحقيق: عبد السّلام محمّد هارون): ١/ ٣٣، ٩٥، ١٥٣، و «معاني القرآن»، الفرّاء (بتحقيق: محمّد علي النّجار وأحمد يوسف نجاتي): ١/ ٨٩، ١٩٧.

القمطر الّذي رآها فيه حرمَنا شيئًا كثيرًا[٤]، وعده عـوض القوزي مـن اصطلاحات الخليـل[٥]، وقد اسـتعمله سـيبويه إلى جانب الكثير من العبارات الّتي تدلّ عليه[٦].

أمّـا الكوفيّـون فقد أطلقـوا مصطلح الفاعل على أكثرَ من معنى كاسـتعماله بالمعنى المعروف وهـو ما يسـنَد إليه الفعل، أي مَـن أحدث الفعل، واسـتعملت صيغته للتّعبير عن اسـم الفاعل فيما عُـرف عند نحويّـي البصرة وهو أحد المشـتقّات، واسـتعمل أيضًا في الموضوعات الصّرفيّة فقد عبّر الكوفيّون (بالفاعل) و(الفاعل لِـ) و(الاسـم) عن المفهـوم الّذي ذكرنا وهو الاسـم الّذي أُسـند إليه الفعل[٧].

أمّا الطّبريّ فقد اسـتعمل مصطلح (الفاعل) معبّرًا به عن الاسـم الّذي أُسـند إليـه الفعل، وفي مَواضعَ كثيرة عبّر بصيغته عن اسم الفاعل- الّذي هو أحد المشـتقّات- متابعًا مَن سبقه من نحويّي الكوفة.

(٤) يُنظَـر: «الفهرسـت»، ابن النّديـم، (بتحقيق: د.ناهد عباس عثمان): ٤٠- ٤١، و«المصطلح النّحويّ»، القوزي: ٢٦.

(٥) يُنظَـر: «الكتـاب»: ١/ ٢٩١، و «المصطلح النّحويّ»، القوزي: ١٠٦.

(٦) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ٣٦٥، ٢٣، ٨٠، ٤٢، ٤٥، ٢٤٢، و «المصطلـح النّحـويّ في كتاب سـيبويه»، صباح هادي: ١٨٠.

(٧) يُنظَـر: «معاني القرآن »، الفـرّاء: ١/ ٢٨، ١٨٦، ٢/ ٩، ٢١٤، و «المصطلـح النّحـويّ عند الفرّاء»، حسـن أسـعد محمّد: ٩٥.

## ما لم يُسمَّ فاعله

اسـتعمل الطّـبريّ عبارة (ما لم يُسـمَّ فاعله) في إرادة أكثـر من مفهوم، فمـرّة يريد بها (الفعل المبنيّ للمجهول) وأخرى يريد بها (نائب الفاعل) وذلـك راجعٌ لإطلاق اللّفظة دون قيد، ويَسـتعمل عبارة (ما سُمّي فاعله) للفعل المبنيّ للمعلوم، أمّا عبارة (الفعل المبنيّ للمعلوم) و(المبنيّ للمجهول) فهي من العبـارات الّتي عُرفت عند المتأخّرين من نحويّي البصرة[٨]. فقد سـمّاها سـيبويه بـ(فعل الفاعل) و(فعل المفعول)[٩]؛ لأنّ بناء الفعل يكون إمّـا بوجود الفاعـل فيُبنى الفعـل للفاعل المعلوم أو بغـير ذكـر للفاعـل فيسـند الفعـل للمفعول، وعـلى ذلـك اسـتعمل البصريّـون مصطلحاتهـم للتّعبير عن (الفعل المبنيّ للمجهول) الّذي سـمّاه ابـن الـسّرّاج (الفعـل الّذي بُنـي للمفعـول ولم يُذكر مـن فعل به)[١٠] وسـمّاه أيضًا (ما لم يُسـمّ فاعلـه)[١١] واسـتعمل (الفعـل المبنيّ للفاعـل)[١٢] وسـمّى أيضًـا الفعـل المبنـيّ للمجهـول (فعـل

(٨) يُنظَر: «المدارس النّحويّة »، د. شـوقي ضيف: ٢٠٠، و«المصطلح النّحويّ»،(للقوزي):١٤٤،و«المصطلح الكوفيّ» د. محيـي الدّين توفيق إبراهيـم: ٣٨، و «أبو زكريّا الفرّاء ومذهبه في النّحو واللّغة»، د. أحمد مكّي الأنصاري: ٤٤٤.

(٩) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ٤٢ – ٤٣.

(١٠) يُنظَر: «الأصول في النّحو»، ابن السّرّاج (بتحقيق: د. عبد الحسين الفتلي): ١/ ٧٦، ٢٤٤، ٢٣٢، ٨١، و «المدارس النّحويّة أسطورة وواقع»، د. إبراهيم السّامرائي: ١٢١.

(١١) يُنظَر: «الأصول»: ١/ ٨٦، ٢٨٧، ٢٩٩.

(١٢) يُنظَر: «الأصول»: ١/ ٨١.

الغائب)[١٣]، والفرّاء استعمل عبارة (ما لم يسمّ فاعله) إلى جانب استعماله مصطلح (المجهول)[١٤] وهو من العبارات الّتي استعملها الخليل بهذا المعنى[١٥]، واستعمل المجاشعيّ (ما سُمّيَ فاعله) و(فعل ما لم يُسمّ فاعله)[١٦] بالمعنى الّذي ذكرنا، وكذلك ابن خالويه[١٧]، فعبارة (ما يُسمّ فاعله) و(ما لم يُسمّ فاعله) من عبارات الكوفيّين إلّا أنّ بعض البصريّين قد استعملها فيما كان يرويه عن الكوفيّين أو في استعماله هو[١٨] وهو بذلك يكون مشتركًا. أمّا الطّبريّ فقد استعمل أكثرَ من صيغة للتّعبير عن هذَين المصطلحين نحو (ما سُمّي فاعله) و(ما لم يُسمّ فاعله)[١٩] كما أسلفنا و(الفاعل غير مسمّى)[٢٠] و(أسقط الفاعلون)[٢١] و(لم يُسمّ فاعل ذلك)[٢٢] و(ما لم يُسمّ فاعله)[٢٣] و(فيما لم يُسمّ فاعله)[٢٤] و(الفعل غير مُسمّى فاعله) و(ترْك تسمية الفاعل)، و(مرفوع بما لم يُسمّ فاعله) و(اسم ما لم يُسمّ فاعله).

### اسم ما لم يُسمّ فاعله

استعمل الطّبريّ عبارة (اسم ما لم يُسمّ فاعله)[٢٥]، (مرفوع بما لم يُسمّ فاعله)[٢٦] للتّعبير

(١٣) يُنظَر: «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»، جمال الدّين ابن مالك: ٧٧، و «المصطلح النّحويّ عند الفرّاء»: ١٠٩.

(١٤) يُنظَر: «معاني القرآن»، الفرّاء: ٢/ ٢١٠، ٣/ ١٨٤، و «ملاحظات على كتاب (أبو زكريّا الفرّاء)»، د. مهدي المخزومي، (مجلة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق)، ١٩٧٢م: ٩٦.

(١٥) يُنظَر: «العين»، الفراهيديّ (بتحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السّامرائي): ٣/ ٢١٦، ٣٨٥.

(١٦) يُنظَر: «شرح عيون الإعراب»، المجاشعيّ: ٨٨.

(١٧) يُنظَر: «إعراب ثلاثين سورة»، ابن خالويه: ١/ ٧٦، ١٥٧، ١٧١.

(١٨) يُنظَر: «المقتضب»، المبرّد (بتحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة): ٢/ ٢، و «إصلاح المنطق»، ابن السّكّيت،: ١٤٣، و«مجالس ثعلب»، ثعلب (بتحقيق: عبد السّلام محمّد هارون): ١/ ٢١٨، و «سرّ صناعة الإعراب»، ابن جنّيّ: ١/ ١٤٨، و «إعراب القرآن وبيانه»، محيي الدّين درويش: ١/ ٢٧١، و «كشف المشكل في النّحو»، اليمنيّ: ١/ ٤٥٣، و «الصّحاح»، الجوهريّ: مادّة (دبر)، و «الواضح في العربيّة »، الزّبيديّ: ١٦، و «حروف المعاني»، الزّجّاجيّ: ١٤٥، و «شرح القصائد السّبع الطّوال»، الأنباريّ: ٢٩٩، «الموجز في النّحو»، ابن السّرّاج: ٣٠، و«الجمل»، الزّجّاجيّ: ٧٦، و «الحلل»، البطليوسيّ: ٦٦، ٩٣، و«إيضاح الوقف والابتداء »، الأنباريّ: ١٠/ ١١، و«زاد المسير»، ابن الجوزيّ: ٤/ ١٦٥، و«البحر المحيط»، أبو حيّان الأندلسيّ: ١/ ١٩١، و«الجامع لأحكام القرآن»، القرطبيّ: ٧/ ٢٨، و«أبو زكريّا الفرّاء»: ٤٤٢، و«المدارس النّحويّة»، د. خديجة الحديثي: ٣٦٠، «نحو القرّاء الكوفيّين»، خديجة الحديثي: ٣٤٦.

(١٩) يُنظَر: «جامع البيان»: ١٧/ ١٧١.

(٢٠) يُنظَر: المصدر نفسه: ٣/ ٣١٨.

(٢١) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢٦/ ٤٣.

(٢٢) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢٦/ ٤٣.

(٢٣) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢/ ٤٦١.

(٢٤) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢/ ٤٦١.

(٢٥) يُنظَر: المصدر نفسه: ٤/ ٥٥٢.

(٢٦) يُنظَر: المصدر نفسه: ١١/ ١٧٩.

عمـا عرف عنـد المتأخّريـن من نحويـي البصرة بـ(نائـب الفاعـل)[٢٧]، ويُحتمـل أن يكـون هذا المصطلح من ابتكار الطّبريّ لأنّني لم أجد أحدًا قد سـبقه من النّحويّين والمفسّرين المتقدّمين عليه إلى استعمال هذه العبارة للتّعبير عن (نائب الفاعل). وقد ورد ذِكر هذا المصطلح في كتب القراءات، نحو اسـتعمال أبي زُرعة[٢٨]، وقد عـبّر عنه النّحويّون بأكثرَ من تسـمية، فقد استعمل سيبويه «المفعول الّـذي لـم يتعـده فعلـه ولـم يتعـدّ إليـه فعل فاعـل »[٢٩]،واسـتعمل أيضًـا (بمنزلـة الفاعـل) [٣٠] وتابعـه الأخفـش[٣١] والطّـبريّ فيما رواه من نصـوص لهمـا مسـتعملًا فيهـا هـذا المصطلح، وقد سـمّاه المبرّد (المفعـول الّذي لا يُذكـر فاعله)[٣٢] واسـتعمل النّحّـاس (المفعـول الّـذي لـم يُسـمّ فاعله)[٣٣] وكذلك الجرجانيّ[٣٤]، وسمّاه العكبري: (مرفوع ما لم يُسمّ فاعله)[٣٥] وسمّاه ابن السّرّاج (المفعول الّذي لم يُسـمّ مَن فَعل به)[٣٦] إلى جانب اسـتعماله (ما لم يُسـمّ فاعلـه)[٣٧] وسـمّاه ابن جنّـيّ[٣٨] والزّمخـشريّ[٣٩] (مـا لم يُسـمّ فاعله) وسـمّاه ابـن برهـان (المفعـول الّذي أُقيـم مقام الفاعل)[٤٠].

## المبتدأ والخبر

أَطلق الطّبريّ على ما جاء مرفوعًا من الأسـماء فيما يُبتـدأ به من الكلام أكثـرَ من مصطلح نحو (المبتدأ) [٤١] و(الاسـم) و(الابتداء) و(الاستئناف) و(الائتنـاف) و(الانفصـال)، و(النّقصـان)[٤٢]، وأَطلـق على مـا يُبنى عليـه: (الخـبر) و(المرافِع) و(المبنـيّ عليه) و(الفعـل) و(العائد مـن ذِكره) و(الرّاجـع من ذِكره)، وهـو في ذلك كلّه متابع لَمن سـبقه من نحويّي البصرة والكوفـة، وفيما يأتي تفصيل لبعض هذه المصطلحات:

اسـتعمل المبتدأ وما يشـتقّ منـه نحو (المبتدأ، ويبتـدئ، وابتداء،... إلخ) معـبّرًا بها عمّا جاء من

(٢٧) يُنسـب المصطلح لابن مالك صاحـب الألفيّة. يُنظَر: «شرح التّصريح»، الأزهريّ: ١/ ٢٨٦، و«حاشية الصّبّان »، الصّبّان: ٢/ ١٦، و«حاشـية الخـضريّ»، الخضريّ: ١/ ١٦٤، و «المصطلـح النّحويّ»، القوزي: ١٤٤، و «المدارس النّحويّة»، السّامرائي: ١٢٣.

(٢٨) يُنظَر: «حجّة القراءات»، ابن زنجلة: ٢٧٣.

(٢٩) «الكتاب»: ١/ ٢٤.

(٣٠) المصدر نفسه: ١/ ٤٢.

(٣١) يُنظَر: «معاني القرآن»، الفرّاء: ٢/ ٤٦٤.

(٣٢) يُنظَـر: «المقتضـب»: ٤/ ٥٠ – ٥١، ويُنظَر: «شرح المفصّل»، ابن يعيشَ: ٧/ ٧٧.

(٣٣)يُنظَر: «شرح القصائد التّسع المشهورات»، النّحّاس: ٣٨، و«التّفّاحة في النّحو»، النّحّاس: ٢١.

(٣٤) يُنظَر: «التّعريفات»، الجرجانيّ: ١١٨.

(٣٥) يُنظَـر: «شرح ديـوان أبي الطّيّـب»، العكبريّ: ٣/ ٢٥٧.

(٣٦) «الأصول»: ١/ ٧٦.

(٣٧) يُنظَر: المصدر نفسه: ١/ ٨٦.

(٣٨) يُنظَر: «اللّمَع في العربيّة»: ١١٧.

(٣٩) يُنظَر: «المفصّل»: ٢٥٨.

(٤٠) «شرح اللّمع»، العكبريّ: ١/ ٤٥.

(٤١) يُنظَر: «جامع البيان »: ١٦/ ٣٢١.

(٤٢) يُنظَـر: المصدر نفسـه: ٩/ ٤١٥ ويُنظَر: مصطلح (المصدر) في البحث.

الأسماء في مبتدأ الكلام مرفوعًا بخبره وخبره به.

والّذي لاحظناه أنَّ الطّبريّ يستعمل المصطلحين (المبتدأ) و(الابتداء) في كلامه كثيرًا، فكان يستعمل مصطلح (المبتدأ) في أغلب المواضع الّتي يذكر فيها آراء الكوفيّين أو المواضع المتابع فيها لهم، أمّا حين يستعمل مصطلح (الابتداء) فالكلام حينئذٍ على رأي البصريّين، فهو يميّز بين المصطلحين لكنّه لم يذكر ذلك صراحة وإنَّما يُفهم من سياق الكلام، فيستعمل كلّ مصطلح مع القرائن الّتي تدلّ عليه ومعناه، فنجده حين يذكر المبتدأ يذكر أنه مرفوع بالّذي بعده في أغلب المواضع، فيُعرَف أنّ الرّأي إمّا للكوفيّين أو له وهو متابع لهم في ذلك، وحين يقول مرفوع بالابتداء ويذكر الخبر دون أنْ يذكر أنَّه مرفوع بالخبر يعني أنَّه يتحدّث عن البصريّين، أو يذكره متابعًا للبصريّين؛ لأنَّ علّة الرّفع عندهم كما أسلفنا هي الابتداء، وسنذكر ذلك فيما يلي الأمثلة الآتية:

استعمل مصطلح (الابتداء) فيما رُفع من الأسماء على الابتداء وهي علّة معنويّة عند البصريّين[٤٣] فيرون أن الابتداء «هو تعرية الاسم عن العوامل اللّفظيّة للإسناد نحو: زيد منطلق، وهذا المعنى عامل فيها، ويسمّى الأوّل مبتدأ ومسندًا إليه ومحدَّثًا عنه والثّاني خبرًا وحديثًا ومسندًا»[٤٤]، «فيرى سيبويه وجود مظاهرَ إعرابيّة قبليّة في الأسماء تكون فيها قبل دخولها في بِنية الجُملة، وقبل تعرّضها للعوامل المختلفة، فقد نظر سيبويه إلى الأسماء على أنّها كانت قبل أن تدخل الجملة مشتملة على مظهر إعرابيّ هو أصل فيها، وهو الرّفع، وهو عنده لا يكون لعامل داخل على تلك الأشياء، بل هو جزء من سِمات مقوليّة أصليّة فيها »[٤٥]، وتابع الطّبريّ سيبويه في استعماله هذا المصطلح، إذ أطلقه على المفهوم نفسه، فيُطلقه على الاسم الّذي يبدأ به الكلام ورافعه هو الابتداء، أمّا الخبر فهو أيضًا مرفوع بالابتداء عنده وهذا ما نفهمه من السّياق[٤٦].

استعمل (الاسم) في إرادة المبتدأ في تأويل قوله تعالى: (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)[٤٧] قال: «قرأته عامة القرَأَة برفع: (أطهرُ)[٤٨]، على أن جعلوا (هنّ) اسمًا، (وأطهر)، خبره، كأنه قيل: بناتي أطهر لكم ممّا تريدون من الفاحشة من الرّجال، وذُكر عن عيسى بن عمر البصريّ أنّه كان يقرأ ذلك: (هنّ أطهرَ لكم) بنصب أطهر، وكان بعض نحويّي البصرة يقول: هذا لا يكون، إنّما يُنصب خبر الفعل الّذي لا يستغني عن الخبر إذا كان بين الاسم والخبر هذه الأسماء المضمرة»[٤٩]

---

(٤٣) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ٩٥، و«المصطلح النّحويّ في كتاب سيبويه «: ١٣٣.

(٤٤) «التّعريفات»: ٧.

(٤٥) «المفهوم التّكوينيّ للعامل النّحويّ عند سيبويه»، د. غالب المطّلبي، و د. حسن عبد الغني الأسديّ، (مجلّة المورد، بغداد، ١٩٩٣م): ٧.

(٤٦) يُنظَر: «جامع البيان»: ١٦/ ٥١٢، ٢٤/ ٤٩.

(٤٧) هود: ٧٨.

(٤٨) وقرأ عامّة القرّاء بذلك إلّا الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمرو وسعيد بن جبير ومحمّد بن مروان السّدّيّ ومروان بن الحكم. يُنظَر: «معجم القراءات»: ٣/ ١٢٦.

(٤٩)«جامع البيان»: ١٥/ ٤١٤.

وهو متابع للخليل والفرّاء[٥٠] باستعمال الاسم في إرادة المبتدأ.

استعمل (الاستئناف) و(الائتناف) معبّرًا بهما عمّا ابتدأ به من الكلام، وهو متابع الفرّاء بذلك، إذ استعمل الفرّاء هذين المصطلحين بمعنى الابتداء[٥١] وقد تابعهم ابن السّرّاج على ذلك[٥٢] وقد حده الجرجانيّ بقوله «هو ما وقع جوابًا لسؤال مقدّر »[٥٣]، أمّا (الائتناف) فقد استعمله بمعنى المبتدأ مرادفًا للاستئناف.

استعمل الطّبريّ (الانفصال) وهو عكس الاتصال جاعلًا إيّاه علّة للرفع، والاتصال علّة للنّصب[٥٤].

## الخبر

وعبّر عن الاسم الّذي يُبنى على المبتدأ بـ(الخبر) و(الفعل) و(المرافع) و(المبنيّ عليه) فاستعمل الخبر معبّرًا به عن الكلام «المسنَد الّذي تتمّ به مع المبتدأ فائدة »[٥٥] من خلال إسناده لمبتدأ من الكلام، وهذا لا بدّ منه إن وُجد المبتدأ، أي لا بدّ من الخبر إذا كان في الكلام مبتدأ، ولا بدّ من المبتدأ إذا كان في الكلام خبر. وعلى هذا المعنى بنى سيبويه تسميته للخبر بـ(المبنيّ عليه) تابعه على ذلك الطّبريّ، فالخبر عندهما مبنيّ على المبتدأ، وهذا ما يُفهم من قول سيبويه: «الابتداء لا يكون إلّا بمبنيّ عليه، فالمبتدأ الأوّل والمبنيّ ما بعده عليه »[٥٦] وسمّاه أيضًا الخبر[٥٧] وعدّ القوزي مصطلح (الخبر) من اصطلاحات الخليل فقال: «الخبر اصطلاح وضعه الخليل إلى جانب اصطلاح المبتدأ وعبّر عنهما بالاسم والخبر »[٥٨].

والاسم الّذي هو خبر المبتدأ هو الّذي يستفيده السّامع ويصير به المبتدأ كلامًا، وبالخبر يقع التّصديق والخبر[٥٩]، وقد ورد مصطلح(الخبر) في تفسير الطّبريّ بأكثر من معنى، في ضمنها المعنى الّذي أشرنا إليه وباقي المعاني الّتي خرج لها[٦٠].

واستعمل العبارتين (الاسم) و(المبنيّ عليه) في إرادة (المبتدأ والخبر)[٦١].

وعبّر بـ(الفعل) [٦٢] عن الخبر وهذا المصطلح من استعمالات الفرّاء بالمعنى الّذي ذكرنا[٦٣].

استعمل الطّبريّ عبارة (المرافع) بمعنى الكلام المبنيّ على المبتدأ والرّافع له، فهو بمعنى الخبر، وهذا مذهب الفرّاء ومَن تابعه من الكوفيّين[٦٤]، فقد ذهبوا كما أسلفنا إلى أنّ الرّافع للمبتدأ هو

(٥٠) يُنظَر: «المصطلح النّحوي» القوزي: ١٠٥، و «معاني القرآن» الفرّاء: ٣/ ٢٨٣.

(٥١) يُنظَر: «معاني القرآن»: ١/ ٢٢٩، ٢/ ٧٧، ٣٢٨، و«قضايا مطروحة للنّقاش»: ٩٨.

(٥٢) يُنظَر: «الأصول»: ٢/ ١٩٨.

(٥٣)«التعريفات»: ١٢.

(٥٤) يُنظَر: «جامع البيان»: ٩/ ٤١٢، ١٦/ ٥١٤.

(٥٥)«شرح قطر النّدى»: ١١٧، يُنظَر: «شرح ابن عقيل »: ١/ ٢٠١.

(٥٦) «الكتاب »: ٢/ ١٢٦.

(٥٧) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ١٢.

(٥٨) «المصطلح النّحويّ»القوزي: ١٠٥.

(٥٩) يُنظَر: «الأصول»: ١/ ٦٧.

(٦٠) يُنظَر: «جامع البيان»:١٢/ ٤٠١.

(٦١) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢٤/ ٥١.

(٦٢) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢٦/ ١٩٤.

(٦٣) يُنظَر: «معاني القرآن»، الفرّاء: ٢/ ٤٢٣.

(٦٤) يُنظَر: «المصطلح النّحويّ» القوزي: ١٧٣.

الخبر والرّافع للخبر هو المبتدأ فهما يترافعان، لأنّ المبتدأ لا بدّ له من خبر والخبر لا بدّ له من مبتدأ، فلا ينفكّ أحدهما من صاحبه ولا يتمّ الكلام إلّا بهما معًا[٦٥].

والرّاجح أن هذا المصطلح من عبارات الكسائيّ، فقد ورد فيما رواه الفرّاء عنه[٦٦]. وهذا المصطلح لم يستعمله البصريّون لأنّه لا يوافق مذهبهم في رفع المبتدأ، وقد تابع الكسائيَّ الفرّاءُ[٦٧] وثعلب[٦٨] وغيرهم من علماء اللّغة[٦٩]، وتابع الطّبريُّ الكوفيّين باستعماله هذا المصطلح فقد رواه الكوفيّون واستعمله هو أيضًا[٧٠].

### التّقريب

التّقريب من اصطلاح الكوفيّين[٧١]، ومعناه أنّ (هذا)، و(هذه) إذا أُريد بها التّقريب كانا من أخوات كان، في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب، فالمرفوع اسم التّقريب، والمنصوب خبر التّقريب «فقال العرب كذلك تفعل في (هذا) إذا أرادت به التّقريب ومذهب النّقصان الّذي يحتاج إلى تمام الخبر »[٧٢].

## المبحث الثّاني: مصطلحات المنصوبات (مصطلحات المفاعيل وأشباهها)

### المصدر

استعمل الطّبريّ مصطلح (المصدر) مُعبّرًا به عمّا عُرف عند البصريّين بـ(المفعول المطلق) و(اسم المصدر)، فمصطلح المفعول المطلق لم يستعمله قطّ، ولكنّه عبّر عنه بأكثرَ من عبارة مُرادفة، علاوة على استعماله مصطلح المصدر نحو «(بدل اللّفظ بالفعل) و(النّصب على الأمر) و(الفعل) و(النّصب على لفظ الفعل) و(النّصب من المعنى) و(التّوكيد) وذلك فيما رواه عن نحاة كِلا المذهبين معبّرًا بها عمّا كان مصدراً، تسلَّط عليه عامل من لفظه أو من معناه »[٧٣]، واستعمل (الخروج) و(التّمام) و(الاتّصال) عللًا معنويّة في نصب الأسماء.

واستعمال مصطلح (المصدر) بمعنى المفعول المطلق كان من اصطلاحات الخليل[٧٤]، وتابَعه سيبويه في استعماله بهذا المعنى[٧٥] ومَن جاء بعده من النّحويّين والمفسّرين، واللّغويّين[٧٦].

---

(٦٥) يُنظَر: «الإنصاف»: (٥) ١/ ٣٠.

(٦٦) يُنظَر: «معاني القرآن »، الفرّاء: ١/ ٣٦٩، يُنظَر: «المصطلح النّحويّ عند الفرّاء»: ٥٨.

(٦٧) يُنظَر: «معاني القرآن »، الفرّاء: ١/ ٣٧٠.

(٦٨) يُنظَر: «مجالس ثعلب »: ١/ ٧٧، ٢٠ و «أبو العبّاس ثعلب وجهوده في النّحو»: ٢٢٣، و«المصطلح النّحويّ عند الفرّاء»: ٥٨ و «البحث النّحويّ في تهذيب اللّغة»: ٨٧.

(٦٩) يُنظَر: «المصطلح النّحوي في تهذيب اللّغة»: (ما): ١٥/ ٦٢٧.

(٧٠) يُنظَر: «جامع البيان»: ٢٣/ ١٤١، ٢/ ٥٧٨.

(٧١) ينظر: «همع الهوامع»، السّيوطيّ: ١/ ١١٣

(٧٢) «جامع البيان»: ٧/ ١٤٩، ١٥٠، ١٥/ ٤١٦، ٢٢/ ١٩١.

(٧٣) «شرح قطر النّدى»: ٢٢٤.

(٧٤) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ٣٤٦، و «مكانة الخليل في النّحو العربيّ»: ١٦٧.

(٧٥) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ١٨٩، و «المصطلح النّحويّ في كتاب سيبويه»: ١٩٣.

ولـم يسـتعمل الكوفيّـون مـن مصطلحـات المفاعيـل إلّا المفعول به والمفاعيـل الأُخر يعدّونها أشـباه المفاعيل[٧٧]، وسـمّاه البصريّون (مطلقًا) لصِـدق (المفعـول) عليه غـير مقيّد بحـرف جرّ ونحوه، بخلاف غيره مـن المفعولات، فإنّها لا يقع عليها اسم المفعول إلّا مقيّدًا كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعـول معه، والمفعول له[٧٨]، ولذلك أطلق عليه الأزهريّ (المفعول بلا صلة)[٧٩] أمّا ابن السِّيد البطليوسيّ فقد اسـتعمل (المفعول) من غير صِلة أيضًا، ويريد المفعـول المطلق؛ لأنّه الحقيقيّ الّذي يُسـمّى حدثًـا، أمّا الاسـم الّذي يتعـدّى إليه فِعل الفاعل فأُطلق علَيه (المفعول به) وسنذكُر هذا فيما يأتي في مصطلَح (المفعول بـه)[٨٠] أمّا الطّبريّ فقد اسـتعمَل (المصدر) وما يُشتقّ منه نحو: (مصدر، يصدر، وتصديرًا... إلخ)، معبّرًا بذلك عن «المصدر المنتصـب توكيدًا لعاملـه، أو بيانه لنوعه، أو عـدده »[٨١].

(٧٦) يُنظَر: «معاني القرآن» الفرّاء: ٣/ ٢٨٣، و «معاني القرآن» الأخفـش: ٢/ ٥١٠، و«ارتشـاف الضّرب »، أبو حيّـان الأندلسيّ: ٢/ ٢٠٢، و «البحر المحيط »: ٢/ ٢٥٢، و «تهذيب اللّغة»: (حق) ٣/ ٣٧٥.

(٧٧) يُنظَـر: «شرح التّصريـح»: ١/ ٣٣٣، و«مدرسـة الكوفـة»: ٣٠٨ – ٣٠٩، و «المـدارس النّحويّة»، شـوقي ضيف: ١٦٦.

(٧٨) يُنظَر: «شرح ابن عقيل»: ٢/ ١٦٩.

(٧٩) يُنظَر: «تهذيب اللّغة» (فعل): ٢/ ٤٠٥، و «البحث النّحويّ في تهذيب اللّغة»: ١٧٦.

(٨٠) يُنظَـر: «الحلل»: ٩٧، و «البحـث النّحويّ عند ابن السّيد»: ١.

(٨١) «شرح ابن عقيل»: ٢/ ١٦٩.

### النَّصب المفعول به

اسـتعمل الطّـبريّ مصطلـح (المفعـول)[٨٢] على اختلاف صلاتـه بالضّمائر، نحـو: (المفعول بـه[٨٣]، والمفعـول بهم[٨٤]، والمفعـول بها)[٨٥] إلى جانب استعماله مجرّدًا من غير صلة، وعلاوة على ذلك اسـتعمل الكثيرَ من العبارات المرادفة للتّعبير عن مفهومه، نحو: (الخبر)[٨٦]، و(منصوب بوقوع الفعل عليه) و(خبر ما لم يُسـمَّ فاعله) و(محتاج إلى منصوبين) ويريد إلى مفعولين، فاسـتعمل كلّ ذلـك فيما جـرى من الـكلام من انتصاب الاسـم الواقع عليه فعل الفاعل، وانتصابه بخروجه منها لاشتغال الفعل بالفاعل[٨٧].

والمفعـول بـه من المصطلحات المشـتركة بين المذهبين الكوفيّ والبصريّ، وهذا ما اسـتدلّ البحث عليه في تفسـير الطّبريّ من النّصوص الّتي رواها البصريّون والكوفيّون على السّواء.

أمّا مبتكر هذا المصطلح فيعود، حسب الرّواية الـواردة في فهرسـت ابـن النّديم والكتـب الأُخر، إلى الإمـام عليّ (عليه السّـلام) وذلـك فيما ورد في الصّحيفة الّتي أعطاها الإمام عليّ إلى أبي الأسـود الـدّؤلي تضمّنـت مصطلحات كُثـراً منها المفعول

(٨٢) يُنظَر: «جامع البيان »: ١٨/ ١٥٤.

(٨٣) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢٤/ ٤٤.

(٨٤) يُنظَر: المصدر نفسه: ٣٠/ ٩١، ١٩٢.

(٨٥) يُنظَر: المصدر نفسه: ٤/ ٨٢.

(٨٦) يُنظَر: المصدر نفسه: ١٢/ ٨٥.

(٨٧) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢٤/ ٤٤.

به[٨٨]، واستعمله مَن جاء بعدهما من أهل النّحو واللّغة والتّفسير، وقد ورد استعماله عند الخليل وسيبويه والمبرّد وابن السّرّاج ومَن جاء بعدهم[٨٩].

واستعمله من الكوفيّين الفرّاء وثعلب ومَن جاء بعدهم من اللّغويّين والنّحويّين والمفسّرين[٩٠].

ومصطلح المفعول استعمله النّحويّون في أكثر من باب من أبواب النّحو، فاستعملوه مجرّدًا أي بلا قيد، واستعملوه بأكثرَ من قيد نحو: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول معه، والمفعول فيه [٩١].

أمّا الطّبريّ فلم يستعمل من مصطلحات المفاعيل إلّا المفعول والمفعول به، وباقي المفاعيل قد أسماها بأسمائها الّتي يطابق معناها الحقيقيّ، فأطلق على المفعول فيه (الظّرف) وتسميات أُخرَ بحسب المعنى الّذي يقتضيه سياق الكلام، وأطلق على المفعول معه: (الصّرف)، وأطلق على المفعول لأجله: (التّفسير للفعل) وغيرها من التّسميات المرادفة، وسمّى المفعول المطلق: (المصدر) وتسميات أُخر، إذ لم يطلق عبارة المفعول إلّا على الاسم الّذي يصدق عليه مفهوم المفعول من بين الأسماء المنصوبة كلّها، وهذا هو منهج الكوفيّين، فقد أشار إلى ذلك الجواري فيما يرى من أنهم قد تنبّهوا لذلك فلم يوافقوا نحاة البصرة على تسمية الأسماء المنصوبة المفاعيل إلّا المفعول به[٩٢] ويُطلق بعضهم الأسماء المنصوبة على أشباه المفاعيل، نحو الحال والتّمييز[٩٣].

واستعمل الطّبريّ مصطلح (المفعول) مجرّدًا من أيّ قيد متابعًا بذلك الفرّاء فيما نقله عنه من آرائه[٩٤]، معبّرًا به عن الاسم المنتصب بخروجه من الكلام الّذي قبله بعد تمام الكلام واشتغال الفعل بالفاعل[٩٦]، وهذا هو مفهوم المفعول به عند الطّبريّ؛ لأنّه لم يفرّق بين المفعول والمفعول به.

أمّا في المسائل النّحويّة فلم يميّز بين (المفعول) و(المفعول به) ولم يطلقهما إلّا على مَن وقع عليه الفعل فكان مَوضعًا لفعل الفاعل، وهو بذلك يوافق ما ذهب إليه الكوفيّون[٩٦]، وهم بذلك خالفوا ما ذهب إليه البصريّون في تقسيمهم المفاعيل[٩٧]، والطّبريّ في كثير من المواضع يجمع بين مصطلح (المفعول) و(الواقع).

---

(٨٨) يُنظَر: «الفهرست »: ٤١، و «المصطلح النّحويّ»، القوزي: ٢٦.

(٨٩) يُنظَر:«العين»: ١/ ٣٣٠، و «الكتاب»: ١/ ٢٩١، و«المقتضب»: / ١٧٧، و«الأصول»: ١/ ٢٠٢.

(٩٠) يُنظَر:«معاني القرآن»، الفرّاء: ١/ ١٩٧ و«مجالس ثعلب»: ٤٧٧، و«الجامع لأحكام القرآن»: ١٥/ ٢٣٢، و «البحر المحيط»: ٢/ ٣٥٧، و «همع الهوامع»: ٣٠/ ٩٤.

(٩١) يُنظَر: «الأصول»: ١/ ١٨٩.

(٩٢) يُنظَر:«نحو التّيسير»: ٨٦.

(٩٣) يُنظَر: «الأصول»: ١/ ٢٥٧، و«المقتصد في شرح الإيضاح»، الجرجانيّ: ٦٧٠، و «همع الهوامع»: ١/ ١٦٥، و«شرح التّصريح»: ١/ ٣٢٣، و«مدرسة البصرة»: ٣٤٦، و«المدارس النّحويّة»: ١٦٦، و «مدرسة الكوفة»: ٣٠٩.

(٩٤) يُنظَر: «معاني القرآن»: ٣/ ٢٤، ٢/ ٨٩، ١٦٦.

(٩٥) يُنظَر:«جامع البيان: ٣/ ٣٤٦، ٢٤/ ٤٤، ٦/ ٥٤٨.

(٩٦) يُنظَر: «همع الهوامع»: ٣/ ٨، ويُنظَر:«الأشباه والنّظائر»، السّيوطيّ: ٢/ ٩٥.

(٩٧) يُنظَر: «همع الهوامع»: ١/ ٩.

## خبر ما لم يُسمّ فاعله

استعمل الطّبريّ (خبر ما لم يُسمّ فاعله) للتّعبير عـن المفعـول الثّاني للفعـل الّذي لم يُسـمَّ فاعله (نائب الفاعل) وهو من اصطلاحات الطّبريّ وهذا هو الرّاجح فلم أجد أحدًا من المتقدّمين عليه حسب اطلاعي من النّحويّين والمفسّرين قد استعمله، ولم أجد أحدًا من الباحثين أشار إلى ذلك.

اسـتعمله الطّبريّ للتّعبير عن المفعول الثّاني الّـذي حلّ محلّ المصدر المرفـوع الّذي أُضمر بعد أن حـلّ محلّ الفاعـل المحذوف ذِكـره من الكلام فأخـذ موقعه الإعرابيّ، وبعـد أن حُذف هو أيضًا من الكلام حلّ محلّه المفعول الثّاني لكنّه بقي على مـا كان عليه مـن الإعراب قبل نيابتـه عن الفاعل المحذوف.

وابـن عصفـور عدّ هـذا المصطلح من عبارات الزّجّاجـيّ معترضًا على ذلك فعده مذهبًا فاسـدًا، وذلك فيما ذَكره في باب ما لم يُسـمَّ فاعله إذ قال: «وإذا كان للفعـل في هذا الباب مفعولان صريحان فصاعـدًا فأقمت الواحـد منهما وتركـت ما عداه منصوبًـا فإنّ في نصبه خلافًا، فمنهم مَن ذهب إلى أنّ النّاصب له هـو ما كان ينصبه قبل بناء الفعل للمفعول نحو قولـك: أُعطيَ زيـدٌ درهمًا... وهذا المذهب فاسـد... ومنهم مَـن ذهب إلى أنّه منتصب عـلى أنّـه خبر ما لم يُسـمَّ فاعله وهـو مذهب أبي القاسـم[٩٨] وحجّـة صاحب هذا المذهـب أنّه رأى النّحويّين يسـمّون المنصـوب إذا وقع بعد مرفوع ليـس بفاعله خـبرًا، نحو: مـا زيدٌ قائمًـا؛ فقائمًا منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل وهو زيد، فكذلك أُعطيَ زيدٌ درهمًـا، درهم منصوب بعد مرفوع... ليـس بفاعل، فسـمّاه لذلك خبرًا وسُـمّي المرفوع قبله اسمَ ما لم يُسمَّ فاعله، وهذا مذهب فاسد لأنّا إذا قلنا في قائم من قولك: ما زيدٌ قائمًا، خبرًا فإنما نعني به الخبر الّذي عملت فيه (ما) وسُـمّي خبرًا؛ لأنّـه في الأصل خبر لمبتدأ ولا يتصـوَّر مثل ذلك في درهـم من قولـك: أُعطيَ زيدٌ درهمًـا لأنّه لم يكن خبرًا قطّ »[٩٩].

وهـذا يفـسّر لنا مفهوم مصطلـح (خبر ما لم يُسـمّ فاعله) فهو المفعول الثّاني للفعل، وقد زاده الشّيخ أبو عليّ الفارسيّ وضوحًا بقوله: «إذا بَنيتَ الفعل للمفعول به قلتَ: أُعطيَ زيدٌ درهمًا؛ فيرتفع زيـد بالفعـل... فتُقيـم زيـدًا مقـام الفاعل وهو أحسن، ويجوز: أُعطيَ الدّرهمُ زيدًا؛ لأنّهما جميعًا مفعـول بهما فجاز لذلك أن تُقيم كلّ واحد منهما مقـام الفاعل »[١٠٠] ومن هـذا يتبيّن لنا العلّة الّتي من أجلها جعلَـه النّحّاس ضمـن المرفوعات فيما سلف، وعلّل المجاشعيّ رفْع زيد ونصب درهمًا في قوله: أُعطي زيدٌ درهمًا) «أنّ (زيد) هو الآخِذ على كلّ حال و(الدّرهم) مأخوذ »[١٠١].

## الظّرف

عبّر الطّـبريّ بـ(الظّرف) و(الوقت) و(المحلّ) و(الصّفـة) و(الأزمنـة) و(الأماكـن) و(الحـين) و(الزّمـان) و(المـدّة) في إرادة مـا عُـرف عنـد البصريّـين بـ(ظرف الزّمان أو المـكان) فتعدّدت التّسـميات لهـذا المفهـوم، والمعنى واحـد، وذلك

(٩٨) يُنظَر:«جُمل الزّجّاجيّ»: ٩٠.

(٩٩) «شرح جُمل الزّجّاجيّ»: ١/ ٥٤٤.

(١٠٠)«المقتصد في شرح الإيضاح»: ١/ ٣٥٠ – ٣٥١.

(١٠١) يُنظَر: «شرح عيون الإعراب»: ٨٩.

يرجع إلى أمرين:

**أحدهما:** أنّ هذه المصطلحات خليط من مصطلحات بصريّة وكوفيّة؛ لأنّه يروي آراء كل مذهب بمصطلحاتهم، فيستعمل المصطلحات الشّائعة عند الكوفيّين نحو: (الوقت والمحل) حين يذكر رأيًا لأحد علماء الكوفة، ويذكر (الظّرف) الّذي شاع عند أهل البصرة حين يروي قولًا لأحد علماء البصرة، وأحيانًا يجمع بين المصطلحات الكوفيّة والبصريّة حينما يبدي رأيه في مسألةٍ ما توضيحًا لدلالة تلك المصطلحات بمقابلتها ببعضها تقريبًا للمعنى، وكشفًا عن المائز الدّقيق بين تلك المصطلحات، مبيّنًا ما تشابه منها في المعنى أو مميّزًا بينها إن كانت ذات دلالات مختلفة.

**والأمر الآخر:** هو دِقّة الطّبريّ في استعمال اللّفظ المناسب في المكان المناسب مراعاةً منه للمعنى الّذي يقتضيه السّياق العامّ للكلام.

ويُعدّ (الظّرف) من مصطلحات البصريّين، ومن ابتكار الخليل، وهذا ما صرّح به الخليل في قوله: «أنا أوّل مَن سمّى الأوعية ظروفًا »[١٠٢].

والظّروف كما قال ابن السّرّاج أصلها الأزمنة والأمكنة ثم تتّسع فيها العرب للتّقريب والتّشبيه[١٠٣].

وعلّة هذه التّسمية أنّ الأزمنة والأمكنة أبدًا مشتملة على ما تقع فيها لذا سُمّيت ظروفًا[١٠٤] تشبيهًا لها بالأوعية.

(١٠٢) «العين»: ٨/ ١٥٧، و «مكانة الخليل في النّحو العربيّ»: ١٦٥.

(١٠٣) يُنظَر: «الأصول»: ١/ ٢٤٠.

(١٠٤) «شرح عيون الإعراب»: ١٤٢.

وقد ورد مصطلح الظّرف في بعض تأويلات الطّبريّ مقترنًا بالوقت للدّلالة على الزّمان[١٠٥].

واستعمل الطّبريّ مصطلح (الظّرف) و(الأماكن)[١٠٦] الّتي تُعدّ من المصطلحات الّتي استعملها الخليل بمعنى ظرف المكان[١٠٧].

واستعمل الطّبريّ (الوقت) و(المواقيت) في إرادة ظرف الزّمان، وهذا من استعمالات الخليل[١٠٨]، وتابعَه سيبويه، والّذي لاحظناه من ذلك أنّ الوقت أدقّ وأكثر وضوحًا من مصطلح (الظّرف)؛ لأنّه أخصّ منه على اعتبار أنّ الظّرف وعاء لكل شيء، في حين الوقت هو الزّمن الموقّت أي المحدّد، لذا كان الظّرف أعمّ منه.

وقد استعمل الكوفيّون والبصريّون مصطلح الوقت فيما رواه الطّبريّ عن كِلا المذهبين[١٠٩].

لكنّ شيوع الوقت عند الكوفيّين وظرف الزّمان عند البصريّين جعل النّحويّين يعدّون الوقت مصطلحًا كوفيًّا والظّرف بصريًّا. إلّا أنّ سيبويه قد استعمل الوقت للزّمان[١١٠] وللمكان[١١١] ويريد

(١٠٥) يُنظَر: «جامع البيان»: ١٧/ ٢٨.

(١٠٦) يُنظَر: «جامع البيان»: ٢٤/ ٣٨، ويُنظَر: «معاني القرآن»، الأخفش: ٢/ ٤٥٨.

(١٠٧) يُنظَر: «العين»: ٨/ ٢٩٦:

(١٠٨) يُنظَر: المصدر نفسه: ٤/ ٤١.

(١٠٩) يُنظَر: «جامع البيان»: ١٣/ ١٠٤.

(١١٠) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ٤٠٣ – ٤٠٤.

(١١١) يُنظَر: المصدر نفسه: ١/ ١٣٦ الهامش (٢) قال السّيرافيّ: (سمّاه وقتًا لأنّ العرب قد تستعمل التّوقيت في معنى التّقرير وإن لم يكن زمنًا، ألا ترى أنّ النّبي (ص) وقّت مواقيت الحجّ لكلّ بلد فجعلها أماكنَ): ويُنظَر: «الفروق اللّغويّة»: ٢٢٤، و «المصطلح النّحويّ في كتاب سيبويه»: ٢٠٢.

معنـاه اللّغـويّ، أي مـا كان مقـدّرًا مـن الزّمان والمـكان، واسـتعمله ابن الـسّرّاج فيمـا رواه عن الكوفيّين فقال: «وقال الكوفيّون: تضاف الأوقات إلى الأفعال وإلى كلّ كلام تمَّ »[١١٢].

واسـتعمل الكوفيّون (الوقت) ومنهم الكسائيّ فيمـا رواه ثعلـب[١١٣] واسـتعمله الفـرّاء[١١٤]، وقـد ورد ذِكـره عند ابن الـسّرّاج فيمـا رواه عن الكوفيّين[١١٥]واسـتعمله الطّبريّ في تفسيره كثيرًا للدّلالة على ظرف الزّمان[١١٦].

وقد ورد اسـتعماله من لدن البصريّين فيما رواه الطّبريّ عن بعضهم[١١٧].

وممّا سـبق نخلـص إلى أنّ الوقـت أوّل ما كان في الأوقـات المحـدّد منهـا، ثم اتّسـع معناه فشـمل الأماكن[١١٨].

نسَـب بعضُهـم هـذا المصطلـح إلى الكوفيّين ومـن هـؤلاء الخوارزمـيّ بقولـه: «الظّروف هي الّتي يسمّيها أهل الكوفة المَحالّ »[١١٩]، فـ(المحل) من اصطلاحات الكوفيّين[١٢٠]، ويُسـتعمل للمكان أيضًـا وقد نسـبه بعـض النّحويّين إلى الكسـائيّ وبعضهـم الآخَـر إلى الفرّاء واسـتعمله ثعلب[١٢١] ومَن جاء بعده، و قد اسـتعمله الطّبريّ في مواضعَ عدّة من تفسيره[١٢٢].

واسـتعمل الطّبريّ (الصّفة) بمعنى (الظّرف)، والصّفة بهـذا المعنى من المصطلحات الّتي شـاع اسـتعمالها عند الكوفيّين ويقابلها (الظّرف) فيما شـاع عند البصريّين[١٢٣]. وأوّل مَن استعمله بهذا المعنى الخليل[١٢٤].

وعـدم اسـتعمال البصريّـين المُتابعين له بهذا المعنـى، جعلَ النّحويّين واللّغويّين المتقدّمين منهم والمتأخّرين ينسـبون هذا المصطلـح إلى الكوفيّين، ومِـن أولئك الّذين نسـبوه إلى الكوفيّـين الأزهريّ فيما رواه عن اللّيث[١٢٥].

ومـا قالـه المفضّـل بـن سـلَمة: «المَحـالّ هي

(١١٢)«الأصول»: ٢/ ٩، و «ارتشاف الضّرب»: ٢٧٨.

(١١٣) يُنظَر: «مجالس ثلعب»: ٢٦٦.

(١١٤) «معاني القـرآن»، الفرّاء: ٣/ ٢٢٦، و «المصطلح الكوفيّ »: ٣٥.

(١١٥) يُنظَر: «الأصول»: ١/ ٢٦١.

(١١٦) يُنظَر: «جامع البيان »: ١١/ ٢٤٢.

(١١٧) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢٦/ ١٩٤.

(١١٨) اسـتعمل الطّـبريّ مصطلح (التّوقيـت) وهو من اصطلاح الكوفيّين، و(الموقّت) و(المجهول) بمعنى المعرفة والنّكرة، يُنظَر: «جامع البيان»: ٧/ ٣٣٤.

(١١٩) «مفاتيح العلوم»، الخوارزميّ: ٣٥.

(١٢٠) يُنظَـر: «معانـي القـرآن»: ١/ ١١٩، و «مجالس ثعلب»: ١/ ٨٠، و «الإنصاف»(مسألة ٦): ١/ ٥١، و «مكانة الخليـل في النّحو العربـيّ»: ١٧٧، و «المصطلح النّحويّ»، القوزي: ١٦٣.

(١٢١) يُنظَـر: «ارتشـاف الـضّرب»: ٢/ ٢٢٥، «شرح التّصريح»: ١/ ٣٣٧، و «مختصر المذكّر والمؤنّث»: ٣٣٥.

(١٢٢) يُنظَر:«جامع البيان»: ١٣/ ٧٧.

(١٢٣) يُنظَـر: «معاني القرآن»، الفـرّاء: ١/ ٣٢٣، فيما رواه عن الكسـائيّ استعماله (الصّفة) ويريد بها الظّرف، ويُنظَر: «مجالس ثعلب»: ١/ ٦٤.

(١٢٤) يُنظَر:«العين »: (ظرف) ٢/ ٤٣، ٧/ ٣٨٤.

(١٢٥) يُنظَر:«تهذيب اللّغة»: (ظرف): ١٤/ ٣٧٣.

الّتـي يسـمّيها الكسـائيّ الصّفـات»[١٢٦]، وقول ابـن السّرّاج: «الأشـياء الّتي يسـمّيها البصريّون ظروفًا يسـمّيها الكسـائيّ صفةً والفرّاء يسمّيها مَحـالّ»[١٢٧]، ومـا قالـه المجاشـعيّ: «فمـا كان كذلك يُسـمّيه النّحويّون (ظرفًا) ويُسـمّيه الفرّاء (مَحلًّا) ويُسمّيه الكسائيّ (صفةً)»[١٢٨]، وقال أبو البركات الأنباريّ عن الكوفيّين: «يُسـمّون الظّرف المحلّ، ومنهم مَن يُسـمّيه الصّفـة»[١٢٩]، وقال أبو حيّان الأندلسيّ: «وما اصطلح عليه البصريّون من التّسمية للمكان والزّمان بالظّرف ليس يَسوغ عند الكوفيّين تسميته ظرفًا بل يسمّيه الفرّاء وأصحابه محلًّا، والكسـائيّ يسـمّي الظّرف صفـات»[١٣٠]، الكلّ يرى أنّ استعمال الصّفة بمعنى الظّرف هو من اصطلاح الكسـائيّ إلّا الأزهريّ فقد نسَب ذلك إلى الفرّاء والمحلّ إلى الكسائيّ.

وقـد ذهـب الباحثـون المحْدَثـون مذهـب السّـلف بنسـبته إلى الكسـائيّ كالدّكتور إبراهيم السّامرائيّ[١٣١]،وجعفر هادي كريم[١٣٢]، وغيرهما، إلّا أنّ الدّكتـور صاحب أبو جناح قد أثبتَ أنّ أوّل مَن اسـتعمل مصطلح (الصّفة) بهـذا المعنى هو الخليل (١٧٥هـ)[١٣٣].

وقد ورد اسـتعمال الخليل لـه في كتابه «العين» في أكثـرَ من موضـع، منهـا قوله:«الصّفات نحو (أَمام وقدّام) تسمّى ظرفًا، تقول: خلفك زيد، إنّما انتصب لأنّه ظرف لما فيه، وهو موضعٌ لغَيره»[١٣٤]، وقد ذهـب الدّكتـور إبراهيـم السّـامرائيّ إلى أنّ ثعلبًا أقتصر في اسـتعماله الصّفة بمعنى الظّرف على المـكان، أمّا ظرف الزّمان فيسـمّيه وقتًا[١٣٥]، وخالَفه الدّكتور سعيد الزّبيدي، فقد أثبتَ أنّ ذلك ليس مطّردًا عند ثعلب[١٣٦]، وهو مصيب بذلك.

أمّـا الطّـبريّ فقد اسـتعمل مصطلـح (الصّفة) بمعنى ظرف المكان والزّمان، فلم يفرّق بينهما في أغلب المواضع.

اسـتعمل الطّـبريّ (التّفسـير للفعـل) وغيرها من العبـارات لما يقابلـه عند البصريّـين المفعول لأجله[١٣٧] أو المفعول له أو المفعول من أجله[١٣٨].

وقـد اسـتعمل الطّبريّ أكثرَ مـن عبارةٍ، نحو: (التّفسـير للفعـل)، و(النّصـب عـلى الفعـل)، و(الجزاء)، و(علّة الفعل)، و(سـبب)، و(شرط)،

(١٢٦) «مختصر المذكّر والمؤنّث»: ٥٩.

(١٢٧) «الأصول في النّحو»: ١/ ٢٤٦.

(١٢٨) «شرح عيوب الأعراب »: ١٤٩.

( ١٢٩) «الإنصاف»(مسـألة ٦): ١/ ٥١، ويُنظَر: «المذكّر والمؤنّث»: ٤٠٥، و «شرح القصائد السّبع الطّوال»: ٣٠٣.

(١٣٠) «ارتشاف الضّرب»: ٣/ ٣٣٥.

(١٣١) يُنظَر: «المدارس النّحويّة»، السّامرائي: ١٢٨.

(١٣٢) يُنظَر: «مذهب الكسائيّ في النّحو»: ١١٠.

(١٣٣) يُنظَـر: «المصطلحات النّحويّـة واللّغويّة في كتاب العين »، د. صاحب أبو جناح، «مجلة كلّيّة التّربية»، بغداد، ١٩٩٤م: ٦٨.

(١٣٤) «العـين»: ٧/ ٣٨٤، ومـادّة (ظـرف) ٨/ ١٥٧، ومادّة (بعد) ٣/ ٥٣، ومادّة (عند) ٢/ ٤٣.

(١٣٥) يُنظَـر: «مجالـس ثعلـب»: ١/ ٤٤، ١/ ١٧٥، ويُنظَر: «المدارس النّحويّة» السّامرائي: ١٢٨.

(١٣٦) يُنظَر: «مصطلحات ليست كوفيّة»: ٥٩.

(١٣٧) يُنظَر: «همع الهوامع»: ١/ ٩.

(١٣٨) يُنظَر: «شرح قطر النّدى»: ٢٢٦.

و(مصـدر) معبّرًا بذلك عـن «المصدر المفهم علّة، المشارك لعامله في الوقت والفاعل»[١٣٩].

فاسـتعمل (التّفسـير للفعل) وما يشـتقّ منه، نحـو: (فسّر يفسّر ومفسّرًا وتفسـيرًا) وغيرها من الصّيغ للتّعبير عن المفهوم الّذي أشرنا إليه[١٤٠].

وتسـمية الاسـم الّـذي يأتـي لبيان علّـة إحداث الفعل بـ(التّفسـير للفعل) أكثر دِقّة من التّسمية الّتي شـاعت عنـد البصريّين بـ(المفعـول لأجله)، لأنّ التّفسـير تبيين الفعل وتوضيحـه، لكنّ عبارة (المفعول لأجله) تعني العلّة الّتي من أجلها أُحدِث الفعـل[١٤١]، وهـذا قد يعترض عليـه معترض لأنّ الفعـل في بعـض الأحيان يصدُر لغـير علّة، وذلك إذا كان «فاعـل الفعل سـاهيًا أو مجنونًا فلا يقع فعله لسـبب فلا يكون للفعـل إذ ذاك مفعول من أجله»[١٤٢].

## الحال

اسـتعمل (الحـال) و(القطـع) و(الخـروج) و(الاتّصال) للتّعبير عمّا كان «وصفاً فضلةً يذكر لبيان هيأة الاسم الّذي يكون له الوصف »[١٤٣]. وجمعـه أحوالًا، ومَـن أنّثها جمعَها حـالات[١٤٤].

وهـذا ما وجدناه عند الطّـبريّ إذ جمع الحال على (حـالات)[١٤٥]، وقـد عـده النّحويّون من أشـباه المفاعيل[١٤٦]، وعلّل ذلك الطّبريّ بقوله: «إنّ الحال يجـيء بعد فعل قد شُـغل بفاعلـه، فيُنصب كما يُنصب المفعول الّذي يأتي بعد الفعل الّذي قد شُغل بفاعله»[١٤٧]. إذن فهو شبيه بالمفعول به من حيث موضعه الإعرابيّ، والحال عند الطّبريّ يجيء بعد فعل قد شُغل بفاعله فيُنصب كما يُنصب المفعول الّذي يأتي بعد الفعل الّذي قد شـغل بفاعله[١٤٨]، وفي المواضـع الّتي ورد فيها المصطلح الكوفيّ وهو القطع والحال الّذي عُدّ مصطلحًا بصريًّا[١٤٩].

واسـتعمل (القطـع) ومـا يشـتقّ منـه، نحو: (قطع منقطـع قطعًا...إلخ) عبّر بهـا عن مفهوم (الحـال) والقطع عند أهل اللّغة لـه معانٍ كثيرة، منهـا: «(قطـع الإضافـة) و(قطـع التّوابـع عن التّبعيـة)»[١٥٠]، والقطـع بمعنـى الحـال مـن المصطلحات الّتي استعملها الخليل[١٥١].

وقـد ورد مصطلـح (القطـع) عنـد الطّـبريّ كثيرًا وبدلالاته المختلفة، ومنها اسـتعماله بمعنى

(١٣٩)«شرح ابـن عقيـل»: ٢/ ١٨٧ ويُنظَر: «شرح ابن النّاظم »: ٢٧١ و «شرح الرّضيّ على الكافية»: ١/ ١٩٣.

(١٤٠) يُنظَر: «جامع البيان»: ١/ ٣٥٤.

(١٤١) يُنظَـر: «دراسـات في فلسـفة النّحـو والـصّرف واللّغة والرّسم»، مصطفى جواد: ٤٥، ويُنظَر: «المصطلح النّحويّ» القوزي: ١٨٤ – ١٨٥.

(١٤٢) «شرح جمل الزّجّاجيّ»: ١/ ٣٢٤.

(١٤٣) «معجم الشّامل»: ٤٢٠.

(١٤٤) يُنظَر: «لسان العرب »، ابن منظور: مادّة (حول).

(١٤٥) يُنظَر: «جامع البيان»: ٧/ ١٤٤.

(١٤٦) يُنظَـر: «المقتصـد في شرح الإيضـاح»: ٦٧٠، و «الأصول»: ١/ ٢٥٧، ٢٥٨.

(١٤٧) «جامع البيان»: ٦/ ٥٨٤.

(١٤٨) يُنظَر: المصدر نفسه: ٦/ ٥٨٦.

(١٤٩) يُنظَر: المصدر نفسه: ٧/ ١٤٤.

(١٥٠) «معجم الشّامل»: ٦٨٠.

(١٥١) يُنظَر: «العين»: ٨/ ٩٤ – ٩٥.

(الحال)[١٥٢].

واستعمل (الصّفة) بمعنى الحال[١٥٣]، واستعمل (الفعل) في إرادة المصدر الّذي وقع مَوقع الحال[١٥٤].

واستعمل (الاتّصال) في إرادة الحال[١٥٥].

## التّبيين

وهو (التّمييز) فيما عُرف عند المتأخّرين من نحويّي البصرة[١٥٦]، قال ابن يعيشَ: (إنّ التّمييز والتّفسير والتّبيين واحد، والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللّبس[١٥٧] وقد سماه خلف الأحمر: الواحد الخارج من الجماعة»[١٥٨].

واستعمل الطّبريّ (التّبيين، والتّفسير، والخروج من المقدار، والتّرجمة) معبّرًا بذلك عمّا كان «اسمًا بمعنى مَن، مبيّن نكرة »[١٥٩].

ولم يرد في تفسيره استعمال مصطلح التّمييز إلّا بمعنى التّفريق بين الأشياء[١٦٠] نحو قوله: «وخُصّ جلّ ذِكره بالخطاب بذلك أَولى، لأنّهم أهل التّمييز بين الحقّ والباطل، وأهل الفِكر الصّحيح والمعرفة بحقائق الأشياء الّتي بالعقول تُدرَك وبالألباب تُفهَم »[١٦١].

وهذا مذهب سيبويه في استعمال التّمييز والتّبيين إذ لم يستعمل التّمييز إلّا للتّفريق بين الأشياء والتّبيين قد استعمله بالمفهوم الّذي أشرنا إليه[١٦٢].

واستعمل الطّبريّ (التّبيين) وما اشتقّ منه من صِيَغ فعليّة واسميّة نحو (بيّن يُبيّن ومبيّن وتبيينًا وبيانًا) (للتّمييز بين الأجناس المحتملة للمعاني الكثيرة)[١٦٣]، والتّبيين ينقسم على أوجه عدّة منها: أن يقع بعد المقادير[١٦٤]، ولذلك عُدّ التّبيين (التّمييز) من أشباه المفاعيل[١٦٥]؛ لأنّه جاء

(١٥٢) يُنظَر: «جامع البيان »: ٧/ ٢٦، ويُنظَر: «النّصّ في معاني القرآن للأخفش»: ١/ ٢١٣.

(١٥٣) يُنظَر: «جامع البيان»: ٢٥/ ١٤٩ يُنظَر: «معاني القرآن»، الأخفش: ١/ ٢٠٦.

(١٥٤) يُنظَر: «جامع البيان»: ٢٥/ ١٤٩.

(١٥٥) يُنظَر: المصدر نفسه: ٩/ ٤١٣.

(١٥٦) لم يستعمل مصطلح التّمييز بالمفهوم الذّي ذكرنا إلّا بعد سيبويه، فاستعمله المبّرد في أحد أبواب كتابه وهو (باب التّبيين والتّمييز) يُنظَر: «المقتضب»: ٣/ ٣٢ ويُنظَر: «الأصول»: ١/ ٢٦٨، ٢٣٨ و «مفاتيح العلوم»: ٣٢، ويُنظَر: «مكانة الخليل في النّحو العربيّ»: ١٦٦، ويُنظَر: «المصطلح النّحويّ في كتاب سيبويه»: ٢٣٠.

(١٥٧) يُنظَر: «شرح المفصّل »: ٢/ ٧٠، ويُنظَر: «شرح ابن عقيل»: ١/ ١٦٦، و«شرح الأشمونيّ»: ١/ ٦٨ و «شرح شذور الذّهب»: ٢٥٤، و «همع الهوامع »: ٤/ ٦٢.

(١٥٨) «مقدّمة في النّحو»، خلف الأحمر: ٥٨.

(١٥٩) «شرح الأشمونيّ»: ١/ ٢٦٨.

(١٦٠) «التّبيين في اللّغة هو الإيضاح والوضوح»، يُنظَر: «لسان العرب»، مادّة (بين)، والتّمييز هو: فصل شيء عن شيء، يُنظَر: «شرح الكفراويّ على متن الآجرّوميّة»، حسن الكفراويّ: ٢٤٩، و «شرح اللّمحة البدريّة»: ٢/ ١٤٥.

(١٦١) «جامع البيان»: ٤/ ١٦٢.

(١٦٢) يُنظَر: «المصطلح النّحويّ في كتاب سيبويه»: ٢١٦.

(١٦٣) يُنظَر: «شرح عيون الإعراب »: ١٠٨.

(١٦٤) يُنظَر: «جامع البيان »: ٦/ ٥٨٦ و يُنظَر: «معاني القرآن» الفرّاء: ١/ ٣٢٠.

(١٦٥) يُنظَر: «المقتصد في شرح الإيضاح»: ٦٧، و«الأصول»: ١/ ٢٥٧، ٢٦٨، ٢، و «شرح المفصّل»: ٢/ ٧١، و «المدارس النّحويّة» السّامرائي: ١٢٤.

بعد تمام الكلام وخروجه من حدّ الإسناد لاشتغال الفعل بالفاعل فأشبه المفعول[١٦٦] كما أشبه الحال فنُصب كما ينصب الحال، وقد أشار إلى ذلك الطّبريّ[١٦٧]، واستعمل مصطلح (التّفسير) وما يُشتقّ منه نحو (فسّر ويفسّر تفسيرًا ومفسّرًا) للتّعبير عن مفهوم التّبيين (التّمييز) متابعًا بذلك من سبقه من نحويي البصرة والكوفة[١٦٨]، وأول من استعمل هذا المصطلح بمعنى التّبيين هو الخليل[١٦٩].

**المبحث الثّالث: الخفض**

## الخفض والجرّ

استعمل الطّبريّ مصطلحات عدّة للتّعبير عمّا جرى في الكلام من انخفاض الأسماء. والمجرورات (المخفوضات) هو: «ما اشتمل على علم المضاف إليه »[١٧٠] وهي ثلاثة أقسام: الخفض بالحروف، والخفض بالإضافة، والخفض بالإتْباع، وذلك يكون على ثلاثة أنواع: الإتْباع للموضع، والإتْباع للجوار، والإتْباع على التّوهم.

أمّا الخفض بالحروف، فقد استعمل الطّبريّ أكثر من مصطلح للتّعبير عن مفهومه، فاستعمل (الخفض) و(حروف الخفض) إلى جانب استعماله المصطلحات المرادفة نحو (الجرّ) و(حروف الجرّ)،و(الصّفة) و(حروف الصّفات)، و(الصّلة) و(حروف المعاني) بمعناها الأخصّ، و(الأدوات) كذلك، فيما جرى من الكلام من «إضافة أو نسبة شيء بحروف الجرّ لفظًا أو تقديرًا»[١٧١].

وذهب أهل اللّغة إلى أنّ الخفض: «هو الجرّ وهما في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء في مواضعات ال نّحويّين،والانخفاض:الانحطاط»[١٧٢]، و«الخفض عِلم الإضافة، والكسرة تدلّ على أنّ ما لحقه مضاف إليه، أو تابعٌ للمضاف إليه، وهو مبدأ لغويّ صحيح مستند إلى استقراء المخفوضات في العربيّة، فحيث وُجد الارتباط بين كلمتين، أعني الارتباط الّذي يُمثّل بنسبة لا تعبّر عن فكرة تامّة، وُجد الخفض»[١٧٣]، و «الخفض في الأصل إنّما هو بحروف الخفض»[١٧٤]، ولهذا استعمل الطّبريّ (الخفض) و(حروف الخفض)، (الخوافض) فيما خُفض من الكلام بدخول أحد الحروف الخوافض عليه.

(١٦٦) يُنظَر: «حركة التّجديد والتيسير في العصر الحديث»: ١١٥.

(١٦٧) يُنظَر: «جامع البيان»: ٢٤/ ٤٤.

(١٦٨) يُنظَر: «الكتاب»: ٢/ ١١٣ و «معاني القرآن» الأخفش: ١/ ٢٦٥، ٢/ ٣٩٥، ٤٦٠، و «الأصول »: ١/ ٢٧٢ واستعمله الكسائيّ فيما رواه ثعلب عنه. يُنظَر: «مجالس ثعلب»: ٢٧٣، ويُنظَر: «معاني القرآن» الفرّاء: ١/ ٣٣، ٣٠٨، و «مجالس ثعلب»: ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٩٣، و «إيضاح الوقف والابتداء»: ١/ ١٩٣، ١٣١، و «شرح القصائد التّسع المشهورات»: ٤١، و «مشكل إعراب القرآن»: ٣٦٠، و«إصلاح المنطق»: ٢٩٨، و «كشّاف اصطلاحات الفنون»، التّهانويّ: ٥/ ١١١٥.

( ١٦٩) يُنظَر: «المصطلح الكوفيّ »: ١٩، ويُنظَر: «أبو زكريّا الفرّاء»: ٤٤٩.

(١٧٠) «التّعريفات»: ١٠٧.

(١٧١) «كشّاف اصطلاحات الفنون»: ٤/ ٨٨٨.

(١٧٢) «مختار الصّحاح»، الرّازيّ: مادّة (خفض): ١٨٢.

(١٧٣) «في النّحو العربيّ نقد وتوجيه»: ٧٦.

(١٧٤) «شرح جُمَل الزّجّاجيّ»: ١/ ٤٦٨.

وعـدّ أغلـب النّحويّين مصطلح (الخفض) من المصطلحات الكوفيّة الّتي يقابلها (الجر وحروف الجـرّ) عند البصريّين، وهنا لا بدّ من الإشـارة إلى فـارق مهمّ جدًّا بين الخفـض والكسر والجرّ وهو أنّ مفهوم الجـرّ عند البصريّين يختلف تمامًا عمّا عليه عند الكوفيّين وسأبيّن ذلك فيما يأتي:

قـال ابـن يعيشَ:«الجرّ من عبـارات البصريّين والخفـض مـن عبـارات الكوفيّـين»[١٧٥]، لكـنّ الخوارزميّ عدّ مصطلـح (الخفض)من المصطلحات البصريّـة وذلـك فيمـا رواه عنهم إذ قـال: «فرّق البصريّـون بين هذه الأسـماء... [يريـد الخفض والكسر] وجعلوا الخفض للأسـماء المتمكّنة الّتي يلزمها الإعـراب بالحركات الثّلاثة، وجعلوا الكسر لما بُني مكسورًا نحو هؤلاءِ وأمسِ وجيرِ»[١٧٦].

وما جاء في قول الخوارزميّ من عدّ (الخفض) في ضمـن المصطلحـات البصريّـة كلام دقيـق، لأنّ هـذا المصطلح ورد عنـد البصريّين لكن ليس بقـدر اسـتعمال الكوفيّين له، فاسـتعمله الخليل فأطلقـه عـلى (حروف الجـرّ) ومثال ذلـك قوله: «(من) حرف من حروف الخفض»[١٧٧]، وعليه عدّ الدّكتور السّامرائي الخليلَ مبتكر هذا المصطلح[١٧٨]، معتمـدًا عـلى مـا حُكي عـن الخليـل فيمـا رواه الخوارزمـيّ في وجوه الإعراب وما يتبعها في قوله: «الخفض ما وقع في أعجاز الكِلِم منوّنًا، نحو: زيدٍ، والكـسر ما وقع في أعجـاز الكِلِم غير منوّن، نحو: لام الجمـل، والإضجـاع، ما وقع في أواسـط الكِلِم منوّنًا، نحو: الإبِل، والجرّ ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند اسـتقبال ألف الوصل، نحو: يذهبِ الرّجـل»[١٧٩]، واعتمـد ذلك عـوض القوزي– أي النّص الّذي ذكرنا للخوارزميّ– في نسبة الخفض إلى الخليل بقوله: «إنّ الخليل جعل الخفض رأسًا في مجموعته ليقابل الرّفع والنّصب في الاختصاص بأعجاز الكِلِم»[١٨٠]. وقد رُوي عن الأصمعيّ أنّه قد فـرّق بين (الخفض) و(الجرّ) حين سـأله الخليل ذلـك، فقال: «الخفض عنـدي الشّيء دون الشّيء، كاليـد إذا جعلتهـا تحـت الرّجل والجـر أن تميل الشّيء إلى الشّيء وتقيم شـيئًا مقـام شيء كقولك: هذا غلام زيد، فزيد أقمته مقام التّنوين»[١٨١].

والخفض مصطلح مشـترَك بين المذهبينِ وهذا ما نسـتدلّ عليه مـن النّص الآتـي للزّجّاجيّ إذ قال: «ومَـن سـمّاه– منهـم– [يريد البصريّـين] ومن الكوفيّين خفضًا فإنّهم فسّروه نحو تفسـير الرّفع والنّصـب فقالـوا لانْخفـاض الحنك الأسـفل عند النّطق به، وميله إلى إحدى الجهتينِ»[١٨٢].

فالثّابـت أنّ الخفـض مـن اصطلاحـات الخليل وتابعَه الكوفيّون ومنهـم الفرّاء[١٨٣]، وثعلب[١٨٤]،

(١٧٥) «شرح المفصّل»: ٢/ ١١٧ ويُنظَر: «شرح الحدود النّحويّة»، الفاكهيّ: ١٣٣ و «الأشباه والنّظائر»: ٣/ ١٨٤.

(١٧٦) «مفاتيح العلوم»: ٢٩.

(١٧٧) «العـين»: ٣/ ١٨٥، ١/ ٣٨١، ١٥٠، ١٥٢، ٧١، ٣/ ٣٤٥، ١٥٢، ٥/ ١٤، ٦/ ٧٠، ٨/ ٣٩٠، ٣/ ٥٢.

(١٧٨) يُنظَر: «المدارس النّحويّة» السامرائي: ١٣٢.

(١٧٩) «مفاتيح العلوم»: ٣٠.

(١٨٠) «المصطلح النّحويّ» القوزي: ٩١.

(١٨١) «مجالـس العلمـاء»، الزّجّاجـيّ: ٢٥٣ ويُنظَـر: «المصطلح النّحويّ في كتاب سيبويه».

(١٨٢) «الإيضاح في علل النّحو»: ٩٣.

(١٨٣) يُنظَر: «معاني القرآن»: ١/ ٥، ٢/ ٧٤.

(١٨٤) يُنظَر: «مجالس ثعلب»: ١/ ٦٠، ١٢٤.

فشـاع عندهم لذا عُدّ مـن مصطلحاتهم، و «كان الخفـض عنـد الخليـل حركـةً يسـتعان بها على التّخلّص من السّـاكنينِ ولكنّ الكوفيّينَ توسّـعوا فيـه فاسـتعملوه في المنـوّن وغـير المنـوّن من الكلمـات»[١٨٥].

أمّا البصريّون فقد اسـتعملوه إلّا سـيبويه فلم يسـتعمل إلّا الجّـر، وممّن تابَـع الخليل على ذلك خلَـف الأحمر[١٨٦] والمبرّد[١٨٧]، وابـن السّرّاج[١٨٨]، والزّجّاجـيّ[١٨٩]، والكثير ممّـن تابعَهم[١٩٠]، وهو مـن المصطلحات الّتي اسـتعملها النّحويّون[١٩١]، واللّغويّون[١٩٢]، والمفـسّرون[١٩٣]، الكوفيّون منهم والبصريّون على السّواء[١٩٤]، وقد ذهب ابن السّرّاج إلى أنّ الكوفيّـين يُطلقـون الظّـروف على حروف الجرّ[١٩٥]، وذهب أحد الباحثين إلى أنّ أبا السّـعود يُطلق الظّروف عـلى حروف الجرّ[١٩٦]، وقد يكون علّة ذلك أنّ حروف الجرّ تجري مجاري الظّروف كمـا ذهـب إلى ذلـك ابن يعيـشَ بقولـه: «إجراء حروف الجرّ مجـاري الظّـروف»[١٩٧]، أمّا الفرّاء فقـد أطلق على حـروف الجرّ (المحـلّ) وهو فيما عُـرف عند الكوفيّـين يُطلَق على الظّـرف وأحيانًا على حروف الجرّ[١٩٨]، أمّا الطّبريّ فاسـتعمل كِلا المصطلحَـين في إرادة معنًى واحـد، وقد ورد ذلك عنـده في آراء الكوفيّين والبصريّين، وقد يجمع بين المصطلحَـين في موضع واحد، وهـذا ما درج عليه في الكثير من تأويلاته للآيات القرآنيّة واسـتعماله للمصطلحـات النّحويّـة في آراء كِلا المذهبَين[١٩٩]، نَخلُـص أنّ الخفض لُوحظ فيـه الجانب الصّوتيّ وذلك برفع الحنك وخفضـه، لذا فالمصطلح الّذي

(١٨٥) «مدرسة الكوفة »: ٣١١.

(١٨٦) يُنظَر: «مقدّمة في النّحو»: ٣٥، ٤٣، ٦٠.

(١٨٧) يُنظَر: «المقتضب»: ٢/ ٣٨، ٤/ ١٠٣.

(١٨٨) يُنظَر: «الأصول»: ١/ ٥١٦، ٤٩٧، ٢٤٦.

(١٨٩) يُنظَر: «الجمـل»:٢، ٥، ٦٠ و«شرح جمل الزّجّاجيّ »: ١/ ١٨٤.

(١٩٠) يُنظَر: «الإنصاف» مسألة (٦٠): ١/ ٥٢.

(١٩١) يُنظَـر: «الكامـل»: ٢/ ٩٢، و«المقرّب»: ١/ ٥١، و «شرح ابـن عقيل»: ١/ ١٧٣، و «لباب الأعراب»: ٣٣٨، «ابن الناظم النّحويّ»: ١٥٦، و «مُغني اللّبيب»، ابن هشام الأنصـاريّ: ٨٩٦، «شرح التّصريح»: ٢/ ٢، و «حاشـية الصّبّان»: ٢/ ٢٠٣، و «شرح القصائد التّسع المشهورات »: ١/ ٤٣، ١٤٨، و «التّفاحة في النّحو»: ١٤، و «الواضح في علم العربيّة»: ٤، و «الرّدّ على النّحاة»: ٢٥٣.

(١٩٢) يُنظَر:«تهذيب اللّغة»(قبل):٩/ ١٩٢،و «الخصائص»: ١/ ١٨٤، و «ابـن جنّـيّ النّحـويّ»: ٢٦٤، و «البحـث النّحويّ في تهذيب اللّغة»: ٧٢.

( ١٩٣) يُنظَـر: «تأويـل مشـكل القـرآن»: ٥٣٧، ٥٢٩، ويُنظَـر: «الجامـع لأحكام القرآن»: ٣/ ٤٤، و «مشـكل إعـراب القـرآن»: ١/ ١١١، و «البحر المحيط»: ١/ ٣٤٠، «إعراب ثلاثين سـورة»: ١٤٣، «تفسير أبي السّعود»: ١/ ٣.

(١٩٤) يُنظَر: «مدرسة الكوفة»: ٣١١، «المدارس النّحويّة» شـوقي ضيف: ٢٢٨، و «مصطلحات الكوفيّين النّحويّة »: ٢١٥.

(١٩٥) يُنظَر: «الأصول»: ١/ ٢٠٤، ٢٤٦.

(١٩٦) يُنظَـر: «تفسـير أبـي السّـعود»: ١/ ٩، ويُنظَر: «البحث النّحويّ عند أبي السّعود».

(١٩٧) «شرح المفصّل»: ٤/ ٧٤.

(١٩٨) يُنظَـر: «معاني القـرآن»: ١/ ٢٨، ويُنظَر: «أبو زكريّا الفرّاء»: ٤٤٧.

(١٩٩) يُنظَر: «جامع البيان»: ١٧/ ١٣٩.

شـاع عند الكوفيّين هو أقرب إلى المعنى الحقيقيّ مـن المصطلـح الّذي شـاع عنـد البصريّـين وهو (الجـرّ) وأكثر دِقّة منه، لأنّ الخفض كما أسـلفنا هو الانحطاط.

## الجـرّ

اسـتعمل الطّبريّ مصطلـح (الجرّ) إلى جانب المصطلحـات المرادفـة له الّتي أشرنـا إليها والّتي كان في الغالب يوردها في نصٍّ واحد- كما أسلفنا- مبيّنًا المائز الدّقيـق بينها، معبّرًا بذلك عمّا خُفض من الأسـماء في الكلام. وقد ذهـب أغلب النّحويّين إلى التّمييز بين (الجرّ والخفض) من جهة نسـبته للمذهـب الّـذي شـاع عنـده أو الفـرق في المعنى الحقيقيّ، والقليل منهم فرّق بين المصطلحَين من ناحية الدّلالة والمفهوم، فقد عَدّ السّـيوطيّ «الجرّ مـن عبـارات البصريّـين والخفـض مـن عبارات الكوفيّين»[٢٠٠] وهـذا ما درج عليه أغلب النّحويّين والباحثين[٢٠١]، فعُـرف ببصريّته[٢٠٢]، ومصطلح (الجـرّ) مـن المصطلحات الّتـي ورَد ذكرها كثيرًا عند الخليل.

وعَـدّ بعـض الباحثـين المصطلحَين الخفض والجـرّ من المصطلحات المشـتَرَكة بـين المذهبَين، وهذا ما قال به الدّكتور سعيد جاسم[٢٠٣]، وسبقه إلى إثباتـه الدّكتـور المخزومـي بقولـه: «إنّهمـا مقتبَسان من أوضاع الخليل»[٢٠٤].

وقد رجّح الجواري التّسـمية الّتي شـاعت عند الكوفيّين، وعدّها أقـرب إلى الصّواب وأكثر توفيقًا من التّسـمية الّتي أطلقهـا البصريّون؛ لأن قولهم الخفض في هذه الحالـة إنّما يقابِلون به الرّفـع[٢٠٥]، أمّا تسـمية (حروف الجـرّ) بهذا الاسـم فجاءت لأنّهـا تجـرّ معنى الفعل إلى الاسـم، لا لأنها تعمل إعـراب الجرّ كما ذهب إلى ذلـك النُّحاة فيما ذكره السّيوطيّ[٢٠٦]، ودليل على ذلك ما قاله ابن السّرّاج: «حـروف الجرّ تصل ما قبلهـا بما بعدها فتوصل الاسْم بالاسْم والفعل بالاسْم ولا يدخل حرف الجرّ إلّا على الأسـماء»[٢٠٧]. وابن يعيشَ قال: «سُـمّيت حروف الجرّ، لأنّها تجرّ ما بعدها من الأسماء»[٢٠٨] وقيل لأنّها «تضيف معنى الفعل أو شبهه وتجره إلى مدخولها»[٢٠٩].

---

(٢٠٠) «الأشباه والنّظائر»: ٣/ ١٠٥.

(٢٠١) يُنظَـر: «الكتـاب»: ٢/ ٣٨٨، و «معانـي القرآن»الأخفـش: ١/ ١٦٠، و «المقتضـب»: ٤/ ١٣٦، و «الأصول»: ١/ ٤٠٨، و «تهذيب اللّغة» (سفه): ٦/ ١٣٢، و «الجامع لأحكام القرآن»: ٦٧١: ٦/ ١٤٦، و «الإنصاف: ٥٧٧ مسـألة (٦٩)، و «شرح الحـدود النّحويّـة»: ٤٣٧: ١٣٣، و «إعـراب القـرآن للنّحّـاس»: ٣٣٨: ١/ ١١٦، و «نشأة النّحو»: ١٥١، و «مشكل إعراب القرآن »: ١/ ١١١.

(٢٠٢) يُنظَـر: «الكتـاب »:١/ ٩٤،١٠٢، و«معانـي القـرآن» الأخفـش: ١/ ١١١، ٣٥١، ٢٣٣، و«المقتضـب»: ١/ ٣، ٥، ٧، و «الكامـل»: ٢/ ٤٥١، و «الأشـباه والنّظائـر»: ٣/ ١٨٤، ٢/ ٨٤، و «زاد المسـير»: ٣/ ٥٠٩، و «البحـر المحيـط»: ٧٤٥: ٢/ ٣٩٣، و «الخصائص»: ٢/ ٢٥٣، و «صحاح الجوهري»(منن).

(٢٠٣) يُنظَر: «مصطلحات ليست كوفيّة»: ٤١.

(٢٠٤) «مدرسة الكوفة»: ٣١٠.

(٢٠٥) يُنظَر: «نحو التّيسير »: ٩٦.

(٢٠٦) يُنظَر: «همع الهوامع»: ٤/ ١٥٣.

(٢٠٧) «الأصول»: ١/ ٤٩٧.

(٢٠٨) «شرح المفصّـل»: ٨/ ٧، ويُنظَر: «شرح التّصريح »: ٢/ ٢، و «حاشية الصّبّان»: ٢/ ٢٠٣.

(٢٠٩) «جامـع المقدّمـات »: ٢٨٥، ويُنظَـر: «في النّحـو العربيّ نقد وتوجيه»: ٧٩.

إذن مفهوم الجرّ يتّضح بما ذكره الطبري وما أشار إليه ابن يعيشَ وهو مذهب سيبويه ومن تابعَه، وهو الصّواب، فالبصريّون استعملوا مصطلح الجرّ ويريدون به قضيّة تخصّ تركيب الكلام (المسند والمسند إليه) لا تخصّ الجانب الصّوتيّ كما ذهب إليه الكوفيّون، إذ استعمل البصريّون مصطلح الكسر بما يقابل الخفض عند الكوفيّين، ولم يلتفت إلى ذلك كثير من النّحاة، فالبصريّون عندهم الفعل إذا لم يستطع الوصول إلى الاسم الّذي بعد الفاعل، أي: المفعول به لضعفٍ فيه استعانوا بحرف يتناسب ودلالة الفعل، كما في: ذهب محمّد إلى البصرة، فالفعل (ذهب) قاصر عن الوصول إلى مفعوله مباشرة، وبالعكس من الفعل المتعدي في (كتب محمّد الدّرس) فإنه وقع على الاسم الّذي بعد الفاعل بدون واسطة؛ ولذلك جاؤوا بالحرف (إلى) وهو حرف تتناسب دلالتّه مع الفعل (ذهب) الّذي يقتضي الوصول إلى غاية ومكان معيّن وهو (البصرة) في المثال السّابق، فجرّ الاسم وهو (البصرة) إلى المسند وهو (ذهب) ليتمكّن الفعل من عمله في الاسم بعد الفاعل، وهذا فرق مهمّ بين المصطلحين الخفض والجرّ، وقد أشار إليه بعض النّحاة باستعمال مصطلح (حروف الإضافة) معبّرين به عن (حروف الجرّ)[٢١٠]، ومصطلح (حروف الإضافة) استعمله سيبويه[٢١١]، وتابعَه المبرّد[٢١٢]، وابن السّرّاج[٢١٣]، ومَن جاء بعدهم[٢١٤]، وقد نسَب بعضهم هذا المصطلح إلى الكوفيّين، فقال المخزوميّ وقد نسب هذا المصطلح إلى الكوفيّين: «ولنا من تسمية الكوفيّين هذه الحروف منطلَق إلى مثل هذا، فإنّهم يصطلحون على هذه الحروف بحروف الإضافة، ولم يسمّوها حروف الجرّ كما سمّاها البصريّون»[٢١٥] وإنّما قيل لها حروف الإضافة «لأنّها تضيف معنى الفعل الّذي هي صِلته إلى الاسم المجرور بها، ومعنى إضافتها معنى الفعل: إيصاله إلى الاسم، فالإضافة معنى وحروف الجرّ لفظ وهي الأداة المحصّلة له كما كانت الفاعليّة والمفعوليّة يستدعيان الرّفع والنّصب في الفعل والمفعول والفعل أداة محصّلة لهما»[٢١٦] وقيل: «لأنّها تضيف الأسماء إلى الأفعال أو الأسماء والأفعال إلى ما بعدها»[٢١٧]، أو«لأنّها تضيف- أي تنسب- معنى الفعل أو سببه وتجره إلى مدخولها»[٢١٨].

أمّا الطّبريّ فقد استعمل مصطلح (الجرّ) في الغالب إلى جانب مصطلح (الخفض) وكأنّه يبيّن أنّ الجرّ أخصّ من الخفض[٢١٩].

**الصّفة وحروف الصّفات**

عبّر الطّبريّ بـ(الصّفة) و(حروف الصّفات) عمّا شاع عند البصريّين بالجرّ وحروف الجرّ،

(٢١٠) يُنظَر: «شرح المفصّل »: ٢/ ١١٧.

(٢١١) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ١٧، ٣٨، و «المصطلح النّحويّ» القوزي: ١١٧، ١٣٨.

(٢١٢) يُنظَر: «المقتضب»: ٢/ ٣١٩، ٣٢١

(٢١٣) يُنظَر: «الأصول»: ١/ ٤١٠، ٢٤٥.

(٢١٤) يُنظَر: «الإيضاح في علل النّحو»: ٥٢.

(٢١٥) «في النّحو العربيّ نقد وتوجيه»: ٧٨، و «مدرسة الكوفة»: ٣١٤.

(٢١٦) «شرح المفصّل»: ٢/ ١١٧.

(٢١٧) «همع الهوامع «: ٢/ ١٩.

(٢١٨) «في النّحو العربيّ نقد وتوجيه»: ٧٩.

(٢١٩) يُنظَر: «جامع البيان»: ١/ ١٨٠.

وعند الكوفيّين بالخفض وحروف الخفض[٢٢٠].

وقـد عدّ النّحويّون (الصّفة) و(حروف الصّفات) من مصطلحـات الكوفيّين[٢٢١]، فقال ابن السّـيد البطليوسيّ (ت٥٢١هـ): «سـمّى ابـن قتيبة[٢٢٢]، في هـذه الأبواب حروف الجـرّ صفات وهي عبارة كوفيّـة لا بصريّة»[٢٢٣] وقال ابـن يعيشَ: «ويريد أهل الكوفة بحروف الصّفات حروف الجرّ»[٢٢٤].

وأغلـب النّحويّين ينسـبون مصطلح (الصّفة) في إرادة حروف الجرّ إلى الكسائيّ، وممّن قال بذلك: أبو جعفر النّحّاس (٣٣٨هـ) بقوله: «الكسـائيّ يسمّي حروف الخفض صفات»[٢٢٥] وقد ورد ذلك فيما رواه الفرّاء عن الكسائيّ[٢٢٦]، وابن قتيبة[٢٢٧]، لـذا عدّ السّـيّد جعفر هـادي هـذا المصطلح من عبارات الكسـائيّ[٢٢٨]، وقد استعمل خلَف الأحمر هـذا المصطلح بالمعنـى الّذي ذكرنـا[٢٢٩]، وكذلك الفرّاء فقد اسـتعمل مصطلح (الصّفة) كثيرًا[٢٣٠]، ولذلـك عُدَّ من اصطلاحاته[٢٣١]، وتابعَه الكوفيّون ومنهم ثعلب[٢٣٢]، ومَن جاء بعده[٢٣٣]، وممّا تجدر الإشـارة إليـه أنّ الخليل قد سـبقهم إلى ذلك، فقد اسـتعمله في مواضعَ كثيرة مـن كتابه «العين» من ذلـك قوله: «إلى: حرف من حروف الصّفات »[٢٣٤] وبناءً على ذلك ذهب الدّكتور عبد الرّسول الزّيدي إلى أنّ الخليـل أوّل مَـن اسـتعمل هـذا المصطلح بالمعنـى الّـذي ذكرنـا[٢٣٥]، وقـد روي هـذا عن البصريّين كثيرًا من لدن الطّبريّ.

---

(٢٢٠) يُنظَـر: «مدرسـة الكوفـة»: ٣١٤، و «أبـو زكريّا الفرّاء»: ٤٤٥، و «المدارس النّحويّة»، شوقي ضيف: ٢٠٠، و «المصطلح الكـوفيّ»: ٢٤، ٤٢، و «المصطلـح النّحويّ»، القـوزي: ١٧٧ – ١٧٨، و «مكانـة الخليل»: ١٧٧، «نحو القـرّاء الكوفيّـين»: ٣٤٧، و «المـدارس النّحويّة»، خديجة الحديثي: ١٦٧، «المدارس النّحويّة»، السامرائي: ١٢٧.

(٢٢١) يُنظَر: «ارتشاف الضّرب»: ٣/ ٣٣٥.

(٢٢٢) يُنظَر: «أدب الكاتب»: ٤١٥، ٥٤٧.

(٢٢٣) «الاقتضـاب في شرح أدب الكتّـاب»: ٢٦٢، ٢٥٥، ٣٠٦، ويُنظَر: «همع الهوامع»: ٢/ ١٩.

(٢٢٤) «شرح المفصّل»: ٤/ ٧٤.

(٢٢٥) «إعـراب القـرآن» النّحّـاس: ١/ ١١٩، ويُنظَـر: «شرح القصائد التّسع المشهورات»: ١/ ١٥، ٤٣.

(٢٢٦) يُنظَر: «معاني القرآن»: ١/ ٣٢٣.

(٢٢٧) يُنظَر: «أدب الكاتب»: ٣٩١، ٣٩٢، ٤١٥.

(٢٢٨) يُنظَر: «مذهب الكسائيّ»: ١١٠.

(٢٢٩) يُنظَر: «مقدّمة في النّحو»: ٤٣.

(٢٣٠) يُنظَر: «معاني القرآن» الفرّاء: ١/ ٣٢٢، ٢/ ٨١، ٣/ ١٣٧.

(٢٣١) يُنظَر: المصدر نفسـه: ١/ ١١٩، و «الأصول»: ١/ ١٤٦، و «إيضـاح الوقف والابتـداء»: ١/ ٦٦٥، و «البحث النّحويّ عند ابن السّيد البطليوسيّ»: ١٢٨.

(٢٣٢) يُنظَر: «مجالس ثعلب»: ١/ ٤١، ٨٠، ٢/ ٤٧٧.

(٢٣٣) يُنظَـر: «المذكّر والمؤنّث» الأنباريّ: ٤٠٥، و «شرح القصائد السّـبع الطّوال»: ٣٠٣، و «المذكّر والمؤنّث»: ٣٥، ويُنظَر: «نـور القبس»: ٢٨٧، «إصـلاح المنطق»: ٢٩٩، ٨٧، و «ابن السّـكّيت اللّغـويّ»: ٣١٩، و «الموفي في النّحو الكوفيّ »، الكفراويّ: ٣٩، ١٣٦، و «زاد المسير»: ٤/ ٣١١.

(٢٣٤) العين: (إلى) ٨/ ٣٥٦، (في) ٨/ ٤٠٩، ٧/ ٢٣٧.

(٢٣٥) يُنظَر: «الدّراسـات النّحويّة والصّرفيّة واللّغويّة في صحاح الجوهريّ»: ٩٣.

أمّا علّة تسمية حروف الجرّ بحروف الصّفات فذلك «لأنها تقع صفات لما قبلها من النّكرات»[٢٣٦] أو«لأنّها تُحدِث في الاسْم صفة حادثة»[٢٣٧]، أو «لأنّها تنوب مناب الصّفات وتحلّ محلّها»[٢٣٨]، وقال المجاشعيّ في حديثه عن خواصّ الحرف: «إنّ خوّاصه أن يكون صفة لغيره، نحو: مررت برجل في الدّار، فقولك (في الدّار) صفة لـ(رجل) وهو غيره، فهو صفة من غيره، ولم يكن صفة لنفسه»[٢٣٩].

أمّا الطّبريّ فقد استعمل (الصّفة) بمعنى حروف الجرّ كثيرًا، فيما رواه عن نحويّي البصرة ونحويّي الكوفة أو حين يُبدي رأيه[٢٤٠].

واستعمل (حروف الصّفات) والّتي يُطلق عليها أيضًا (حروف الجرّ) و(حروف الإضافة) و(حروف المعاني) و(حروف الخفض) وهو مِن اصطلاح الخليل[٢٤١]، فاستعماله مصطلح (حروف الصّفات) جاء فيما رواه عن بعض البصريّين[٢٤٢].

## الصّلة

استعمل الطّبريّ مصطلح (الصّلة) في إرادة الجرّ، وهو متابِع بذلك لَمن سبقه، فقد استعمله الفرّاء بهذا المعنى[٢٤٣]، وقد تابعهما النّحّاس[٢٤٤]، والقرطبيّ سمّى حروف الجرّ حروف الصّلة[٢٤٥]، فاستعمل الطّبريّ (الصّلة) بالمعنى الّذي ذكرنا[٢٤٦].

## حروف المعاني

استعمل الطّبريّ مصطلح (حروف المعاني) في أحد موارده في إرادة حروف الجرّ[٢٤٧].

ومصطلح حروف المعاني من المصطلحات الّتي استعملها البصريّون بكثرة، فقد ورد عند سيبويه بالمعنى الّذي ذكرنا[٢٤٨]، وكذلك ابن السّرّاج[٢٤٩]، وغيرهم من النّحويّين[٢٥٠]، وقال الخوارزميّ: «الخفض يَدخل الأسماء من وجهين: أحدهما: الإضافة إلى اسم أو إلى ظرف... والوجه الثّاني: حروف المعنى وحروف المعاني الخافضة»[٢٥١]. وعلّل تسميتها الدّكتور المخزومي بقوله: «كانوا يسمّونها حروف المعاني، لأنّ كلّ واحد منها يفيد

(٢٣٦) «شرح المفصّل»: ٨/ ٧، ويُنظَر: «شرح التّصريح »: ١/ ٣٣٧، و «حاشية الصّبّان »: ٢/ ٢٠٣.

(٢٣٧) «همع الهوامع»: ٢/ ١٩.

(٢٣٨) «الاقتضاب»: ٢/ ٢٩٥.

(٢٣٩) «شرح عيون الإعراب»: ٥٠.

(٢٤٠) يُنظَر: «جامع البيان»: ٣/ ٤٧٥، ٤/ ٢٢٧ – ٢٢٨.

(٢٤١) يُنظَر: «العين»:١/ ٩٦.

(٢٤٢) يُنظَر: «جامع البيان»: ١/ ٢٩٩.

(٢٤٣) يُنظَر: «معاني القرآن» الفرّاء: ٢/ ١٩٩، ٣/ ١٣٧.

(٢٤٤) يُنظَر: «شرح القصائد التّسع المشهورات»: ١١.

(٢٤٥) يُنظَر: «الجامع لأحكام القرآن»: ١/ ٢٤٣.

(٢٤٦) يُنظَر: «جامع البيان»: ٧/ ١١٤.

(٢٤٧) يُنظَر: المصدر نفسه: ١/ ٢٩٩.

(٢٤٨) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ١٢.

(٢٤٩) يُنظَر: «الأصول»: ٢/ ٢٠٦.

(٢٥٠) يُنظَر: «الاقتضاب»: ١/ ٥٨، ٢/ ١٢٧، و «شرح عيون الإعراب»: ٤٩، و «أبو زكريّا الفرّاء»: ٤٤٥، و «المصطلح الكوفيّ »: ٣٩، و «المصطلح النّحويّ» القوزي: ١٧٤.

(٢٥١) «مفاتيح العلوم»: ٢١٩.

معنىً مـن المعانـي... وكان الكوفيّون يسـمّونها أدوات، لأنّهـا أصبحـت رمـوزًا مجـرّدة لا تـدلّ عـلى معنى مسـتقلّ بحيث يمكـن التّعبير عنه أو ترجمته»[٢٥٢].

فالكوفيّون يسمّون حروف المعاني الأدوات، وهذا مـا ذهب إليـه الخوارزميّ إذ قـال: «أهل الكوفة يسـمّون حروف المعانـي الأدوات، وأهـل المنطق يسمّونها الرّباطات»[٢٥٣] وقال الأزهريّ: «كلّ كلمة بُنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني فاسْـمها حـرف وإنْ كان بناؤها بحرفـين»[٢٥٤]، وقال ابن السّـيد البطليـوسيّ «النّحويّون لا يسـمّون حرف معنى إلّا الأدوات الدّاخلة على الأسـماء، ويسـمّى الحرف أداة ورابطًا»[٢٥٥].

## الإضافة والإفراد

الإضافة مصطلح اسـتعمله الطّبريّ وما يشتقّ منه، نحو: أضاف يضيف إضافة... إلخ، معبّرًا به عمّا جرى في الكلام من «امتزاج اسـمَين على وجهٍ يفيد تعريفًا أو تخصيصًا»[٢٥٦] واستعمله الطّبريّ في (الأسـماء) و(الأفعال) و(الحروف) واسـتعمل الإفـراد نقيضًـا للإضافة وهو عـدم الإضافة، فلم يسـتعمل مصطلح الإفراد بالمعنى الّذي ذهب إليه المتأخّرون مـن النّحويّين من إطلاقـه على الواحد الّذي يقابل الجمع[٢٥٧].

والإضافة في اللّغة: «هي الإسـناد والإلصاق يقال أضفت هذا القول إلى فلان أي أسندته إليه وألصقته به، كذلـك أضفت ظهري إلى الحائط أي أسـندته إليه وألصقته به... ولذلك سـمّى النّحويّون إسناد اسم إلى اسم إضافته لذلك. لأنّه إلصاق أحدهما بالآخر لضربٍ من التّعريف أو التّخصيص »[٢٥٨]، «فأصل الإضافـة تعريفًـا»[٢٥٩]، بالجمـع[٢٦٠]. والإضافة قسمان: معنويّة ولفظيّة[٢٦١].

فأطلـق الطّبريّ على الإضافة المعنويّة (الإضافة المَحضة)[٢٦٢] إلى جانب استعماله عبارة (الإضافة المعنويّـة) الّتـي سـمّاها ابـن الـسّرّاج والرّمّاني وابـن يعيـشَ: الإضافـة الحقيقيّـة[٢٦٣]، وأَطلـق

(٢٥٢) «مدرسة الكوفة»: ٢٠٧.

(٢٥٣) «مفاتيح العلوم »: ٢١٩.

(٢٥٤) «تهذيب اللّغة»: (حرف) ٥/ ١٢.

(٢٥٥) «الاقتضاب»: ١/ ٥٨، ١٢٦ – ١٢٧.

(٢٥٦) «التّعريفات»:١٧، و «كشّاف اصطلاحات الفنون »: ٤/ ٨٨٨.

(٢٥٧) يُنظَر: «الكتاب»: ٢/ ٣٩٨.

(٢٥٨) «شرح عيون الإعراب»: ٢١١.

(٢٥٩) «الأصول»: ٢/ ٨.

(٢٦٠) أطلـق الحيـدرة مصطلح (الجمـع) على الإضافة، يُنظَر: «كشف المشكل في النّحو»: ١/ ٥٨٦.

(٢٦١) يُنظَـر: «شرح عيـون الإعـراب »: ٢١٣، ويُنظَر: «الحـدود النّحويّـة»: ٨٣، و «مفاتيـح العلـوم»: ٣٣، و «معانـي القرآن» الفرّاء: ٢/ ٢٥٤، «الكشّـاف»: ١/ ٨٠، ٣/ ٥٥، و «ارتشاف الضّرب»: ٢/ ٥٠٣.

(٢٦٢) يُنظَـر: «جامع البيان »: ١١/ ٤٤، و «المقتضب»: ٢/ ٨٠، و «الأصـول »: ٢/ ١٢ – ١٣، و «مشـكل إعراب القـرآن »: ١/ ٥٨٦، و «تسـهيل الفوائد وتكميل المقاصد »: ١٥٥.

(٢٦٣) يُنظَر: «الأصـول»: ١/ ١٥٨، و «الحدود في النّحو »: ٨٠، و «شرح المفصّل»: ٢/ ١١٩.

عــلى الإضافة اللّفظيّــة: (غير المحضــة)[٢٦٤] الّتي ســمّاها النّحويّون الذين ذكرناهم: (الإضافة غير الحقيقية)، واستعمل (الإضافة) و(المضاف إليه) بمعنى الإسناد[٢٦٥].

### المضاف والمضاف إليه

اســتعمل الطّبريّ (المضــاف) و(المضاف إليه) فيما جرى من الكلام اسمًا أو فعلًا مضافًا إلى اسم، وســيبويه اســتعمل بدل المصطلحــين (المضاف) و(المضــاف إليــه): (الجــارّ والمجــرور)[٢٦٦]، أمّا الطّبريّ فقد سمّاهما (الخافض والمخفوض)[٢٦٧].

### الإفراد

واســتعمل الطّبريّ مصطلــح (الإفراد) بمعنى عدم الإضافة إلى غيره أي انفصاله عمّا أُضيف إليه أو كان معنويّ الإضافة[٢٦٨].

### ياء الإضافة

وأَطلــق على ياء النّســبة (ياء الإضافــة)[٢٦٩] إلى جانب اســتعماله (ياء النّسبة)[٢٧٠] واستعمل (ياء الإضافة) بمعنى (يــاء المتكلّم) في بعض المواضع، وهو متابِع بذلك مَن ســبقه، فقد ســبقه سيبويه، إلى ذلــك فأطلقــه على يــاء المتكلّــم[٢٧١]، وعلى ياء النّســبة[٢٧٢]، وكذلــك الفرّاء فقد أطلقــه على (ياء المتكلّم)[٢٧٣].

## المبحث الرّابع: مصطلحات التّوابع

### التّوكيد

اســتعمل الطّــبريّ مصطلــح (التّوكيــد) ومــا يرادفه مــن الألفــاظ والعبارات نحــو (التّكرير) و(التّشــديد) و(النّعــت) و(الــرّدّ) و(البــدل)، و(التّفســير)[٢٧٤] معبّرًا بها عمّا جــرى من الكلام مــن «لفظ تابــع لمؤكّده لرفــع توهّــم، أو لتكرير اللّفظ اعتناءً به»[٢٧٥].

وقال الطّبريّ: «وكّد فــلان يمينه يؤكّدها توكيدًا: إذا شدّدها، وهي لغة أهل الحجاز، وأمّا أهل نجد، فإنهم يقولون: أكّدتها أؤكّدها تأكيدًا »[٢٧٦].

وورد اســتعمال التّوكيد عند الخليل بالواو[٢٧٧]، وتابعَــه نحويّــو كِلا المذهبَــين البــصريّ والكوفيّ

---

(٢٦٤) يُنظَــر: «جامــع البيــان»: ١١/ ٢٤٠ – ٢٤٢، ويُنظَــر: «معانــي القــرآن» الفــرّاء: ١/ ٣٢٧، ويُنظَــر: «الكتاب»: ١/ ٣٦٩.

(٢٦٥) يُنظَر: «جامع البيان»: ٨/ ٤٣، ١٣/ ١٩٣.

(٢٦٦) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ١٦٩، ٢٩٥، ويُنظَر: «مكانة الخليــل»: ١٦٣، و «في النّحو العربيّ نقد وتوجيه»: ٧٨، و «المصطلح في كتاب سيبويه»: ١٤١.

(٢٦٧) يُنظَر: «جامع البيان »: ١٢/ ١٣٨.

(٢٦٨) يُنظَر: المصدر نفسه: ١٦/ ٣، ١٤٨.

(٢٦٩) يُنظَر: المصدر نفسه: ١٦/ ٣، ١٤٨.

(٢٧٠) يُنظَر: المصدر نفسه: ٦/ ٣٤٨.

(٢٧١) يُنظَــر: «الكتــاب»: ١/ ٣٨٦، ويُنظَــر: «مكانــة الخليل»: ١٦٨.

(٢٧٢) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ٣٤٢، ٢/ ٦٩.

(٢٧٣) يُنظَر: «معاني القرآن»: ٢/ ١٧٦.

(٢٧٤) يُنظَــر: «جامــع البيان»: ١٥/ ٢١٢، و «تفســير الفخــر الرّازي»: ٢٠/ ٤٩، و «روح المعاني»: ٥/ ١٦٢، و «التّعريفات»: ٢٦، و «شرح المفصّل»: ٣/ ٤٦-٤٨.

(٢٧٥) «تهذيب النّحو»: ١٣٨.

(٢٧٦) «جامع البيان»: ١٤/ ١٦٤.

(٢٧٧) يُنظَر: «العين»: ١/ ١٩٥، ٥/ ٣٥٥.

باستعماله هذه الصّيغة[٢٧٨]، واستعملوا أكثر من عبارة مرادفًا له، نحو استعمال أبي عمرو بن العلاء (الإطالة) ويريد التّوكيد حين سُئل: ((أكانت العرب تطيل؟ فقال: نعم لتبلغ. وقيل: أفكانت توجز؟ قال: نعم ليُحفظ عنها، وقصد بالإطالة التّكرير بالتّوكيد»[٢٧٩]، وقد يسمّيه سيبويه (تخصيصًا) و(صفة) وجعل ضمير الفصل من التّوكيد والتّوكيد منه ويسمّي التّوكيد بدلًا كما يسمّيه تكريرًا[٢٨٠].

أمّا الكوفيّون، فقد استعملوا مصطلحات عدّة للتّعبير عن معنى التّوكيد، نحو استعمال الفرّاء مصطلح (التّوكيد)[٢٨١] و(التّشديد)[٢٨٢] وفضلًا عن ذلك أطلق عليه (النّعت)[٢٨٣] وهذا ما أشار إليه مكيّ بن أبي طالب بقوله: «الكوفيّون يسمّون التّأكيد نعتًا»[٢٨٤]، فضلًا عن ذلك استعمل الفرّاء مصطلح (التّكرير) في إرادة التّوكيد[٢٨٥]، واستعمل الطّبريّ مصطلح (التّوكيد) بالواو الخالصة[٢٨٦] في مواضعَ كثيرة من تفسيره وبصيغه الاسميّة والفعليّة نحو (وكّد يوكّد توكيدًا)[٢٨٧]، أمّا استعماله التّوكيد بالهمز فلم يرد ذلك عنده إلّا في مواضعَ قليلة جدًا[٢٨٨].

ويبدو لنا أنّ الطّبريّ قد تابع في كلّ ما استعمله من تلك المصطلحات مَن سبقه، لكنّه كشف باستعماله هذه المصطلحات المتنوّعة عن المعاني الحقيقيّة أو الوظيفيّة الّتي جِيء بذلك من أجله.

واستعمل (النّعت) في إرادة التّوكيد [٢٨٩]، وسُمّي التّوكيد نعتًا؛ لأنّه قد يجيء النّعت للتّأكيد، وسُمّيت الألفاظ الّتي تعمّ وتؤكّد (جمع، وكتع)[٢٩٠] نعوتًا؛ لأنّ الصّفة عنده تُطلَق في أحد اعتباراتها أنّ الشّيء يوصف بالشّيء الّذي (هو هو) من اسْمه[٢٩١]،

(٢٧٨) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ٢٤٥، ٢/ ٢٣٦، و «معاني القرآن» الفرّاء: ٢/ ٤٥، ٢٣٥.

(٢٧٩) «الخصائص»: ١/ ٨٣، ٣/ ١٠٠، و«مشكل إعراب القرآن»: ١/ ١٢٧، و «أبو عمرو بن العلاء وجهوده في القراءة والنّحو»: ١٦٤.

(٢٨٠) يُنظَر: «المصطلح النّحويّ» القوزي: ١٤٠، و «المصطلح النّحويّ في كتاب سيبويه»: ١٤٧.

(٢٨١) يُنظَر: «معاني القرآن»: ٢/ ٤٥.

(٢٨٢) يُنظَر: المصدر نفسه: ١/ ١٧٧، و «المدارس النّحويّة» السّامرائي: ١٣٦.

(٢٨٣) يُنظَر: «معاني القرآن»: ١/ ٢٤٣، ٢/ ٣٤٦، ٣/ ١٠.

(٢٨٤) «مشكل إعراب القرآن»: ٢/ ٦٣٧.

(٢٨٥) يُنظَر: «معاني القرآن»: ١/ ٢٤٨.

(٢٨٦) يُنظَر: «جامع البيان »: ١٥/ ٢١٢.

(٢٨٧) يُنظَر: المصدر نفسه: ٧/ ١٣٤، ١٧/ ٢٨١، ١٩/ ٤٠٠، ٢٠/ ١١٥.

(٢٨٨) يُنظَر: المصدر نفسه: ١/ ٤٣٤، ٦/ ٤٦، ٦/ ١١٧، ٧/ ٤٢٩، ١٧/ ٢٨١، و «البحر المحيط»: ١/ ٣٤٣، و «الجامع لأحكام القرآن»: ٣/ ٣٧٧.

(٢٨٩) يُنظَر: «جامع البيان»: ٧/ ٣٢٣، ويُنظَر: «معاني القرآن» الأخفش: ١/ ٢١٨، و «شرح المفصّل»: ٣/ ٤٦، و «تفسير التّحرير والتّنوير»: ٣/ ١٣٧، و«إعراب القرآن وبيانه»: ٢/ ٧٧، فكلّ هذه المصادر مُجمعة على أنّ (الكلّ) في الموضع المُستشهد به أعلاه توكيد معنويّ.

(٢٩٠) يُنظَر: «جامع البيان»: ٦/ ١٦٩.

(٢٩١) يُنظَر: «الكتاب»: ٢/ ١٢١، و«المصطلح النّحويّ في كتاب سيبويه»: ١٥٠.

فمعنى التّوكيد في هذه الحالة هو أنّ مدلول الصّفة استفيد ممّا في الموصوف فصار ذِكره في الصّفة كالتّكرير[٢٩٢]، وقد سبقه إلى استعمال (النّعت) أو (الصّفة) بمعنى التّوكيد كلّ من سيبويه[٢٩٣]، والمبرّد[٢٩٤]، والفرّاء[٢٩٥].

استعمل الطّبريّ عبارة (التّشديد) فيما جرى من الكلام توثيقًا وتعضيدًا وتقوية وتوكيدًا[٢٩٦]. وقد ذهب الدّكتور إبراهيم السّامرائيّ إلى أنّ الفرّاء قد استعمل هذه العبارة مصطلحًا يريد به التّوكيد[٢٩٧]، إلّا أنّنا حين تتبّعنا هذه العبارة في تفسير الطّبريّ في تراكيبه المختلفة وجدنا أنه يستعملها عبارةً تفسيريّة توضّح مفهوم التّوكيد والمعنى الّذي يَخرج له. نخلُص من ذلك إلى أنّ التّشديد عبارة توضيحيّة، وليست مصطلحًا كما ذهب إلى ذلك الدّكتور السّامرائيّ من أنّه مصطلح كوفيّ يُراد به ما عُرف عند البصريّين بالتّوكيد، وكذلك ما ذهب إليه صاحب المصطلح النّحويّ عند الفرّاء[٢٩٨].

استعمل الطّبريّ لفظ (التّكرير) إلى جانب استعماله مصطلح التّوكيد في مواضعَ كثيرة مبيّنًا مفهوم التّوكيد[٢٩٩]، والتّوكيد له شروط وهي إمّا بتكرير الاسم أو الفعل أو الحرف أو الجملة، وهذا ما يسمّيه النّحويّون بالتّوكيد اللّفظيّ الّذي يفيد التّثبيت، ويكون ذلك بإعادة اللّفظ كما هو بتكريره، أو قد يكون بلفظ مخالف للمؤكّد، أي بتكرير المعنى فيسمّى التّوكيد المعنويّ[٣٠٠] الّذي يفيد التّخصيص، ويكون ذلك بلفظَين (عين ونفس)[٣٠١] أو لإفادة العموم والإحاطة بنحو (كلّ وجميع).

واستعمل (التّوكيد) وأراد التّوكيد بالمصدر[٣٠٢].

واستعمل (الرّدّ) بمعنى التّوكيد[٣٠٣].

واستعمل (البدل) في إرادة التّوكيد؛ لأنّ البدل يأتي به أحيانًا توكيدًا للكلام[٣٠٤].

## النّعت

استعمل الطّبريّ مصطلح (النّعت) إلى جانب استعماله كثيراً من المصطلحات المرادفة نحو (الصّفة) و(الرّدّ) و(التّكرير) و(الصّلة) و(التّابع) معبّرًا بذلك عمّا جرى في الكلام «متمّمًا

(٢٩٢) يُنظَر: «شرح المفصّل»: ٣/ ٤٨.

(٢٩٣) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ١٢٥، ٣٩١، ٣١٥، ويُنظَر: «شرح عيون الإعراب »: ٢٢٩، و «مكانة الخليل في النّحو العربيّ»: ١٦٥.

(٢٩٤) يُنظَر: «المقتضب»: ١١٧، ٣/ ١٨٨.

(٢٩٥) يُنظَر: «معاني القرآن»: ١/ ٢٤٣، ٢/ ٣٤٦.

(٢٩٦) يُنظَر: «جامع البيان»: ١٤/ ١٦٤.

(٢٩٧) يُنظَر: «المدارس النّحويّة» السّامرائي: ١٣٦.

(٢٩٨) يُنظَر: «المصطلح النّحويّ عند الفرّاء»: ٨٨.

(٢٩٩) يُنظَر: «جامع البيان»: ٤/ ٢٨٢،٧/ ٢٤٨، ٨/ ٥٣٨،١١/ ٣٥١، ١٥/ ٥٥٦، ٢٤/ ٣٨، ١١٩،٢٥/ ١٢، ٣٠/ ٣٣٢.

(٣٠٠) يُنظَر: المصدر نفسه:٧/ ٢٤٨، ويُنظَر: «الكتاب »: ١/ ٢٣٨، و «المَطالع السّعيدة في شرح الفريدة »، السّيوطيّ: ٢/ ٢٢٠.

(٣٠١) يُنظَر:«الكتاب»:٢/ ٣٤١، و «شرح عيون الإعراب »: ٢٢٢.

(٣٠٢) يُنظَر: «جامع البيان»: ١٥/ ٢١٢.

(٣٠٣) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢١/ ٥٥.

(٣٠٤) يُنظَر: المصدر نفسه: ٧/ ٣٢٣.

ما سبق- أي مكمّلًا- لمتبوعه بوسمه»[٣٠٥].

وقد تكرّرت هذه التّسميات المختلفة في تفسيره كثيرًا وبمفاهيم كثيرة، ويعود ذلك إلى صفتَي العموم والخصوص اللّتين يتّصف بهما المصطلح عند الطّبريّ وهذا ما سنبيّنه في النّصوص والتّراكيب الّتي ورد فيها ذكر هذه التّسميات والعبارات في السّياقات المتباينة الّتي تحمل دلالات مختلفة.

والنّعت من المصطلحات الّتي شاع استعمالها عند الكوفيّين حتّى عرف بكوفيّته، فقد استعمله الكسائيّ[٣٠٦]، وتابعه الفرّاء، وثعلب[٣٠٧].

أمّا نسبته إلى مبتكره فذلك من المسائل الّتي لم يتّفق عليها النّحويّون، فقال السّيوطيّ فيما رواه عن أبي حيان في النّعت: «التّعبير به من اصطلاح الكوفيّين وربّما قاله البصريّون والأكثر الوصف والصّفة»[٣٠٨].

وتابعه الدّكتور شوقي ضيف وزاد عليه أنّ الفرّاء مبتكر هذا المصطلح، وهو أوّل مَن اصطلح على تسمية النّعت باسمه[٣٠٩]، وقد ذهب الدّكتور المخزومي مذهبهم في نسبته إلى الكوفيّين[٣١٠]، لكنّنا نجد الخليل قد استعمل هذا المصطلح، وهو يُعدّ المصدر الأوّل لآراء البصريّين ومصطلحاتهم[٣١١]، ونجد سيبويه قد أطلقه على أحد الأبواب النّحويّة في كتابه في باب التّوابع وهو (باب مجاري النّعت على المنعوت)[٣١٢] ويُطلقه على مفاهيم أَخَرَ مثل (التّوكيد)[٣١٣]، و(عطف البيان)[٣١٤]، وتابعَه من البصريّين كلٌّ من المبرّد[٣١٥] وابن السّرّاج[٣١٦] وغيرهم باستعماله بمعنى الوصف، إلّا أنّ شيوع مصطلح (النّعت) عند الكوفيّين والصّفة والوصف عند البصريّين جعل بعض النّحويّين والباحثين ينسبون هذا المصطلح إلى الكوفيّين والصّفة إلى البصريّين، وهذا ما نجده واضحًا عند الطّبريّ في عرضه آراء البصريّين والكوفيّين، فنجد من تتبُّعنا المواضع الّتي ذكر فيها النّعت أنّ أغلبها آراء للكوفيّين[٣١٧] والصّفة والوصف في آراء البصريّين، وقد يذكر المصطلح الكوفيّ في آراء بعض البصريّين والمصطلح البصريّ في آراء بعض الكوفيّين وذلك يعني أنّ تلك المصطلحات مشتركة بين نحويّي كِلا المذهبَين في الاستعمال، وقد يَستعمل قسمًا من مصطلحات أحد المذهبين حين يَذكر كِلا المذهبين وهو في هذه الحالة يكون قد رجّح واحدًا

(٣٠٥) «شرح الأشمونيّ»: ٢/ ٣٩٣.

(٣٠٦) يُنظَر: «مذهب الكسائيّ في النّحو»: ١١٣.

(٣٠٧) يُنظَر: «معاني القرآن»: ٢/ ١٤٥ – ١٤٦، و «مجالس ثعلب»: ١/ ٤٤.

(٣٠٨) «همع الهوامع»: ٥/ ١٧١.

(٣٠٩) يُنظَر: «المدارس النّحويّة»: ٢٠٢.

(٣١٠) يُنظَر: «مدرسة الكوفة»: ٣١٤.

(٣١١) ويُنظَر: «العين»: ١/ ١٠٨، ٥/ ١١.

(٣١٢) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ٢٢١، ٤٢١.

(٣١٣) يُنظَر: المصدر نفسه: ١/ ١٢٥، ٢/ ١٢١، و «شرح عيون الإعراب»: ٢٢٩، و«المصطلح النّحويّ في كتاب سيبويه»: ١٥٠.

(٣١٤) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ٢٢١، و«المصطلح النّحويّ» القوزي: ١٧١.

(٣١٥) يُنظَر: «المقتضب»: ٣/ ١٨٥.

(٣١٦) يُنظَر: «الأصول»: ٢/ ٢١.

(٣١٧) يُنظَر: «جامع البيان»: ٢٦/ ١٣ – ١٤.

من المصطلحات الشّائعة عند علماء المذهبين، وجعله علَمًا على ذلك المفهوم[٣١٨]، وحين يكون الرّأي له يرجّح أحيانًا واحدًا من مصطلحات أحد المذهبين الّذي يكون بالمعنى ألصق، وقد يستعمل مصطلحًا واحدًا في حالة ذِكره آراء كِلا المذهبين، وقد يكون ذلك راجعًا إلى أنّ المصطلح مشترك بين المذهبين. أمّا في حالة جمعه بين مصطلحين في رأي أحد العلماء من أحد المذهبين فذلك بقصد تقريب معاني تلك العبارات والألفاظ والتّمييز فيما بينها[٣١٩].

ونلاحظ أنّ الطّبريّ لم يفرّق في استعمالات المصطلح من قِبل نحويّي كِلا المذهبين فحسب، بل ذهب إلى التّمييز بين تلك المصطلحات من خلال استعمالها في مواضعَ معيّنة، وعدم استعمالها في أخَرَ، فنجده يميّز بين النّعت والصّفة بناءً على ما يتّصف به المصطلح من الثّبات والتّغيير (الأفعال والحلية)[٣٢٠]، وهذا ما ذهب إليه الكثير من علماء العربيّة من التّمييز بين النّعت والصّفة، نحو تمييز الخليل بن أحمد بين المصطلحَين بقوله: «النّعت لا يكون إلّا في محمود، وإنّ الوصف قد يكون فيه وفي غيره »[٣٢١]. أمّا سيبويه فقد أطلَق الصّفة على المشتقّ، والنّعت على الجامد[٣٢٢] وذهب الشّريف الجرجانيّ إلى أنّ «الوصف يقوم بالواصف، والصّفة تقوم بالموصوف، وقيل: الوصف القائم بالفاعل»[٣٢٣]. ونجد هذا التّمييز عند ابن منظور أيضًا فيما يرويه عن ابن الأثير بقوله: «النّعت وصف الشّيء بما فيه من حسن، ولا يقال في القبح إلّا أن يتكلّف متكلّف، فيقول: نعت سوء، والوصف يقال في الحسن والقبح»[٣٢٤]. وقال ابن يعيشَ في ذلك: «الصّفة والنّعت واحد وقد ذهب بعضهم إلى أنّ النّعت يكون بالحلية نحو طويل وقصير، والصّفة بالأفعال نحو ضارب وخارج، فعلى هذا يقال سبحانه موصوف ولا يقال له منعوت وعلى الأوّل وهو موصوف ومنعوت»[٣٢٥]. وما وجدناه عند الطّبريّ خلاف ذلك؛ لأنّه استعمل النّعت في القبح والحسن لكنّه ميّز بينهما من ناحية الثّبات والتّغيّر، وهذا التّمييز نجده أيضًا عند الصّوفيّة فقالوا: «النّعت طلب النّسبة كالأوّل، والصّفة هو طلب المعنى كالعلم»[٣٢٦].

## النّعت

واستعمل الطّبريّ مصطلح (النّعت)[٣٢٧] وما يُشتقّ منه من صيَغ فعليّة واسميّة نحو (نعت ينعت ونعوت ومنعوت... إلخ) في تفسيره كثيرًا، ولم يكن ذلك بقدر استعماله الصّفة، فكان استعماله لمصطلح الصّفة يفوق عدد المواضع الّتي استعمل فيها مصطلح النّعت ومرادفاته، وهذا لا يعني أنه يميل إلى البصريّين لكثرة استعماله مصطلحهم؛

(٣١٨) يُنظَر: المصدر نفسه: ٩/ ٨٦.

(٣١٩) يُنظَر: المصدر نفسه: ٩/ ٨٦، ١٩٥.

(٣٢٠) يُنظَر: المصدر نفسه: ١٦/ ٥٥٤ – ٥٥٥.

(٣٢١) «الصّاحبيّ في فقه اللّغة»، ابن فارس: ٨٨، ويُنظَر: «المدارس النّحويّة» السّامرائي: ١٣٣.

(٣٢٢) يُنظَر: «الكتاب»: ٤/ ٢٤٢ – ٢٩٩

(٣٢٣) «التّعريفات»: ١٣١.

(٣٢٤) «لسان العرب » مادّة (نعت).

(٣٢٥) «شرح المفصّل»: ٣/ ٤٧.

(٣٢٦) «التّعريفات»: ١٤٣.

(٣٢٧) يُنظَر: «جامع البيان»: ٥/ ٢٢٨، ٧/ ٣٢٣، ٨/ ٣٥٠،١٢/ ٩٤،١٤/ ٤٣١،١٦/ ٨٣،١٨/ ٥٠، ٢٤/ ٤٠.

لأن مصطلح الصّفة له أكثر من دلالة عند الكوفيّين، والطّبريّ متابـع لهم في أغلب تلك المواضع. فالذي ينشـده من ذلك هو تبيين المعنى بـأيّ لفظ كان، بغـضّ النّظر عـن الجهة الّتي تسـتعمله، فهو لم يخضع لمذهب معيّن في تأويله لآي القرآن الكريم، أمّـا المواضع الّتـي ذكر فيها هـذا المصطلح فهي كثـيرة[٣٢٨]، الّـذي لاحظناه في اسـتعمال الطّبريّ لهـذا المصطلح والمصطلحات الأُخَر في باب التّوابع اعتبـار التّعريف والتّنكير شرطًا محدّدًا في قسـم من التّوابع[٣٢٩]، ونستشـفّ مـن بعض كلامه أنّه يشـترط وجوب المطابقة بين النّعت والمنعوت من ناحيـة التّنكير والتّعريف، فالنّعت عنده يجب فيه نعـت النّكرة للنّكرة والمعرفـة للمعرفة[٣٣٠]، وممّا لاحظنـاه أيضًا اسـتعماله لمصطلـح النّعت أنّه في مواضـعَ كثيرة يجمع بـين النّعت والصّفـة مبيّنًا ترادف هذَين المصطلحَين في المعنى أو مبيّنًا المائز الدّقيق بين المصطلحَين[٣٣١].

أمّـا اسـتعماله مصطلح (الصّفة) وما يشـتقّ منه من صيغ فعليّة واسميّة نحو (وصف، يصف، وصفًـا... إلخ) للتّعبير عن مفهوم هذا التّابع الّذي ذكرنا وهو النّعت، فكان كثيرًا لكنّه قد يخرج هذا المصطلح في مواضعَ كثيرة لأكثرَ من معنى، منها: إرادة (حـروف الجـرّ)[٣٣٢] أو (الظّـرف)[٣٣٣] أو (ضمير الفصـل)[٣٣٤] أو (الحال)[٣٣٥]، ومصطلح الصّفـة من المصطلحـات الّتي اسـتعملها الخليل بمعنى النّعت[٣٣٦]، وبمعانٍ أخَرَ.

والصّفـة إنّما سـمّيت صفة؛ لأنّهـا تُذكر حليةً للموصـوف توضيحًـا وبيانًـا وتخصيصًا، وقيل: النّعـت مـا كان خاصًّـا كالأعور والأعـرج؛ لأنّهما يخصّـان موضعًا من الجسـد، والصّفـة للعموم كالعظيم والكريم، وعنـد هؤلاء الله تعالى يوصَف ولا يُنعَت[٣٣٧] ، إلّا أنّ الطّبريّ لم يلتزم في كثير من المواضـع بهذا التّمييز بالمعانـي بين المصطلحات، فقد يـورد الصّفـة في الحسـن أو القبـح، ومثال اسـتعماله في الحسـن قولـه: «صفة الـرّبّ»[٣٣٨] وقوله: «صفة الأنبيـاء وأخلاقهم»[٣٣٩]، وممّا ذكر في القبـح قولـه: «وصفة هـؤلاء المنافقـين»[٣٤٠]. وغيرها من التّراكيب ذات الدّلالات المختلفة.

نخلـص ممّـا سـبق إلى أن مصطلـح النّعـت عنـد الطّـبريّ هـو علامة عـلى المنعـوت يوصَف بها، فهـو أخصّ من الصّفة، وهـذا المصطلح من المصطلحات المشـتَرَكة بـين كِلا المذهبَـين وكذلك الصّفـة، لكنّ منهج المذهبَين المتباين في اسـتعمال هذين المصطلحين والمصطلحات والألفاظ المرادفة لهمـا وشـيوع قسـم من تلـك المصطلحـات عند أحد الطّرفين وقلّة اسـتعماله مـن الطّرف الآخر، كان الخـلاف الّـذي أدّى إلى التّفريـق بـين هذين

(٣٢٨) يُنظَر: المصدر نفسه: ١٦/ ٨٣.

(٣٢٩) يُنظَر: المصدر نفسه: ١٧/ ٢٠٢.

(٣٣٠) يُنظَر: المصدر نفسـه: ٢٤/ ٤٠، يُنظَر:«شرح عيون الإعراب»: ٢٢٧.

(٣٣١) يُنظَر: «جامع البيان»: ١/ ٢٨٥.

(٣٣٢) يُنظَر: المصدر نفسه: ٤/ ٢٢٧.

(٣٣٣) يُنظَر: المصدر نفسه: ١١/ ١٣٨.

(٣٣٤) يُنظَر: المصدر نفسه: ١٣/ ٥٠٧.

(٣٣٥) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢٥/ ١٤٩.

(٣٣٦) يُنظَر: «العين»: ٤/ ١٨٠.

(٣٣٧) ينظـر: «نحـو القـرّاء الكوفيّـين»:٣٤٠، و«الأشـباه والنّظائر»:٣/ ١٦.

(٣٣٨) «جامع البيان»: ٢٢/ ١٠٥، ويُنظَر: ٢/ ٣١١.

(٣٣٩) المصدر نفسـه: ٤/ ١٥٧، ويُنظَر: ٢٦/ ٢١،٢٨/ ٦٨.

(٣٤٠) المصدر نفسه: ٢٦/ ٥١، ويُنظَر: ٢٦/ ٢٠.

المصطلحين في نسبتهما، والطّبريّ في كلّ ما سبق متابع لَمن سبق، وإن كانت له استعمالاته الخاصّة لقسم من المصطلحات، إلّا أنّه لم يكن كغيره من النّاقلين والمتابعين للسّابقين؛ لأنّ نقله عن السّلف كان خاضعًا لفكرٍ ناقدٍ قد امتلك القدرة على التّمييز بين خصائص كلّ مصطلح، وكان يبسط القول في كلّ مسألة من مسائل النّحو حتّى يصل إلى أدقّ المعاني والكشف عنها بأوضح العبارات.

استعمل الطّبريّ مصطلح (الرّدّ) في حديثه عن التّوابع كثيرًا، ومن ذلك استعماله مع النّعت[٣٤١]، والنّعت في الحقيقة صفة مطابقة للمنعوت في جميع خصائصه[٣٤٢]، فهو يُردّ على ما قبله، أي على (المنعوت) في الإعراب. وهذا هو مفهوم الرّدّ عند الطّبريّ، فقد صرّح بذلك في أكثرَ من موضع[٣٤٣]، فالرّدّ عند الطّبريّ ليس مصطلحًا لتابع بعينه كما زعم القوزي وغيره من الباحثين[٣٤٤]. بل هو عبارة تفسيريّة تأتي مع أغلب التّوابع وفي أبواب نحويّة أُخرَ، فهو يُراد به الرّجوع بالإعراب على سابقه، هذا ما سنبيّنه في حديثنا عن مصطلح العطف إن شاء اللّه.

استعمل الطّبريّ مصطلح (الصّلة) بمعنى النّعت، ولم يرد ذلك إلّا في مواضعَ قليلة جدًّا في تفسيره، وهو النّعت (بالجملة)[٣٤٥]، والنّعت بالجملة له شروط، منها: أن يكون المنعوت نكرة، وأن يكون فيها ضمير يعود على المنعوت، وأن تكون خبريّة[٣٤٦]، واستعمل الصّلة في موضع آخرَ بمعنى (نعت النّكرة)[٣٤٧].

واستعمل الطّبريّ مصطلح (التّكرير) بمعنى النّعت [٣٤٨]، واستعماله عبارة (التّابع) لم يقتصر على تابع بعينه، وإنّما يشمل جميع التّوابع[٣٤٩].

ويتّضح ممّا تقدّم أنّ مصطلح النّعت والصّفة يتناوبان عنده لإرادة التّبعيّة، أمّا المصطلحات الأُخر الّتي أوردَها فكانت على سبيل الإيضاح والتّفسير.

## البيان

استعمل الطّبريُّ مصطلح (البيان)[٣٥٠]في إرادة ما عُرف عند البصريّين بـ(عطف البيان)[٣٥١] وعند الكوفيّين بـ(التّرجمة)[٣٥٢]، وعلاوة على ذلك استعمل مصطلح (التّرجمة) و(الرّدّ) مُعبِّرًا بذلك

(٣٤١) يُنظَر: المصدر نفسه: ٦/ ٢٥٦، ٢٣/ ٩٤، ويُنظَر: «معاني القرآن» الفرّاء:١/ ١٩٩.

(٣٤٢) يُنظَر: «في النّحو العربيّ نقد وتوجيه»: ٧٤.

(٣٤٣) يُنظَر: «جامع البيان»:٢٢/ ٦٠.

(٣٤٤) يُنظَر: «المصطلح النّحويّ» القوزي: ١٦٣.

(٣٤٥) يُنظَر: «جامع البيان: ٦/ ٤٧٠، ويُنظَر:» معاني القرآن «الفراء»:١/ ٢١٩.

(٣٤٦) يُنظَر: «شرح المفصّل»: ٣/ ٥٣.

(٣٤٧) يُنظَر: «جامع البيان»: ٥/ ٢٩٩، ٧/ ١٤٤، ٢٠/ ٧٥، ويُنظَر: «مشكل إعراب القرآن»: ١/ ١٧١، و «البيان»: ١/ ٢١٧، ويُنظَر: «معاني القرآن» الفرّاء: ٢/ ٣٠٧.

(٣٤٨) يُنظَر: «جامع البيان»: ١/ ٧٧.

(٣٤٩) يُنظَر: المصدر نفسه: ١٦/ ٨٣، ٢٥/ ١١١.

(٣٥٠) يُنظَر: المصدر نفسه: ١٦/ ٥٤٧، ويُنظَر: «المَطالع السّعيدة في شرح الفريدة»: ٢/ ٢١٩، و«شرح الأشمونيّ»: ٢/ ٤١٣، و«فتح القدير» الشّوكاني: ٣/ ١٠٠.

(٣٥١) يُنظَر: «الكتاب»: ٢/ ١٨٦، «المقتضب»: ٤/ ٢٢٠، و«الأصول»: ٢/ ٤٥.

(٣٥٢) يُنظَر: «همع الهوامع»: ٥/ ١٩٠.

كلّه عمّـا جاء من الكلام تابعًـا، كالنّعت والتّوكيد موضّحًا متبوعه، وجيء به للبيان.

وعطف البيان وما يجري عليه كالاسْم الواحد، ومن جملـة واحدة، كمـا كان النّعـت كذلك[٣٥٣]، إلّا أنّ النّعـت مأخـوذ مـن فعـل أو حليـة، نحو: ضـارب ومـضروب، وعالـم ومعلـوم، وطويـل وقصـير، ونحوهـا مـن الصّفات، وعطـف البيان يكون بالأسـماء الصّريحة غير المأخوذة من الفعل كالكُنى والأعـلام[٣٥٤]. وأُطلق على هذا المفهوم كلّ مـن المبرّد[٣٥٥] وابن الـسّرّاج[٣٥٦] عبارة (التّبيين): «الإيضاح وهو أيضًا الوضوح»[٣٥٧].

وعطف البيان «إنّما هو تفسير الأوّل باسْم آخرَ مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمّن شيئًا من أحوال الذّات»[٣٥٨].

وهذا ما يوافـق تعريف الفزاريّ البصريّ لعطف البيان بقوله: «وهو عكس الكلام الّذي هو الاسـم والنّعت فتقدّم النّعت وتأخّر الاسم»[٣٥٩].

اسـتعمل مصطلـح (التّرجمـة) للتّعبـير عـن مفهوم هـذا التّابع[٣٦٠]، وقد اسـتعمل ابن يعيشَ عنـد تعريفه لعطـف البيان هذا المصطلـح مبيّنًا معناه بقوله: «هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمـت بها»[٣٦١]. فهو كالبدل في إعرابه، أمّا الفـرق بينه وبين البدل فهو أنّ عطف البيان جملة واحدة والبدل يقدّر في جملة أخرى[٣٦٢]. واسـتعمل (الرّدّ) إلى جانب التّرجمـة للتّعبير عن مفهوم عطف البيان[٣٦٣].

## البدل

اسـتعمل الطّبريُّ مجموعةً من التّسـميات الّتي شاعت عند نحويّي الكوفة والبصرة، نحو: (البدل) و(الإبـدال) و(البيـان) و(التّبيـين) و(التّرجمـة) و(التّكرير) و(الرّدّ) و(التّفسـير) مُعبِّرًا بذلك عن «التّابع المقصود بالحكم بلا واسطة»[٣٦٤].

ومصطلح البدل من المصطلحات الّتي اسـتعملها الخليل[٣٦٥]، ونقله عنه سـيبويه[٣٦٦]، فشاع استعماله عند البصريّين، لذا عُدَّ من اصطلاحاتهم[٣٦٧].

أمّـا عنـد الكوفيّين فقال الأخفـش فيما يرويه السّيوطيّ: «يسـمّونه (التّرجمة) و(التّبيين) وقال ابن كيسان يسمّونه (التّكرير)»[٣٦٨].

وهـذا المصطلح لم تسـتقرّ تسـمّيته حتّى عند

(٣٥٣) يُنظَـر: «شرح عيـون الإعـراب»: ٢٣٤، ويُنظَـر: «الموفّي في النّحو الكوفيّ»:٦١.

(٣٥٤) يُنظَر: «شرح المفصّل»: ٣/ ٧١.

(٣٥٥) يُنظَر: «المقتضب»: ٤/ ٢٠٨ – ٢٠٩.

(٣٥٦) يُنظَـر: «الأصـول»: ١/ ٤٠٧ – ٤٠٨، ويُنظَـر: «شرح المفصّل»: ٣/ ٧٢.

(٣٥٧) «مختار الصّحاح»(بين): ٧٢.

(٣٥٨) «شرح المفصّـل»:٣/ ٧١. «جامع البيان»:١٦/ ٥١٣.

(٣٥٩) «شرح عيون الإعراب»: ٢٣٣.

(٣٦٠) يُنظَر: «جامع البيان»: ١٦/ ٤٢٣.

(٣٦١) «شرح المفصّل»: ٣/ ٧١.

(٣٦٢) يُنظَر: «شرح عيون الإعراب »: ٢٣٩.

(٣٦٣) يُنظَر: «جامع البيان»: ١/ ٤٥٥.

(٣٦٤) «شرح الحدود النّحويّة»: ١٢٥.

(٣٦٥) يُنظَر: «العين»: ٤/ ٣٣، ٣٠٤.

(٣٦٦) يُنظَر: «الكتاب »: ١/ ٤٣٩ – ٤٤١.

(٣٦٧) يُنظَـر: «المقتضـب»: ٣/ ٢٧١، و«الأصول»: ٢/ ٤٥ – ٥٤.

البصريّين، فقد يستعمله سيبويه في بعض المواضع ويريد به (عطف البيان)[٣٦٩]، أمّا المبرّد فيرى أنّ البدل: «إنّما هو في الحقيقة تبيين»[٣٧٠]، أمّا ابن السّرّاج فقد استعمل (التّكرير) و(التّرجمة) في إرادة البدل[٣٧١]، واستعمل سيبويه فضلًا عن استعماله البدل عبارة (هو هو)[٣٧٢] بمعنى بدل الكلّ من الكلّ، وهذه العبارات أغلبها قد ورد استعمالها من لدن الكوفيّين حتّى عدّها النّحويّون من اصطلاحاتهم، وأمّا استعمال ابن السّرّاج لها فكان مرويًّا عنهم.

أمّا الكوفيّون فقد استعملوا كثير من المصطلحات للتّعبير عن مفهوم (البدل) كاستعمال الكسائيّ مصطلحَي (الرّدّ)[٣٧٣] و(التّكرير)[٣٧٤] في إرادة البدل، وتابعَه الفرّاء في ذلك[٣٧٥]، وزادَ عليه (التّفسير) و(عبارة) و(هو هو) و(التّابع) و(التّرجمة)[٣٧٦] وتابعَهما الطّبريّ ومَن جاء بعده.

وهذه الكثرة في المصطلحات عند نحويّي كِلا المذهبَين واستعمالها للمفهوم الواحد متأتّية من دقّتهم في استعمال مفردات اللّغة وبأدقّ الألفاظ مراعاةً منهم للمعنى لكلّ مَوضع من مَواضع الكلام، وهذا ما نجده غالبًا في نحو أهل الكوفة.

أمّا الطّبريّ فإنّ استعماله كلّ هذه العبارات الّتي ذكرناها وهي خليط من مصطلحات كِلا المذهبَين قد عبّر بها عن مفهوم واحد، مع فرق يسير ناتج عن منهجه الدّقيق في توضيح المعنى السّياقيّ للنّصوص القرآنيّة الكريمة الّتي تتطلّب معرفة ودراية بأساليب اللّغة العربيّة وألفاظها والمعاني الّتي تخرج لها الألفاظ في أثناء تركيبها في سياقات مختلفة.

والمواضع الّتي تأتي فيها الكلمة بمعنى البدل فهي إمّا أن تكون تفسيرًا أو تبيينًا وترجمة أو توكيدًا للمعنى بتكرير العامل في المبدَل منه بوصفه جملة ثانية، وردّها في الإعراب على ما قبلها من الكلام، وهذا ما سنبيّنه من خلال الكشف عن المعاني والدّلالات لهذه المصطلحات في مواضعها المتعدّدة في تأويلاته للنّصوص القرآنيّة إن شاء اللّه.

## البدل

استعمل مصطلح (البدل) وما يتصرّف منه من صيَغ اسميّة وفعليّة نحو (البدل، والإبدال[٣٧٧]، ومبدل، وأبدل، ويبدل... إلخ) معبّرًا به عن مفهوم البدل[٣٧٨] ومفاهيمَ أُخرَ نحو (التّوكيد) و(عطف البيان) وغيرهما.

(٣٦٨) «همع الهوامع»: ٥/ ٢١٢، ويُنظَر:«شرح الأشمونيّ»: ٢/ ٤٣٥، و«شرح التّصريح»: ٢/ ١٥٥.

(٣٦٩) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ٤٣٥، و «المصطلح النّحويّ» القوزي: ١٦٣.

(٣٧٠) «المقتضب»: ٤/ ٢٩٥.

(٣٧١) يُنظَر: «الأصول»: ٢/ ١٩٨.

(٣٧٢) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ١٥١، ٣/ ٧٨، و «الأصول»: ٢/ ٤٥.

(٣٧٣) يُنظَر: «أمالي الزّجّاجيّ»: ٥١.

(٣٧٤) يُنظَر: «إعراب القرآن» النّحّاس: ١/ ٢٥٨، ٤٣١، ويُنظَر: «أبو جعفر النّحّاس»: ١٠٣.

(٣٧٥) يُنظَر: «معاني القرآن»: ٢/ ١٠، ٣٢.

(٣٧٦) يُنظَر: «المصطلح النّحويّ عند الفرّاء»: ٨٧.

(٣٧٧) يُنظَر: «جامع البيان»: ٧/ ٣١٥.

يُلاحَظ في كثير من النّصوص أنّه ينقل عن علماء البصرة مصطلحاتهم وعن علماء الكوفة مصطلحاتهم، وهذا ما لاحظناه كثيرًا في تفسيره عن نقله آراء علماء كِلا المذهبين.

## الرّدّ

استعمل الطّبريّ (الرّدّ) وما تصرّف منه من صيَغ فعليّة واسميّة نحو: (ردّ، يردّ ومردود وردًّا... إلخ) معبّرًا به عن البدل، وهذا المصطلح من المصطلحات الّتي شاع استعمالها عند الكوفيّين، فيما ذهب إليه بعض النّحويّين وتابعَهم قسم من الباحثين، في إرادة البدل كما أسلفنا[٣٧٩].

فنلاحظ أنّه لم يعبّر عن مفهوم البدل بالمصطلح الشّائع عند البصريّين واكتفى باستعمال عبارة (الرّدّ) للإشارة إلى ذلك، وهذا ما درج عليه الكوفيّون في تعبيرهم عن مفهوم البدل، لذلك عُدّ (الرّدّ) مصطلحًا كوفيًّا يُراد به ما عُرف عند البصريّين بـ(البدل)[٣٨٠]، ولكنّنا بعد استقراء مصطلحات التّوابع في تفسير الطّبريّ وتتبّع مواضع (الرّدّ) في تفسيره وجدنا عدم دقّة مَن قال بذلك، فقد وجدنا أنّ الكوفيّين لم يقتصروا على استعمال (الرّدّ) في إرادة معنى البدل فقط، وإنّما ورد مع جميع التّوابع وبعض أبواب النّحو الأخرى كالإضافة، وهذا ما بيّنّاه في مبحث المخفوضات.

والملاحظة الأخرى أنّ استعمال (الرّدّ) دون ذِكر البدل المراد منه هو توضيحُ الموضع الإعرابيّ للكلام، فهو أكثر تخصيصًا من البدل في تبيين الموضع الإعرابيّ للّفظة.

فالرّدّ عبارة أبلغُ وأكثرُ دقّة من المصطلح البصريّ؛ لأنّ المصطلح الكوفيّ قد خَصّص بها المراد وهو الإعراب، فالمراد من الرّدّ كما بيّنّا رجوع التّابع إلى المتبوع في الإعراب، أمّا المصطلح البصريّ فيُراد به: «وضع شيء مكان شيء لأنّ الثّاني يقدّر فيه في موضع الأوّل»[٣٨١] إلّا أنّ المصطلح البصريّ أشمل للمفهوم وأكثر سعة لاحتواء جزئياته وأنواعه، وهذا يعود كما أسلفنا إلى منهجَيهما المتباينَين.

والطّبريّ متابع في استعماله لمصطلح الرّدّ بالمعنى الّذي ذكرنا للفرّاء، والفرّاء متابع الكسائيّ وهؤلاء كلّهم متابعون للخليل، فقد سبقهم على استعماله بالمعنى الّذي ذكرنا. وتابعهم القرطبيّ وغيره من المفسّرين في ذلك[٣٨٢]. وما ذهب إليه القوزي في عده مصطلحَ الرّدّ من ابتكارات الفرّاء غيرُ دقيق[٣٨٣].

استعمل الطّبريّ (التّكرير) في إرادة البدل، والتّكرير من المصطلحات الّتي ينسبها النّحويّون إلى الكوفيّين، فعدّوه من مصطلحاتهم، إلّا أنّ بعض البصريّين قد ورد عنده بهذا المعنى كابن السّرّاج فيما رواه عن الكوفيّين إذ قال: «والكوفيّون يقولون مَوضع بدل مترجمًا أو تكريرًا»[٣٨٤].

واستعمله الطّبريّ في إرادة تكرير العامل– الّذي عمل في المبدَل– على المبدَل منه، وإن كان

(٣٧٨) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢١/ ٦٠٢.

(٣٧٩) يُنظَر: المصدر نفسه: ٦/ ٢٣٢.

(٢٨٠) يُنظَر: «المصطلح النّحويّ» القوزي: ١٦٣.

(٣٨١) «شرح عيون الإعراب»: ٢٣٩.

(٣٨٢) يُنظَر: «الجامع لأحكام القرآن»: ١٦، ١٢٩، و «الدّرس النّحويّ عند القُرطبيّ»: ٨٦.

(٣٨٣) يُنظَر: «المصطلح النّحويّ» القوزي: ١٦٤.

(٣٨٤) «الأصول»: ٢/ ١٩٨.

العامل في البدل عند بعض النّحويّين غير العامل في المبدَل منه، لأنّ المبدَل منه جملة ثانية غير جملة البدل[٣٨٥]، إلّا أنّ الطّبريّ وبعض الكوفيّين كانوا يرَون أنّ العامل في المبدَل منه على تقدير التّكرير في البدل، ويدلّ على ذلك إظهاره في البدل كما أظهر في المبدَل منه، وقد سبق أن ذكرنا ذلك في حديثنا عن (الرّدّ) فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدَل منه فدلّ أنّه على تقدير التّكرير، وأنّ العامل في البدل غير العامل في المبدَل منه[٣٨٦]، فأطلق التّكرير على البدل لأنّه في حكم تكرير العامل من حيث أنّه المقصود بالنّسبة، وفائدته التّوكيد[٣٨٧] وجاء عند الطّبريّ من استعماله بهذا المعنى[٣٨٨].

فالّذي نلاحظه أنّ التّكرير في بعض المواضع أراد به الرّجوع على ما قبله كأنّه وُضع موضعه فعمل فيه العامل الّذي يعمل في هذا الموضع، ورُدّ عليه في الإعراب، وفي مواضعَ أُخرَ أراد بالتّكرير تكرير العامل الّذي عمل في البدل على المبدَل منه، والتّكرير فيما ظهر عند الطّبريّ يكون إمّا بإضمار عامل مقدّر يعمل فيه أو بعامل ظاهر، وهذا ما وضّحناه في مصطلح العطف، ولاحظنا أيضًا ممّا سبق أنّه يميّز بين البدل والتّكرير من خِلال الموازنة الدّقيقة بين رأيَي نحويّي البصرة والكوفة من خلال ذِكر مصطلحاتهم في النّص الواحد موضحًا بذلك الفارق الدّقيق[٣٨٩].

استعمل الطّبريّ (التّفسير) وما يشتقّ منه نحو (فسّر، ويفسّر، وتفسيرًا،... إلخ) في إرادة البدل وهو متابِع بذلك لكِلا المذهبين فيما يرويه عنهم باستعمال هذا المصطلح، وقد سبقه سيبويه إلى استعمال هذا المصطلح بمعنى البدل[٣٩٠]، وتابعه الفرّاء في ذلك[٣٩١]، وفضلًا عن ذلك استعمله الفرّاء لمعانٍ أُخرَ نحو المفعول لأجله[٣٩٢]، والتّمييز، وسنذكر كلًا من ذلك في موضعه. واستعمل الطّبريّ مصطلح التّفسير بمعنى البدل في تفسيره كثيرًا[٣٩٣].

استعمل الطّبريّ مصطلح (التّرجمة) وما يشتقّ عنه نحو (ترجم يترجم مترجم ترجمة... إلخ) في إرادة أكثر من معنى، منها: البدل.

والتّرجمة مصطلح كوفيّ، أُطلق على أكثرَ من مفهوم منها البدل[٣٩٤] والتّفسير[٣٩٥] والتّمييز[٣٩٦] والتّبيين[٣٩٧] وعطف البيان[٣٩٨] وقد استعمل ابن السّرّاج مصطلح التّرجمة بقوله: «... إذا ترجمت

---

(٣٨٥) يُنظَر: «شرح عيون الإعراب»: ٢٣٧.

(٣٨٦) يُنظَر: «الإنصاف» مسألة (١٢): ١/ ٥٦.

(٣٨٧) يُنظَر: «مجمع التّفاسير»: ١/ ٣١.

(٣٨٨) يُنظَر: «جامع البيان »: ٢/ ٥١٩، ١٦/ ٥٥٣.

(٣٨٩) يُنظَر: المصدر نفسه: ١٦/ ١٣٨.

(٣٩٠) يُنظَر: «الكتاب»: ٢/ ١٧٨، ٣/ ٨٦، و «المدارس النّحويّة» السّامرائي: ١٢٦، و «المصطلح النّحويّ في كتاب سيبويه »: ١٦٦.

(٣٩١) يُنظَر: «معاني القرآن»: ١/ ٣٤٨، ٢/ ١٩٨.

(٣٩٢) يُنظَر: المصدر نفسه: ١/ ١٧.

(٣٩٣) يُنظَر: «جامع البيان»: ١٢/ ٧، ٥/ ٢٣٤.

(٣٩٤) يُنظَر:«معاني القرآن» الفرّاء: ١/ ١٦٨، و«مجالس ثعلب»: ١/ ٢٠، و «إيضاح الوقف والابتداء»: ١/ ٢٣٢.

(٣٩٥) يُنظَر:«جامع البيان»:١/ ٢٠٥،٨/ ١٧٤،١٦/ ٥٢٩.

(٣٩٦) يُنظَر:المصدر نفسه:٥/ ٥٣٤،ويُنظَر:«معاني القرآن» الفراء: ٢/ ١٠٤، و«مدرسة الكوفة»: ٣١٠، و«المدارس النّحوية» السّامرائي: ١٢٧.

عـن الأفعال بفعل، ولا يجوز البدل في الفعل ألّا أن يكون الثّاني من معنى الأوّل»[٣٩٩]. وقد اسـتعمله بمعنى البدل فيما رواه عن الكوفيّين كثيرًا[٤٠٠].

وسـمّى البدل بالتّرجمة؛ لأنّه يترجم عن متبوعه أي يشـير إليه ويدلّ عليه[٤٠١]. واسـتعمل الطّبريّ هذا المصطلَـح بمختلف صيغه نحو: التّرجمة[٤٠٢] ومترجمًا[٤٠٣] وترجمة[٤٠٤] وتراجمة[٤٠٥] وترجمه[٤٠٦] لأكثرَ من معنى، فمن ذلك:

اسـتعمل الترجمـة بمعنـى (التّفسـير) نحو قولـه: «اختلـف تراجمـة القـرآن»[٤٠٧] وتراجمةُ جمـع ترجمان، وأراد: مفسّري القـرآن، وواحده: ترجمـان، أي المفـسّر، ويأتـي بمعنـى التّبيـين والـشّرح، فقـال: «وترجمـه المفـسّرون»[٤٠٨] أي شرحوه وفسّروه وبينوه.

استعمل الترجمة بمعنى (البيان)[٤٠٩].

## البيان والتّبيين

اسـتعمل الطّـبريّ مصطلح البيـان أو التّبيين لأكثرَ مـن معنى منها البدل، وهـذا المصطلح من المصطلحـات الّتـي شـاعت عنـد الكوفيّـين فقد استعملوه بمعنى (البدل)[٤١٠] وبمعنى (التّمييز)[٤١١] لكـنّ اسـتعماله بهـذه المعانـي لـم يقتصر على الكوفيّين، فقد اسـتعمله البصريّون بكثرة ومنهم المبرّد فقال عـن البدل: «إنّما هو في الحقيقة تبيين ولكـن قيـل بـدل؛ لأنّ الّـذي عمـل في الّـذي قبله فصـار يعمل فيه بأن فرغ لـه»[٤١٢] إذن فهو من المصطلحات الّتي اسـتعملها نحويّو كِلا المذهبين إلّا أنّه كان شائعًا عند الكوفيّين.

ومـا قاله المبرّد اعتراف صريـح بدقّة المصطلح الكـوفيّ، وقد ذهـب الدّكتور مهـدي المخزومي إلى ذلـك مرجّحًـا المصطلح الكوفيّ بقولـه: «ملاحظة المعنى في مصطلح الكوفيّين أبين منها في مصطلح البصريّـين؛ لأنّ البصريّـين إنّمـا يعنـون بكلمـة (البـدل) إبـدال كلمة مـن كلمة أخـرى في الحكم لأنّهـا المقصود به، وهو اعتبـار يكاد يكون لفظيًا محضًا»[٤١٣]. واستعمله الطّبريّ بمعنى البدل[٤١٤]. وقد يَجمع بين البدل والتّبيين في نصّ واحد[٤١٥].

## العطف

(٣٩٧) يُنظَر: «جامع البيان»: ٥/ ٥٣٤.

(٣٩٨) يُنظَر: المصدر نفسـه: ١٦/ ٤٢٣، ويُنظَر: «همع الهوامع»: ٥/ ١٩٠.

(٣٩٩) «الأصول»: ٢/ ١٩٨.

(٤٠٠) يُنظَر: «جامع البيان »: ٧/ ٣٨٢، ٢٣/ ٣٤ – ٣٥.

(٤٠١) يُنظَر: «الموفي في النّحو الكوفيّ»: ٦٠ هامش (٢).

(٤٠٢) يُنظَر: «جامع البيان»: ٧/ ٤٨٩.

(٤٠٣) يُنظَر: المصدر نفسه: ١/ ٧٠.

(٤٠٤) يُنظَر: المصدر نفسه: ٨/ ١٧٤، ١٠/ ٤٩٧.

(٤٠٥) يُنظَر: المصدر نفسه: ١/ ١٧١.

(٤٠٦) يُنظَر: المصدر نفسه: ٣/ ٩٩.

(٤٠٧) المصدر نفسه: ١/ ٢٠٥.

(٤٠٨) المصدر نفسه: ١/ ٢٢٦.

(٤٠٩) يُنظَر: المصدر نفسه: ٥/ ٥٣٤.

(٤١٠) يُنظَـر: «مجالـس ثعلـب»: ٢/ ٤، ٥، و «همـع الهوامـع»: ٤/ ٦٢، ٥/ ٥١٢، و «شرح الأشـمونيّ»: ١/ ٢٦٨، ٣/ ١٢٣.

(٤١١) يُنظَر مصطلح (التّبيين) في المنصوبات فيما سبق.

(٤١٢) «المقتضب »: ٤/ ٢٩٥.

(٤١٣) «مدرسة الكوفة »: ٣١٠.

(٤١٤) يُنظَر: «جامع البيان»:١١/ ٢٨٠، ١٦/ ٥٢٩.

عبّر الطّبريّ بـ(العطف) و(حروف العطف)[٤١٦] و(النّسق) و(حروف النّسق) و(الرّدّ) و(التّكرير) عمّا جرى في الكلام من عطف كلام له نسق مع كلام آخر مشروك معه بأحد حروف العطف، مردود عليه في الإعراب بتكريره على سابقه وكأنّه حلّ محلّه.

تباينت الألفاظ الّتي عبّر بها النّحويّون في حدودهم وتعريفاتهم عن مفهوم هذا التّابع، وفيما يأتي بعض هذه التّعريفات والحدود الّتي سنبيّن من خلالها، وبعد عرض المصطلحات الّتي استعملها الطّبريّ والسّياقات الّتي ورد فيها وموازنة بعضها ببعض، أثر تعدّد المصطلحات الّتي استعملها النّحويّون المتقدّمون والمتأخّرون في الدّلالة على مفهوم هذا التّابع، ثمّ نبيّن التّقارب بين هذه المصطلحات والحدود والتّعريفات الّتي وضعها النّحويّون للعطف بالرّبط بين المصطلحات والحدود.

فحده الرّمانيّ فيما جاء في شرح الفاكهيّ بأنّه: «التّابع لِما قبله يتوسّط بينه وبين متبوعه في اللّفظ أحد حروف العطف»[٤١٧]. أمّا الخوارزميّ فقال: «العطف هو النّسق»[٤١٨] والحيدرة اليمانيّ قال: «ردّ آخر الكلام على أوّله، حتّى يصير إعراب الثّاني كإعراب الأوّل»[٤١٩]. وعند ابن يعيشَ: «الاشتراك في تأثير العامل وأصله الميل كأنّه أميل به إلى حيّز الأوّل، وقيل له نسق لمساواته الأوّل في الإعراب»[٤٢٠].

الّذي نلاحظ في هذه التّعريفات والحدود الاختلاف الواضح في الألفاظ الّتي عبّر بها النّحويّون عن مفهوم هذا التّابع، فاستعملوا أكثر عبارة لتبيين مضمونه نحو (التّابع، والنّسق، والرّدّ، والاشتراك) فضلًا عن العطف، والّذي يهمّنا من ذلك كلّه هو أنّ هذه الألفاظ قد استعملها النّحويّون من كِلا المذهبَين الكوفيّ والبصريّ بوصفها مصطلحات تدلّ على معنى العطف، علاوةً على ذلك كشفت لنا هذه الحدود الجوانب الّتي كان ينظر من خلالها النّحويّون إلى مفهوم هذا التّابع حين استعملوا هذه المصطلحات الّتي من أجلها تعدّدت وتنوّعت، وفيما يأتي بيان لاستعمالات كلتا المدرستين للمصطلحات الّتي عبّروا بها عن مفهوم العطف، ثمّ عرض المواضع الّتي وردت فيها هذه المصطلحات عند الطّبريّ، ثم إجراء موازنة بعد ذلك لمعرفة مفاهيم هذه المصطلحات وما تكوّنه من أهمّيّة في عمليّة التّيسير في النّحو العربيّ.

استعمل البصريّون كثيرًا من التّسميات للتّعبير عن مفهوم هذا التّابع، فقد استعمل الخليل (العطف)[٤٢١]، و(النّسق)[٤٢٢]، و(الاشتراك)[٤٢٣]، وتابعه سيبويه في ذلك فاستعمل (العطف)[٤٢٤] أي (العطف

(٤١٥) يُنظَر: المصدر نفسه: ١٨/ ٢٩.

(٤١٦) يُنظَر: المصدر نفسه: ٥/ ١٣٧، ١٥/ ٣٩٧، ٨/ ١١٩، ١٧/ ١٣٦، ١٣٨.

(٤١٧) «شرح الحدود النّحويّة»: ١٣١.

(٤١٨) «مفاتيح العلوم»: ٣٣، وكذلك ابن جنّي قال: «العطف هو النّسق». يُنظَر: «النّحو في اللّغة العربيّة»: ٥٢.

(٤١٩) «كشف المشكل في النّحو»: ١/ ٦٢٤.

(٤٢٠) «شرح المفصّل»: ٣/ ٧٤.

(٤٢١) يُنظَر: «العين »: ٨/ ٤٣٨، ٤٣٦.

(٤٢٢) يُنظَر: المصدر نفسه: ٨/ ٢١٨، ٢/ ١٨١.

(٤٢٣) يُنظَر: المصدر نفسه: ٨/ ٢١٨، ٢/ ١٨١.

بالحروف)[٤٢٥]، الّذي يسمّيه البصريّون (بعطف النّسق)[٤٢٦]، ليفرّقوا بينه وبين (عطف البيان)[٤٢٧]، واستعمل أيضًا (شركة)[٤٢٨]، و(الاشتراك)[٤٢٩]، و(حروف الاشتراك)[٤٣٠]، وكذلك (الضّمّ)[٤٣١]، وتابعَه في استعمال العطف الأخفش[٤٣٢] والمبرّد[٤٣٣] وابن السّرّاج[٤٣٤] والرّمّاني[٤٣٥] وغيرهم.

أمّا الكوفيّون فقد شاركوا البصريّين في استعمالهم كثيراً من المصطلحات الّتي عبّروا بها عن معنى العطف فضلًا عن بعض المصطلحات الّتي تفرّدوا بها ولم يقل بها البصريّون، كاستعمال الكسائيّ لمصطلح (العطف) فيما رواه ثعلب عنه[٤٣٦]، واستعماله (الرّدّ)[٤٣٧] بمعنى العطف واستعمل النّسق أيضًا[٤٣٨]، أمّا الفرّاء فقد استعمل (العطف)[٤٣٩]، و(النّسق)[٤٤٠] و(المردود)[٤٤١] و(الاشتراك)[٤٤٢] و(الجمع)[٤٤٣] و(الضّمّ)[٤٤٤] و(التّكرير)[٤٤٥] في إرادة معنى العطف.

وبعد هذا العرض الموجز للتّسميات والمصطلحات الّتي أطلقها النّحويّون من كلتا المدرستين على مفهوم العطف يتبيّن لنا أنّ كثيرًا من هذه العبارات مشترك بين المذهبين، وهذا ما سنبينه من نصوص للطّبريّ تؤيّد ذلك فيما يرويه عن الطّرفين من نصوص بالمصطلحات المستعمَلة والسّائدة عند كلّ فريق منهم. وهذا الامتزاج بين المدرستين والاشتراك بمصطلحاتهم ليس بغريب، لأنّ المصدر الّذي استمدّت منه هذه المصطلحات واحد وهو الخليل الّذي درس عليه كلّ من الكسائيّ الّذي يُعدّ رأس المدرسة الكوفيّة، وسيبويه الّذي يُمثّل مدرسة البصرة وكلاهما أخذ عنه النّحو، إذن من الطّبيعي أن يكون اشتراك بينهم في كثير من المصطلحات، وأنّ شيوع عدد من هذه المصطلحات عند أحد الطّرفين وقلّة استعمالها من لدن الطّرف الآخر جعل المتأخّرين من النّحويّين ينسبونها إلى من شاعت في مذهبهم، فأصبحت سِمة مميّزة له، فصارت مصطلحات بصريّة وأخرُ كوفيّة والأعمّ والأغلب من هذه

(٤٢٤) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ٢٤٨.
(٤٢٥) يُنظَر: «شرح عيون الإعراب»: ٢٤٥.
(٤٢٦) يُنظَر: «شرح الحدود النّحويّة»: ١٣١.
(٤٢٧) يُنظَر: «المدارس النّحويّة »: ١٣١.
(٤٢٨) يُنظَر: «الكتاب»: ١/ ١٩١، و «همع الهوامع»: ٥/ ٢٢٣.
(٤٢٩) يُنظَر: «الكتاب »: ١/ ٤٣٥.
(٤٣٠) يُنظَر: المصدر نفسه: ١/ ١٥٠.
(٤٣١) يُنظَر: المصدر نفسه: ٣/ ٥٠٢.
(٤٣٢) يُنظَر: «معاني القرآن »: ١/ ٥٩.
(٤٣٣) يُنظَر: «المقتضب »: ٤/ ١٥١.
(٤٣٤) يُنظَر: «الأصول»: ٢/ ٥٩.
(٤٣٥) يُنظَر: «الحدود في النّحو»: ٦٩.
(٤٣٦) يُنظَر: «مجالس ثعلب»: ٥٨٢.
(٤٣٧) يُنظَر: «أمالي الزّجّاجيّ »: ٥١.
(٤٣٨) يُنظَر: «مجالس ثعلب »: ٣٢٤.
(٤٣٩) يُنظَر: «معاني القرآن »: ٢/ ٦٧.
(٤٤٠) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢/ ٦٨.
(٤٤١) يُنظَر: المصدر نفسه: ٣/ ٥.
(٤٤٢) يُنظَر: المصدر نفسه: ٣/ ٢١١.
(٤٤٣) يُنظَر: المصدر نفسه: ١٣/ ٢١١.
(٤٤٤) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢/ ٢٨.
(٤٤٥) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢/ ١٢٠، ويُنظَر: «المصطلح النّحويّ عند الفرّاء»: ٨٧.

المصطلحات بقيت كلتا المدرستين محافظة عليها فعُدّت مصطلحات مشتركة، أمّا الاختلاف فكان في حدود المصطلح والدّلالات المتباينة الّتي يخرج لها وعمليّة توظيفها.

أمّا الطّبريّ فقد كان استعماله للمصطلحات البصريّة والكوفيّة على حدّ سواء للتّعبير عن هذا المفهوم فهو متابع لمن سبقه من النّحويّين. فاستعمل (العطف) وما يشتقّ منه من صيغ فعليّة أو اسميّة نحو (عطف يعطف عطفًا ومعطوفًا... إلخ) فيما رواه عن نحويّي كِلا المذهبين معبّرًا به عن ميل المعطوف نحو حيّز المعطوف عليه(٤٤٦).

وقد يطلق على حرف العطف (الواو) (الواو الفاصلة) في بعض المواضع، قاصدًا الجانب البلاغيّ لها من ناحية الفصل والوصل؛ لأنّ الفصل يكون بغير الواو والوصل بالواو(٤٤٧).

فلم يجوّز عطف صفة على صفة الموصوف بالواو(٤٤٨)، وهذه الواو قد تعدّدت تسمياتها عند النّحويّين فسمّاها سيبويه (واو العطف)(٤٤٩) وسمّاها ابن هشام (واو الصّرف)، أو (العاطفة)(٤٥٠).

## الرّدّ

واستعمل الطّبريّ الرّدّ وما يُشتقّ منه نحو (ردّ ويردّ وردًّا ومردود... إلخ) في إرادة العطف(٤٥١).

أما في الذّكر الحكيم فلم يرد لفظ العطف إلّا بالصّيغة الآتية في قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدًى وَلا كِتَابٍ مُنِيرٍ * ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّه}(٤٥٢). لكنّ ذلك لم يكن بمعنى الميل والرّجوع.

نخلص من ذلك كلّه إلى أنّ الرّدّ لفظة أُريد بها تفسير المعنى والموضع الإعرابيّ للكلام، فهو ردّ المتأخّر، أمّا في الإعراب على سابقه أو بالمعنى، والعطف هو الانعطاف والميل نحو حيّز المتقدّم من الكلام في المعنى.

## النّسق

استعمل الطّبريّ (النّسق) و(حروف النّسق)(٤٥٣) بصيغه المختلفة الاسميّة منها والفعليّة نحو (نسّق ينسّق نسقًا ونسقه... إلخ) فيما جاء من الكلام «تابع بحرف من حروف العطف وقد يعطف على المعنى»(٤٥٤).

وهذا المصطلح ينسبه أغلب النّحويّين إلى الكوفيّين، ومن هؤلاء ابن يعيشَ بقوله: «العطف من عبارات البصريّين والنّسق من عبارات الكوفيّين»(٤٥٥) وقال السّيوطيّ في مبحث الحروف العاطفة: «وتسمّى المعطوفات بها عند البصريّين شركة وعند الكوفيّين وهو المتداول نسقًا بفتح

(٤٤٦) يُنظَر: «جامع البيان »:١/ ٣،٥٢٢/ ١٢٢، ٥/ ٤٣٨، ٦/ ٤٢٢، ٦/ ٤٢٠، ٦/ ٢٠٤، ١٦/ ٢٢٣.

(٤٤٧) يُنظَر: المصدر نفسه: ٨/ ٣٠٦.

(٤٤٨) يُنظَر: المصدر نفسه: ٥/ ٨٧.

(٤٤٩) يُنظَر:«الكتاب»: ٣/ ٥٠١.

(٤٥٠) يُنظَر: «مُغني اللّبيب»: ٢/ ٣٥٤.

(٤٥٠) يُنظَر: «مُغني اللّبيب»: ٢/ ٣٥٤.

(٤٥١) يُنظَر: «جامع البيان»: ٤/ ٣١١ – ٣١٢.

(٤٥٢) الحجّ: ٩.

(٤٥٣) يُنظَر:«جامع البيان»: ٧/ ٢٤٧، ويُنظَر: «معاني القرآن » الفرّاء:١/ ٢٣٥.

(٤٥٤) «الموفّي في النّحو الكوفيّ »: ٦٢.

(٤٥٥) «شرح المفصّل »: ٣/ ٧٣.

السّين»[٤٥٦].

لكـن الرّاجح أنّ هذا المصطلح من المصطلحات الّتي اسـتعملها الخليـل وتابعه البصريّـون[٤٥٧] والكوفيّون كما أسـلفنا، أمّا الطّبريّ فقد استعمل كِلا المصطلحين ضمـن آراء نحويّي كِلا المذهبين، أمّـا حـين يبـدي رأيـه الخـاصّ فإنّه يسـتعمل مصطلحات كِلا المذهبين من دون التّمييز بينهما. أمّا اسـتعمال الطّبريّ لهذا المصطلح لم يكن بقدر اسـتعمال العطف، ومـن المواضع الّتي اسـتعمل فيها هذا المصطلح[٤٥٨].

فالطّبريّ يجمع بين المصطلحَين وهو لا يريد أن يثبِت بذلك أنّهما مترادفان فحسـب، وإنّما يحاول خلق نـوع من الموازنـة لتوضيـح المعنى الأخص والأدقّ، لـكلّ لفظة في الكلام من خلال جمعه هذا بين العبارات في موضع واحد[٤٥٩].

## التّكرير

اسـتعمل الطّبريّ التّكرير بتصريفاته المختلفة نحـو (كرّر، مكـرور، يكـرّر، تكريـرًا... إلخ) في إرادة معنـى العطـف[٤٦٠] وهو مـن الألفاظ الّتي اسـتعملها الكوفيّـون، والتّكريـر هـو الرّجـوع على الكلام السّـابق في المعنـى أو الإعراب أو يريد بـه تكرير العامل كمـا جاء في البدل، سـواء كان العامـل ظاهرًا أم مضمرًا على تقدير تكريره، وقد استعمل من البصريّين هذا المصطلح بهذا المعنى ابن السّرّاج[٤٦١]، والشّائع هو مصطلح كوفيّ.

### الشّركة والمشترك

استعمل الطّبريّ هذا المصطلح في إرادة العطف، وقد سـبقه إلى ذلك كلّ من الخليل وسـيبويه ومَن تابعَهما من النّحويّين[٤٦٢].

### الخاتمة:

فيمـا يأتي ملخّص لأهـمّ النّتائج الّتي تمخّض عنهـا البحـث بمـا تيّسر مـن الوقـوف عليه من المصطلحات والعبارات المرادفة لها:

١- إنّ المصطلح النّحويّ عند الطّبريّ يُمثّل مرحلة تطوّر مهمّة في حركة التّيسير النّحويّ، فقد حاول أن يبسّـط التّعقيدات ويرفـع الغموض الّذي كان يحيـط بالمصطلحـات الّتي اسـتعملها النّحويّون المتقدّمون عليه من كِلا المذهبين البصريّ والكوفيّ، بالجمـع والموازنة بـين تلك المصطلحـات تقريبًا وتوضيحًا لمفاهيمها ومعانيها.

٢- بـيّن البحـث أهمّيّة تفسـير الطّـبريّ (جامع البيان) في الدّراسات النّحويّة وأثره على المصطلح النّحـويّ فيما حـواه من مـادّة نحويّة ومسـائل خلافيّة امتزجت فيها المصطلحات النّحويّة.

٣- لاحظنا الآراء الّتي يستشـهد بها الطّبريّ لكِلا المذهبـين الكـوفيّ والبـصريّ يجري فيهـا موازنة دقيقة باسـتعمال مصطلحـات كِلا الطّرفين، مع

(٤٥٦) «همع الهوامع »: ٥/ ٢٢٣.

(٤٥٧) يُنظَـر: «العـين »: ٢/ ١٦٠، و «الأصول في النّحو »: ٢/ ١٨٧.

(٤٥٨) يُنظَر: «جامع البيان »: ٥/ ٥٨٥.

(٤٥٩) يُنظَر: المصدر نفسه: ٧/ ٥٢٠.

(٤٦٠) يُنظَر: المصدر نفسه: ٢/ ٢٣٨، ٢٣/ ٣٦.

(٤٦١) يُنظَر: «الأصول »: ٢/ ١٨٧، ١٩٨.

(٤٦٢) «جامع البيان»: ١٦/ ١٨١، هامش (٢).

ترجيـح مصطلح على آخر في اسـتعماله دقّةً منه للكشف عن المعاني الدّقيقة للمصطلحات.

٤- تضمّن تفسيره التّعريف بعدد من المصطلحات النّحويّة.

٥- نقـل لنا الطّـبريّ أقـوالًا وآراءً لبعض نحويّي الكوفة بعباراتهم ومصطلحاتهم لم تصلنا كتبهم، فحفظ لنا هذه الثّروة العلميّة من الضّياع.

٦- كان الطّـبريّ دقيقًـا في نقله عن الآخرين، فقد ألزم نفسـه في كثير مـن الآراء الّتـي رواها، النّقل الحرفيّ سـواء في المسائل النّحويّة أو اللّغويّة، وهذا ما عكسه تشدّده في رواية أحاديث الرّسول (صلى اللّه عليه وآله وسلم) ودقّته في ذكر سندها، إلّا أنّه في كثير من الآراء الّتي ينقلها يذكرها دون نسبتها لقائليها مسـتعملًا العبارات الآتيـة: (قال بعض نحويّـي الكوفة، قال بعـض نحويّي البصرة، قال بعض أهل العربيّة) وفي مواضعَ كثيرة ينسب تلك الآراء لقائليهـا، وهو بذلك يكشـف لنا اسـتعمال المصطلح من قِبل النّحاة.

٧- إطلاقه المصطلح الواحد على أكثر من مفهوم، واسـتعمال مصطلحـات عـدّة للمفهـوم الواحد، كاسـتعمال الصّفـة في أكثـر مـن بـاب نحـويّ، وإطلاقه على البدل أكثر من تسمية، وهذا ما شاع في استعماله لأغلب المصطلحات النّحويّة.

٨- كان الطّـبريّ يجمع في كثير مـن المواضع بين مصطلحات كلتا المدرسـتين البصريّـة والكوفيّة، وذلـك قد يكـون محاولة منه للموازنة سـيرًا على طريقتـه الّتـي يتّبعهـا كثـيرًا، سـواء في عرضه للأحاديـث الشّريفـة أو المسـائل الخلافيّـة أو المصطلحـات اللّغويّـة النّحويّة والصّرفيّـة، مبيّنًا المائز الدّقيق بين الأحاديث والمسائل والمصطلحات الّتي يعرضها أو مقرّبًا لمفاهيم تلك المصطلحات.

٩- بيّن البحث أنّ كثـيرًا من المصطلحات الكوفيّة كانت عبارات تفسيريّة للمواضع الإعرابيّة.

١٠- بـيّن البحث أنّ المصطلح الكـوفيّ أبين وأكثر دقّة مـن المصطلح البصريّ، فهـو ألصق بالمعنى الحقيقيّ المعجمـيّ من المصطلح البـصريّ الّذي يميل بطبيعته إلى الفلسفة وألفاظ المتكلّمين وأهل المنطـق، موجـدًا المناسـبة بين تلـك المصطلحات والمشاركة والمشابهة بين مدلول المصطلح اللّغويّ ومدلوله الاصطلاحيّ. واتّضح أنّ المصطلح الكوفيّ أخصّ من المصطلح البصريّ، ومثال ذلك استعمال الكوفيّين الوقت والبصريّين الظّرف.

١١- في اسـتعماله المصطلـح النّحـويّ لـم يكـن خاضعًـا ومتأثّـرًا بميله لطرف معـيّن وإنّما كان يختار الألفاظ والمصطلحات الّتي تنطبق والمعنى المراد، فلا يعنيه اختلاف المذاهب في ذلك؛ لأنّ هدفه الأوّل والأخير هـو إظهار المعنى بأنسـب الألفاظ الّتي تعبّر عن أدقّ المعاني.

١٢- أثبـت البحث سـعة فكـر الطّـبريّ وعقليّته الفذّة في جانب النّحو واللّغة من خلال اسـتقرائه مسـائل الخلاف عند كِلا المذهبين، فـكان مطّلعًا عـلى المسـائل الخلافيّة بين المذاهـب المختلفة، مع تعمّقـه في تلك المسـائل عند أصحـاب كلّ مذهب، وهو بذلك قدّم للباحثين في دراسة المصطلح مادّة غنيّة وثمينة.

١٣- رجّحنـا في البحـث الألفاظ الأكثـر وضوحًا والألصـق بالمعنى، وجعلناهـا عنوانات للمباحث، فارزًا الألفاظ الأكثر شيوعًا الّتي يقع تحتها أفراد الباب الواحد مرجّحًا بعضها على البعض الآخر.

١٤- المصطلح النّحويّ عند الطّبريّ جاء على ثلاثة

أنواع:

الأوّل: مصطلحات مفردة غير مركّبة، وهي كثيرة كوفيّة وبصريّة نحو: التوقيت، والتقريب، والصّرف، والخروج، والكناية، والعماد، والابتداء، والظّرف، وغيرها كثير.

الثّاني: مصطلحات مركّبة، وهي أيضًا كثيرة نحو: التّفسير للفعل، والاستثناء المنقطع.

الثّالث: استعمل عبارات طويلة نحو: (فعل ما لم يسمّ فاعله) و(خبر ما لم يسمّ فاعله).

وفي الختام أقول: الحمد لله رب العالمين أوّلًا وآخرًا على ما وفّقني إليه من نتائج وملاحظات داعياً من اللّه العليم الحكيم أن يجعل البحث مصدرًا ينتفع به طلّاب العّلم من الدّارسين للنّحو الكوفيّ خصوصًا وكلّ مَن يدرس القرآن الكريم وتفاسيره.

## المصادر والمراجع


ـ «ابن جنّي النّحويّ»، د. فاضل السّامرائي، دار النّذير للطّباعة والنّشر، بغداد ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

ـ «أبو العبّاس ثعلب وجهوده في النّحو»، جمهور كريم الخمّاس، البصرة، ١٩٨٥م.

ـ «أبو جعفر النّحّاس » د.أحمد خطّاب عمر، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، ١٩٨٨م.

ـ «أبو زكريّا الفرّاء ومذهبه في النّحو واللّغة»، د. أحمد مكّي الأنصاري، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٠م.

ـ «أبو عمرو ابن العلاء وجهوده في القراءة والنّحو »، د. زهير غازي زاهد، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٧م.

ـ «أدب الكاتب»، ابن قتيبة، عبد اللّه بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السّعادة، مصر، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

ـ «ارتشاف الضّرب من لسان العرب»، أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النّماس، ط١، مطبعة المدني، مصر، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

ـ «الأشباه والنّظائر في النّحو»، جلال الدّين السّيوطيّ أبو الفضل عبد الرّحمن (ت٩١١هـ)، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٤م.

ـ «إصلاح المنطق»، ابن السّكّيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر وعبد السّلام محمّد هارون، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.

ـ «الأصول في النّحو»، أبو بكر محمّد بن سهل بن السّرّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ومطبعة النّعمان، النّجف الأشرف، العراق، ١٩٧٣م.

ـ «إعراب القرآن الكريم»، أبو جعفر النّحّاس أحمدُ بن محمّد بن إسماعيلَ (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٢، مطبعة عالَم الكتب ومكتبة النّهضة العربيّة، بغداد، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٣م.

ـ «إعراب القرآن وبيانه»، محيي الدّين درويش، ط٢، مؤسّسة الإيمان، بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

ـ «إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم»، ابن خالويه أبو عبد اللّه الحسين بن أحمدَ (ت٣٧٠هـ)، منشورات دار التّربية، بغداد، د.ت.

ـ «الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب»، أبو محمّد عبد اللّه بن محمّد بن البطليوسيّ (ت٥٢١هـ)، تحقيق: الأستاذ مصطفى السّقّا، د. حامد عبد المجيد، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، ١٩٩٠م.

ـ «أمالي الزّجّاجيّ»، الزّجّاجيّ أبو القاسم (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

ـ «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين»، أبو البركات كمال الدّين عبد الرّحمن بن

محمّد بن أبي سـعيد بن الأنبـاريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمّد محيـي الدّين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السّـعادة، مصر، ١٣٨١هـ- ١٩٦١م.

ـ «إيضـاح الوقـف والابتـداء في كتـاب اللّـه عـزّ وجـلّ »، أبـو بكـر محمّد بن القاسـم بن بشّـار الأنباريّ النّحـويّ (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محـي الدّين عبد الرّحمن رمضـان، مطبوعـات مجمـع اللّغـة العربيّـة، دمشـق، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

ـ«الإيضـاح في علـل النّحـو»، أبـو القاسـم الزّجّاجـيّ (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، مطبعة المدني، مصر، ١٣٧٨هـ- ١٩٥٩م.

ـ «البحـث النّحـويّ في تهذيـب اللّغـة للأزهـريّ »، محمّد عبد الرّسول سلمان الزّيدي، رسالة ماجستير، كلّيّة التّربية، الجامعة المستنصريّة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

ـ «البحـر المحيـط»، أبـو حيّـان أثـير الدّيـن محمّد بن يوسـفَ الأندلسيّ الغرناطيّ (ت٧٤٥هـ)، مكتبة ومطابع النّـصر الحديثة، الرّيـاض، المملكـة العربيّة السّـعودية، د.ت. ومطبعـة السّـعادة، مصر، ١٣٢٨هـ، ودار الفكر، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

ـ «تـاج اللّغـة وصحاح العربيّـة»، الجوهريّ إسـماعيلُ بن حمّـاد الجوهـريّ (ت٣٩٠هـ)، تحقيـق: أحمد عبد الغفور عطّار، مطابع دار الكتاب العربيّ، القاهرة، مصر، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٦م.

ـ «تأويل مشكل القرآن»، ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) تحقيق: السّيد أحمد صقر، ط٣، بيروت، ١٩٨١م.

ـ «تسـهيل الفوائد وتكميل المقاصـد»، أبو عبد اللّه محمّد جمال الدّين ابـن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمّد كامل بركات، مصر، القاهرة، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٧م.

ـ «التّعريفـات»، السّـيد الشّريف أبو الحسـن الجرجانيّ (ت٨١٦هـ)، شركـة مكتبـة ومطبعة مصطفـى البابي الحلبي، ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م.

ـ «التّفاحـة في النّحـو»، أبو جعفر النّحّـاس (٣٣٧هـ)، تحقيق: كوركيس عوّاد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٥م.

ـ «تفسـير أبي السّـعود المسمّى إرشـاد العقل السّليم إلى مزايـا القـرآن الكريم «، أبي السّـعود محمّد بن محمّد بن مصطفى العمـاديّ، مطبعة محمّد عـلي صبيح، القاهرة، ١٩٥٢م.

ـ «تهذيـب اللّغة »، أبـو منصور محمّد بن أحمدَ الأزهريّ (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون وآخرون، مطابـع سـجلّ العـرب والهيئة المصريّـة العامّـة للكتب، القاهرة، ١٩٦٤هـ- ١٩٧٥م.

ـ «جامع البيان عـن تأويل آي القرآن»، أبو جعفر محمّد بـن جريـر الطّبريّ (ت٣١٠هـ)، تحقيـق: أحمد محمّد شـاكر ومحمود محمدّ شـاكر، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

ـ «جامع البيان عـن تأويل آي القرآن»، أبو جعفر محمّد بـن جريـر الطّـبريّ (ت٣١٠هـ)، ط٢، مطبعـة البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

ـ «الجامـع لأحكام القرآن»، أبـو عبد اللّه محمّد بن أحمدَ القرطبيّ الأنصاريّ (ت٦٧١هـ)، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

ـ «الجمل في النّحو»، أبو القاسـم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

ـ «حاشـية الخضريّ على شرح ابن عقيـل على ألفيّة ابن مالك»، الشّـيخ محمّد الخـضريّ (ت١٩٢٧م)، دار إحياء الكتب العربيّـة، ومطبعة دار الفكر، بـيروت، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

ـ «حاشـية الصّبّـان عـلى شرح الأشـمونيّ»، محمّـد بن عـليّ الصّبّان (ت١٢٠٦هـ)، مطبعة الاسـتقامة، القاهرة، ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م.

ـ «حجّة القـراءات»، أبو زرعة عبد الرّحمن بن محمّد بن زنجلةَ (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: سـعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

ـ «الحدود في النّحو»، أبو الحسن الرّمّاني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: د. مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، (ضمن كتاب رسائل في النّحو واللّغة)، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٩م.

ـ «حروف المعاني»، أبو القاسم محمّد بن إسحاق الزّجّاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

ـ «الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل»، عبد اللّه بن السِّيد البطليوسيّ (ت٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام، دار الرّشيد للنّشر، بغداد، ١٩٨٠م.

ـ «الخصائص»، أبو الفتح عثمانُ ابن جنّيّ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمّد علي النّجار، ط٤، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، ١٩٩٠م.

ـ «الدّراسات النّحويّة والصّرفيّة واللّغويّة في صحاح الجوهريّ»، عبد الرّسول سلمان إبراهيم الزّيدي، رسالة ماجستير، كلّيّة الآداب، جامعة بغداد، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

ـ «دراسات في فلسفة النّحو والصّرف واللّغة والرّسم »، مصطفى جواد، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٨م.

ـ «الرّد على النّحاة»، ابن مضاء أحمدُ بن عبد الرّحمن القرطبيّ (ت٥٩٢هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، مطابع لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م. ودار الفكر العربيّ، القاهرة، ١٣٦٦هـ- ١٩٧٤م.

ـ «زاد المسير في علم التّفسير»، أبو الفرج جمال الدّين عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد الجوزيّ (ت٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٦٤هـ.

ـ «سرّ صناعة الأعراب »، أبو الفتح عثمانُ ابن جنّيّ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: مصطفى السّقّا وآخرين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٤م.

ـ «شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك»، ابن عقيل، بهاء الدّين عبد اللّه بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط٢٠، مكتبة دار التّراث، القاهرة، مطابع المختار الإسلامي، ١٩٨٠م.

ـ «شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك»، أبو الحسن عليّ نور الدّين محمّد الأشمونيّ (ت٩١٨هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٨هـ- ١٩٣٩م.

ـ «شرح التّصريح على التّوضيح»، الشّيخ خالد بن عبد اللّه الأزهريّ (ت٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، د.ت.

ـ «شرح الحدود النّحويّة»، عبد اللّه بن أحمدَ بن عليّ الفاكهيّ (ت٩٧٢هـ)، تحقيق د. زكي فهمي الآلوسي، دار الكتب للطّباعة والنّشر، جامعة الموصل.

ـ «شرح العلامة الشّيخ حسن الكفراويّ على متن الآجروميّة في علم النّحو ومعه حاشية العلّامة الشّيخ إسماعيل»، المطبعة الحسينيّة المصريّة، مصر، ١٣٢٥هـ.

ـ «شرح ألفيّة ابن مالك»، بدر الدّين ابن النّاظم (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد السّيّد محمّد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٣١٢هـ.

ـ «شرح القصائد التّسع المشهورات»، أبو جعفر النّحّاس (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: أحمد خطّاب عمر، دار الحرّيّة، بغداد، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

ـ «شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليّات»، أبو بكر محمّد بن القاسم الأنباريّ (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط٤، مط دار المعارف، مصر، ١٩٦٣م.

ـ «شرح الكافية في النّحو»، رضيّ الدّين محمّد بن الحسن الاستراباديّ، تحقيق: يوسف حسن عمر، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان.

ـ «شرح اللّمحة البدريّة»، ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. صلاح راوي، ط٢، مطبعة إحسان، القاهرة.

ـ «شرح اللّمع»، أبو القاسم عبد الواحد بن عليّ بن

برهـان العكبريّ الأسـديّ (ت٤٥٦هـ)، تحقيـق: د. فائز فارس، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
ـ «شرح المفصّل»، ابن يعيشَ، موفّق الدّين يعيشُ بن عليّ (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.
ـ «شرح جمـل الزّجّاجـيّ»، ابن عصفور عـليّ بن مؤمن الأشـبيليّ (ت٦٦٩هـ)، تحقيـق: د. صاحب أبـو جناح، دار الكتـب للطباعة والنّشر، جامعـة الموصل، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
ـ «شرح شـذور الذّهب في معرفة كلام العرب»، أبو محمّد جمال الدّين بن عبد اللّه بن يوسـفَ بن هشـام الأنصاريّ المصريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيـق: محيي الدّين عبد الحميد، ط٤، مطبعـة السّـعادة، مـصر، ١٣٦٧هـ- ١٩٨٤م، والمكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
ـ «شرح عيـون الإعـراب»، أبـو الحسـن عليّ بـن فضال المجاشـعيّ (ت٤٧٩هـ)، تحقيـق: د. حنا جميـل حدّاد، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
ـ «شرح قطـر النّـدى وبلّ الصّـدى»، أبـو محمّد جمال الدّين ابن هشـام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط١١، دار إحياء التّراث العربيّ، مطبعة السّعادة، مصر، ١٩٦٣م.
ـ «الصّاحبي في فقه اللّغة وسـنن العـرب في كلامها»، أبو الحسـن أحمدُ بن فارس بن زكريّا (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. مصطفى الشّـويمي، مؤسّسـة بدران للطّباعة والنّشر، بيروت، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٤م.
ـ «العـين»، الخليـل بن أحمـدَ الفراهيـديّ (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السّـامرائي، دار الرّشيد، بغداد، ١٩٨٠- ١٩٨٦م.
ـ «الفـروق اللّغويّة»، أبو هلال الحسـن بـن عبد اللّه بن سـهل العسـكريّ (ت٣٩٥هـ)، تحقيـق: حسـام الدّين القدسي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
ـ «الفهرست»، ابن النّديم، محمّد بن إسحاق (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: الدّكتورة ناهد عبّاس عثمان، ط١، دار قطريّ بن الفجاءة ، الدوحة، ١٩٨٥م.
ـ «في النّحـو العربـيّ نقـد وتوجيـه»، مهّـدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٦٤م.
ـ «قضايـا مطروحة للنّقاش في النّحو واللّغة والنّقد»، أ.د. سعيد جاسم الزّبيدي، جامعة آل البيت.
ـ «الكامـل في اللّغة والأدب»، أبـو العبّاس المبرّد محمّد بن يزيدَ (ت٢٨٦هـ) تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ١٩٥٦م.
ـ «الكتـاب»، أبو بشر عمرو بن عثمانَ بن قنبر سـيبويه، تحقيـق: عبد السّـلام محمّد هـارون، مكتبـة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
ـ «كشّـاف اصطلاحات الفنون»، محمّد بن علي التّهانويّ (ت بعد ١١٥٨هـ)، ترجمة: عبد المنعم محمّد حسـنين، تحقيق: لطفي عبد البديع، القاهرة، ١٩٦٣م.
ـ «الكشاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل»، الزّمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة للطّباعة والنّشر، بيروت.
ـ «كشـف المشـكل في النّحو»، عـليّ بن سـليمان الحيدرة اليمنيّ، تحقيق: د. هادي عطيّة، مطبعة الإرشـاد، بغداد، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
ـ «لسان العرب»، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظـور المـصريّ (١٣٧٥هـ)، دار صـادر، بيروت، ١٩٥٥م- ١٩٩٦م.
ـ «اللّمـع في العربيّة»، أبو عثمـانَ ابن جنّيّ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، دار الأمل للنّشر والتّوزيع، الأردن، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
ـ «المباحـث النّحويّـة واللّغويّة في تفسـير أبي السّـعود»، علي ناصر، رسـالة دكتوراه، كلّيّـة الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥م.
ـ «مجالـس العلمـاء»، الزّجّاجيّ (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.

ـ «مجالس ثعلب »، أبو العبّاس ثعلب، أحمدُ بن يحيى (ت٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤م.

ـ «مختار الصّحاح»، محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازيّ (ت٦٦٦هـ)، دار الرّسالة، الكويت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

ـ «مختصر المؤنّث والمذكّر»، المفضّل بن سلمةَ، تحقيق: رمضان عبد التّواب، مكتبة دار التّراث، ١٩٧٠م.

ـ «المدارس النّحويّة»، د. خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

ـ «المدارس النّحويّة »، د. شوقي ضيف، ط٦، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.

ـ «المدارس النّحويّة أسطورة وواقع»، د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، ١٩٨٧م.

ـ «مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو»، د. مهدي المخزومي، ط٣، دار الرّائد العربيّ، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

ـ «المذكّر المؤنّث»، أبو زكريّا الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التّواب، مكتبة دار التّراث، القاهرة، ١٩٧٥م.

ـ «المذكّر والمؤنّث»، أبو بكر ابن الأنباريّ محمّد بن القاسم (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، دار الرّائد العربيّ، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

ـ «مشكل إعراب القرآن»، مكيّ بن أبي طالب القيسيّ (ت٤٣٧هـ)، دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضّامن، منشورات وزارة الإعلام، الجمهوريّة العراقيّة، دار الحريّة للطباعة، بغداد، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

ـ «المصطلح الكوفيّ »، د. محيي الدّين توفيق إبراهيم، «مجلّة كلّيّة التّربية»، جامعة الموصل، العدد الأول، ١٩٧٩م.

ـ «المصطلح النّحويّ عند الفرّاء »، حسن أسعد محمّد، رسالة ماجستير، كلّيّة الآداب، جامعة الموصل.

ـ «المصطلح النّحويّ في كتاب سيبويه»، صباح هادي، رسالة ماجستير كلّيّة التّربية، جامعة المستنصريّة، ٢٠٠٠م.

ـ «المصطلح النّحويّ نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجريّ»، عوض حمد القوزي، شركة الطّباعة السّعودية، الرّياض، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م

ـ «المصطلحات النّحويّة واللّغويّة في كتاب العين »، د. صاحب أبو جناح، «مجلة كلّيّة التّربية»، الجامعة المستنصريّة، ١٩٩٤م.

ـ «مصطلحات ليست كوفيّة»، د. سعيد جاسم الزّبيدي، دار أسامة للنّشر والتّوزيع، الأردن.

ـ «المطالع السّعيدة في شرح الفريدة»، جلال الدّين السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. نبهان ياسين حسين، دار الرّسالة للطّباعة، بغداد، ١٩٧٧م.

ـ «معاني القرآن»، أبو زكريّا الفرّاء، تحقيق: محمّد علي النّجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٢٠٣هـ- ١٩٨٣م.

ـ «معاني القرآن»، الأخفش، تحقيق: فائز فارس، ط١، دار الأمل، الكويت، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

ـ «معجم القراءات القرآنيّة وأشهر القرّاء»، عبد العال مكرم، و د. أحمد مختار عبد، ط١، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

ـ «مُغني اللّبيب عن كتب الأعاريب»، أبو محمّد جمال الدّين عبد اللّه بن يوسفَ بن هشام الأنصاريّ، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ، بيروت.

ـ «مفاتيح العلوم»، محمّد بن أحمدَ الخوارزميّ، مطبعة الشّرق، ١٣٤٢هـ.

ـ «المفهوم التّكوينيّ للعامل النّحويّ عند سيبويه »، دراسة وتحليل د. غالب المطلبي، و د. حسن عبد الغني الأسديّ، «مجلّة المورد»، دار الشّؤون الثّقافيّة، المجلد ٢٧، العدد ٣، ١٤٠٢هـ- ١٩٩٣م.

ـ «المقتصد في شرح الإيضاح»، عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، حققه الدّكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام، دار الرّشيد للنّشر، بغداد، ١٩٧٢م.

ـ «المقتضب»، المبرّد أبو العبّاس بن يزيدَ، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

ـ «مقدّمة في النّحو»، خلف الأحمر، تحقيق: عزّ الدّين التّنوخي، وزارة الثّقافة والإرشاد القومي، دمشق.

ـ «المقرّب»، عليّ بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد السّتار الجواري، وعبد اللّه الجبوري، مكتبة العاني، بغداد، ١٩٧١م.

ـ «مكانة الخليل بن أحمدَ في النّحو العربيّ»، د. جعفر نايف عبابنة، دار الفكر للنّشر والتّوزيع، عمّان، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

ـ «ملاحظات على كتاب (أبو زكريّا الفرّاء)»، د. مهدي المخزومي، (مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق)، مج ٤٧، ج٤، ١٩٧٢م.

ـ «الموجز في النّحو»، ابن السّرّاج البغداديّ، تحقيق: مصطفى الشّويمي، بيروت، ١٩٦٥م.

ـ «الموفي في النّحو الكوفيّ»، السّيد صدر الدّين الكنفراويّ، تحقيق: محمّد بهجة البيطار، المجمع العلميّ العربيّ، دمشق.

ـ «نحو التّيسير»، د.أحمد عبد السّتّار الجواري، جمعية نشر العلوم والثّقافة،١٣٨٢هـ-١٩٧٢م

ـ «نحو القرّاء الكوفيّين»، خديجة أحمد مفتي الحديثيّ، المكتبة الفيضيّة، مكتبة مكّة المكرمة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

ـ «نشأة النّحو العربيّ وتاريخ أشهر النّحاة»، محمّد طنطاوي، تعليق: عبد العظيم الشّنوي ومحمّد عبد الرّحمن الكروي، جامعة السّنّوسي الإسلامية، ليبيا، د.ت.

ـ «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع»، جلال الدّين السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

ـ «الواضح في علم العربيّة»، أبو بكر الزّبيديّ (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: أمين علي السّيد، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥م.